

مكتب « تونس الحرة »

يقدم



تونس

بين  
الاتجاهات

طابع  
دار الكتاب العربي بمصر  
محمد سليم النياوي

مكتب «نوفس الحرة»

يقدم  
↓  
نوفس

بين  
الاتجاهات

طابع  
دار الكتاب العربي بمصر  
محمد صبيح المنياوي

## الإهداء

إلى أرواح شهداء الكفاح التونسي من أجل الحرية  
والاستقلال الذين ضمخوا تراب الوطن بدمائهم الزكية .  
وإلى الذين تتصاعد أناتهم وهم يعذبون في السجون  
والمعتقلات .

وإلى اليتامى والأيتامى الذين فقدوا عائلتهم في هذا  
الكفاح المقدس من أجل إنقاذ الوطن .

وإلى الذين جادوا بحياتهم للوطن ولم يعرف الناس غنهم  
شيئاً ، أو لم يقدرُوا تضحياتهم وإخلاصهم حق قدرها لصولة  
الباطل على الحق .

إليهم جميعاً أهدى هذا العمل المتواضع مع تقديري  
وعطفي وإخلاصي .

برنس درمونه



بونيس درعونه  
مؤسس ومدير مكتب تونس الحرة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

إن مكتب تونس الحرة الذي يقدم اليوم للشرق العربي ولعالم الإسلامى ولكل من يهمه الاطلاع على قضية أمة تخوض معركة الحرية للحصول على الخلاص هذه المجموعة من الوثائق التى تصور للغرب الإسلامى على حقيقته وتوضح قضايا ومختلف وجهات النظر فيها ليكون الناس على بينة وليحكموا حكما صادقا على الأشخاص والمنظمات والاتجاهات السياسية التى تسير فيها تلك القضايا وموقف كل منها إزاء الخطط الاستعمارية التى يضعها الفرنسيون للقضاء على ذاتية الأمة ومميزاتها ليسهل ابتلاعها وإدماجها فى الوحدة الفرنسية ولتصبح جزءاً من فرنسا يطلقون عليه اليوم وقد توهموا أنه تم وحصل « فرنسا ما وراء البحار » .

فهذا الغرب الإسلامى الذى يمتد من حدود مصر الغربية إلى شواطئ المحيط الاطلنطىكى والذى يسكنه أكثر من ثلاثين مليوناً من العرب المسلمين هو المنطقة التى رلزت فيها فرنسا جهودها الاستعمارية لتقطيعها من جسم الشرق والعروبة والإسلام وتضمها إلى أوروبا فتكون بذلك المرحلة الثانية بعد التى كونتها اسبانيا فى الأندلس . هذه المنطقة هى اليوم موطن الصراع العنيف وميدان النزاع بين أوروبا والإسلام . ويجب أن تسكافاً قوتا الكفاح . ففرنسا ومن ورائها أوروبا كلها وأمريكا تدعم كفاحها من أجل تحقيق غايتها فى القضاء على هذا الجزء من العالم

الإسلامي . ومسلمو المغرب يتلمسون العون والتأييد من إخوانهم في الشرق ليقوا هذه الناحية من عالم العروبة والإسلام كما هي وكما خلقها الله .

وإن وضعية « مكتب تونس الحرة » الذي كان منذ نشأته ولا يزال بحمد الله مستقلاً بعيداً عن الانقياد للاهواء الحزبية والتأثيرات الشخصية هي التي تخوله عرض القضايا والانجازات التي تسير فيها وتأثيرات الشخصيات والحزبيات عليها وما أكتسبها ذلك من فساد أو صلاح ومن إخفاق ونجاح استناداً على وثائق ثابتة وحجج دامغة ومثل من الواقع لا تقبل التأويل . فكما أن قضية المغرب قد أخرجت من النطاق المحلي الضيق الذي تنصارع فيه نحن وفرنسا وجهاً لوجه إلى الميدان الدولي الفسيح الذي تشترك معناه فيه الدول بمنظوماتها في نظر هذا الحلاف الذي احتدم بيننا وبين فرنسا . كذلك تخرج قضية المغرب من كونها خاضعة لشخصيات وأحزاب معينة في الداخل إلى ميدان أوسع هو ميدان هذا الشرق الذي تطلب تأييده وتلمس إعانته . فقد لزم أن ينظر معنا قضايانا وأن يدلي برأيه فيها الذي يقيم عليه دعائم تأييده وإعانته لنا . ونحن بدافع هذا نريد أن نضع أمامه قضية المغرب على حقيقتها وكما هي لا كما يريدونها المحتكرون للسياسة المغربية والذين يريدون منها قبل كل شيء تدعيم نفوذهم الشخصي وأنانيتهم الحزبية فلا يطلعون الشرق من قضية المغرب إلا على وجهة نظرهم ولا يتركونه يردد إلا أقوالهم ونصريحاتهم ولا يفسحون له المجال لينظر القضية كاملة بل يضغطون عليه ليرى ناحية واحدة منها هي ناحيتهم . فيكون بطبيعة الحال حكمه وتأييده ناقصاً غير كامل وأعرج لا يتمكن به من الإدلاء برأي مسديد . وهذا ما رأيناه بارزاً في الفترة الواقعة بين جمع الجامعة العربية لقضايا المغرب في ملف واحد ومحاولاتها تقديمها لهيئة الأمم كقضية واحدة وبين الفترة التي انسلخ

فما حزب تونس هو حزب الدستور الجديد الذي يتزعمه — الأستاذ الحبيب بورقيبة عن تلك الحطة واتجه انجهاها معاكساً لها بأن رضى أن يعرض عن الجامعة العربية وسياستها وما تهدف إليه وأن يخرج القضية التونسية من وحدة قضايا المغرب ويجعلها قضية مستقلة يتجه في حلها إلى التفاهم مع الفرنسيين رأساً والتفاوض معهم في قبول سياسة المراحل بدلاً من سياسة الاستقلال التام . وهذا تجاوباً منه لما تهدف إليه السياسة الاستعمارية الفرنسية وتحويل أنظار التونسيين عن الشرق إلى الغرب وإرجاع قضيتهم إلى النطاق المحلي الضيق تحقيقاً لرغبة المستعمرين الفرنسيين الذين يقولون إن الخلاف بين تونس وفرنسا هو خلاف محلي وخاص لا ينبغي لأحد التدخل فيه باعتباره من شئون فرنسا الداخلية .

ففي هذه الفترة لم يكن الشرق يسمح ولا يرى في القضية التونسية إلا وجهة نظر واحدة تملأت كل العناصر على جعلها هي السائدة في الميدان . ذلك لأن المشروع الذي تحمله وهو التفاهم بين التونسيين الفرنسيين — قبول اصلاحات بدلاً من الاستقلال التام — جعل الاستقلال الذاتي مع بقاء الاحتلال الفرنسي في تونس طبعاً هو الهدف بدلاً من الاستقلال التام الذي يصحبه الجلاء . هذا المشروع هو في الحقيقة «مشروع أنجلوأمريكي» دستة دول الجبهة الديمقراطية لترضى به الطرفين تمكن فرنسا من بقاء احتلالها في تونس وتستعرض التونسيين باصلاحات وتعلق آمالهم بما تسميه « المراحل » . فكنا نشاهد في هذه الفترة أمراً مضحكاً مبكياً وهو أن كل الذين تقدموا للدفاع عن قضية تونس لدى هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها وحقى جامعة الدول العربية كانت تقدم بهذا المشروع — مفاوضات لتحقيق الاستقلال الذاتي — على مراحل



ولا يوجد من تقدم بمشروع الاستقلال التام مع حفظ مصالح الجانبين بمعاهدات متعادلة حرة . هذا المشروع الذى يعبر عن فكرة الأمة التونسية ويتناسق مع ميثاق هيئة الأمم وحق الشعوب فى تقرير مصيرها . ولكنه لم يجد تأييداً لأنه لا يحقق رغبات الاستعمار القديم ولا الاستعمار الحديث وبقى فى طى الجهول لا يعرفه إلا القليلون لأن الدعاية المعارضة دفنته وأهالت عليه التراب .

وقد سارت فكرة الإصلاحات والمفاوضات والاستقلال الدائى وورائها هذا الضجيج من مواكب الدعاية المختلفة الأهداف والأغراض ومرت أمام الشعوب والحكومات فى أوطانهم وفى منظمة الأمم وفروعها وفى الصحافة العالمية . ولكنها اصطدمت بتحجر العقليّة الفرنسية فلم ترض فرنسا حق بذلك القليل التافه الذى أوعز به إليها أصدقاؤها من الإنجليز والأمريكان لسكى تسوى به مشاكلها المعقدة فى تونس وبلاد شمال أفريقيا . الخطوط الأولى للحرب المقبلة التى أقل ما يجب أن تكون عليه هو الهدوء والاطمئنان . فرفضت فرنسا قبول كل العروض وبارحت الجلسة التى وقع الحوض فيها بمنظمة الأمم فى قضيق تونس ومراكش . وأعرضت حتى عن المشروع البرازيلى التافه الهزيل . وعند هذا الحد وقفت القضية .

واقعد اتضح من جلسات هيئة الأمم موقف كل دولة من قضية تونس والمغرب واتضح موقف أمريكا بالخصوص التى تسيطر على هذه الهيئة وموقف فرنسا لم يتغير بالرغم من اشتعال نار الثورة فى تونس وتكاثر المضحايا بتأثير عمليات الإرهاب التى يقوم بها الجيش الفرنسى وعمسايات المدنيين من الفرنسيين . وبالرغم من وقوع حوادث تنذر بالخطر على الأمن فى



المغرب الأقصى فإن فرنسا مصرة على حل مشاكلها بالحديد والنار .  
فهل تستمر تونس تحت هذه الموجة الطاغية من الفتك بأموال  
التونسيين وأرواحهم وتعذيب المعتقلين منهم تعذيباً وحشياً دون أن  
يتلقى المنكوبون إعانة والمعتقلون تخفيفاً مما يلقونه والمناضلون ما يرفع  
معنوياتهم على الدفاع عن أنفسهم وأموالهم وحرمانهم التي كانت منذ أكثر  
من سنة ولا زالت عرضة لحركة القمع الفرنسي .

هل تبقى تونس على هذه الحال بعد أن تقرر من مصيرها في منظمة  
الأمم ما تقرر وبعد أن تغير موقف جلالة الملك عما كاملاً إزاء الضغط  
الفرنسي ثم أخضعه تزايد الضغط وخذلان منظمة الأمم لقضية بلاده .  
وموقف الشرق منها .

هل تبقى تونس تسير في نفس الحطة وتسير قضيتها على نفس المنهج  
تنتظر اجتماعات منظمة الأمم وفروعها وتستجدي أصوات الدول التي  
تسير في فلك أمريكا ولا يمكن أن تتخطى مركز الجاذبية فيها قيد أعلة .  
لقد كان كل صوت يرتفع ليلقي أضواء كاشفة من ناحية أخرى على  
الموضوع يسمى خلافاً وفساداً وتعطيلاً لسير الحركة .

أما اليوم ونحن على مفترق الطرق وفي شبهة راحة لاستئناف السير  
وجب أن نلقى بآراءنا إلى الآراء الأخرى فيما تعالج به قضيتنا على تجارب  
الماضي وأن نخرج بها من هذا المضيّق الخائق وأن نجعلها قضية عامة  
كسائر القضايا لكل مواطن أن يدلي برأيه فيها ولكل عربي ومسلم  
وشرقي يرى فيها مشكلة من مشاكلكه وقضية من قضاياهم .  
ونسأل الله الإخلاص فيما نعمل والهداية والتوفيق .

## الوضع السياسي في بلاد المغرب

إن أول احتلال من طرف أوروبا لبلاد المغرب بعد الهجمات المتوالية التي قام بها على سواحله الأسبان وغير الأسبان هو احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠. إذ وضعت بذلك نقطة الارتكاز التي تريد أن تفرع منها ذات اليمين وذات الشمال. فتكثرت مملكة تونس وسلطنة المغرب. وفعلا فقد رأيناها بعد أن استقرت في الجزائر إثر حروب طاحنة بينها وبين الجزائريين وبعد أن أجرت هناك تجارب استعمارية متعددة التفتت إلى تونس ففرضت حمايتها عليها سنة ١٨٨١ وبعد أن استقر لها الأمر في هذه المملكة التفتت إلى سلطنة المغرب ففرضت عليها حمايتها أيضا سنة ١٩١٢. وكانت إذ ذاك إيطاليا قد احتلت الجزء الشرقي من المغرب الإسلامي وهو ليبيا سنة ١٩١١ وبذلك أضحي هذا المغرب مقسما بين الأختين اللاتينيتين — فرنسا وإيطاليا — بينما تمسك الأخت اللاتينية الثالثة وهي أسبانيا بتلك القطعة الصغيرة من المغرب الأقصى وهي الريف.

ومعلوم أن المقاومة المسلحة من شعوب المغرب الإسلامي ضد المعتدين من دول أوروبا اللاتينية فقد بقيت فترات طويلة وتكررت بعد الحوادث إلا أن تلك الشعوب التي أصبحت عاجزة عن مواصلة المقاومة المسلحة وإشعال الثورات بين الحين والحين رأت أنه يجب أن يقوم بكفاح سياسي كلما انهار الكفاح العسكري للحد من سلطة المحتلين الطاغية الباغية والإبقاء على هيكل المغرب كما هو عربي إسلامي لا تشوبه شائبة، فظهرت على المسرح حركات سياسية في كل من تونس والجزائر ومراكش وليبيا وإذا نظر إلى حركة تونس السياسية بالخصوص رأيناها تمتد إلى ما قبل الاحتلال حيث كانت ترمي إلى تقييد النفوذ الملكي في تونس بدستور

تصبح به الأمة هي مصدر السط و ذلك لما رأى التونسيون إذ ذاك من محاولة فرنسا إغراء ملك تونس بالانفصال عن الدولة العثمانية واستقلاله بالمملكة تمام الاستقلال . ولما يؤدي إليه هذا الانفصال من الضعف الذي يغري فرنسا المجاورة لتونس على حدود الجزائر بابتلاع تونس أيضا بعد الجزائر وضمها إلى ممتلكاتها فكانت الحركة الوطنية تتجلى في مقاومة هذا الانفصال وإبقاء تونس تابعة للسيادة العثمانية وإقامة نظام دستوري يمكن الأمة من حراسة البلاد وحفظها من الدسائس التي تحاك لها في الظلام لإيقاعها في شباك الاستعمار .

وبعد أن تم الاحتلال الفرنسي للبلاد أضحت هذه الحركة الوطنية تتمثل في مقاومة الاحتلال الفرنسي وإيقاف نفوذ الاستعمار عند الحد الذي وضعته المعاهدات ، فالاستعماريون الفرنسيون لم يحترموا توقيعاتهم ولم يقفوا عند نصوص المعاهدات التي كتبوها بأنفسهم وفرضوها على الحكومة التونسية فرضا . بل تجاوزوها وساروا حثيثاً إلى ابتلاع الثانية التونسية ومظاهر الحكومة الشرعية للبلاد .

وبذلك نفهم أن الحركة الوطنية كان هدفها الأول والوحيد صيانة الأمة أولاً واسترجاع استقلالها الذي كان لها قبل الاحتلال الفرنسي . ثانياً : فهي لم ترض بالاحتلال ولم تقره .

ولقد تقلبت هذه الحركة الوطنية في أطوار مختلفة اصطدمت فيها بقوات الاستعمار الطاغية مراراً إلا أنها انتظمت في حزب سياسي على الطرق الحديثة إثر الحرب العالمية الأولى ١٩١٩ إذ قام الزعيم الكبير المرحوم عبد العزيز الثعالبي مع جماعة من رفاقه بتأسيس « الحزب الحر الدستوري التونسي » الذي يطالب بتحرير تونس وحق إدارة شئونها بنفسها طبقاً

المبادئ التي أعلنها إذاك الرئيس ( ويلسون ) وبعد صراع عنيف بين هذا الحزب والسلط الاستعمارية الفرنسية كوتت له خصومات في الداخل قام بها بعض التونسيين في شكل أحزاب معندة تعرض الرضى بقبول اصلاحات بسيطة مع بقاء الاحتلال وترى الحزب الدستوري بالنظر في واحدات الهيجان . وبذلك نقلت فرنسا الخصومة الواقعة بينها وبين الوطنيين إلى خصومة بين الوطنيين أنفسهم بحارب من أجلها بعضهم بعضا كالخصومة التي شبت أولا بين الدستوريين والاصلاحيين . وهكذا استمر هذا الحزب الوطني يلاقى الخصومة بمد الأخرى من مواطنيه الذين يثيرهم الاستعمار في وجهه حق يكفى كفاحه ومقاومته .

وفي سنة ١٩٣٢ قامت خصومة في وسط الحزب المذكور وبين أعضائه القدامى والمحدثين تسبب عنها انفصال ثلة من الشبان الذين آمنوا دراسهم في فرنسا ورجعوا إلى تونس فأنخرطوا في سلك الحزب الدستوري ليعملوا مع شيوخ الوطنية الأقدمين . وبدون أن نخوض في الجزئيات والتفاصيل التي تسببت في هذا الانقسام والشقاق يمكننا أن نقول إن اختلاف الثقافة والتكوين الروحي والاتجاه كان له الأثر الأكبر في حركة الشقاق كما سيبدو فيما بعد .

إن الخصومة التي شبت بين القدامى والمحدثين إثر هذا الانفصال كانت أكبر خصومة شبت بين الوطنيين وأعمقها أثراً في انحلال القوة الوطنية التي كانت نجابه المستعمرين إذ لم يبق الخلاف في الناحية العسكرية بل تجاوزها إلى خصومة عميقة بين أتباع الطرفين ( الحزب القديم - والحزب الجديد ) في البوادي والمدن والقرى كثيراً ما تبودل فيها إطلاق الرصاص وكان لها ضحايا .

ولقد بذلت محاولات عديدة لتوحيد الصفوف وإزالة الخصومة فكانت تنجح إلى أمد قصير ثم تعود كما بدأت من قبل أو أشد عنفاً لأن الاستعمار كان يغذيها وكان يريد بقاءها ليستريح وليتخفى في تنفيذ برامجهِ وتحقيق أهدافهِ مسرعا كالبرق في ظل غفلة المواطنين وإسرافهم في الخصومة فيما بينهم ومن المؤسف أنه في تونس كما في سائر بلاد الشرق كانت تقف الأنانية الشخصية والأنانية الحزبية دائماً دون توحيد الصفوف وجمع الكلمة لمواجهة المستعمر والمضى صفاً واحداً في الكفاح لإتمام مهمة تحرير البلاد . فمن سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٢ كان في تونس حزباً واحداً هو الحزب الحر الدستوري التونسي ولم يقدر لغيره البقاء لأن الأحزاب التي ظهرت معارضة الخصومة على ذلك الحزب رافعة رايتها لم يقدر لها البقاء لأنها كانت تدعو إلى الهزيمة وتعتمد على مبادئ وخطط هزيلة لا يميل إليها الشعب ولا يعتقها الناس خصوصاً وهم يعتقدون أنها من صنع المستعمر وتديره لإيجاد الخصومة وإحداث انشقاق . ومن سنة ١٩٣٢ إلى يومنا هذا أصبح في البلاد حزبان أو شقان لحزب واحد الحزب الحر الدستوري والحزب الحر الدستوري الجديد الذي انفصل عنه . فالحزب الحر الدستوري الذي هو الأصل يتمسك بمبادئه التي رسمها لنفسه وأعلنها زعيمه المرحوم عبد العزيز الثعالبي في كتابه الذي أصدره عن الاستعمار الفرنسي في تونس عام ١٩١٩ « تونس الشهيدة »<sup>(١)</sup> ثم أعاد إعلانها مؤتمر هذا الحزب في سنة ١٩٢٥ بمقره بنهج الجبل - تونس - ثم وضحت وحددت ووافقت عليها كافة الهيئات التونسية وحق الحزب الجديد نفسه في المؤتمر الوطني العام المنعقد في ٢٧ رمضان سنة ١٩٤٦ - راجع قسم الوثائق<sup>(٢)</sup> -

(١) طبع كتاب « تونس الشهيدة » باللغة الفرنسية .

(٢) وثيقة المؤتمر الوطني .

وأما حزب الدستور الجديد فقد بقيت أهدافه غامضة غير صريحة ولا محدودة فهو عندما يخطب في الجماعات التي يدعوها للانضمام إليه وعندما يخطب في أتباعه يستعمل التطرف في اللهجة والشدة في التعبير . أما عندما يكتب في صحافته أو يدلي بتصريحات لصحف أجنبية أو يتحدث إلى شخصيات رسمية فتجد الاعتدال التام والرصانة والاعراب عن الميول الحسنة والنوايا الطيبة نحو الدين يطالبهم بتحسين حالة السياسة الفرنسية نحو التونسيين . ولم تحدد أهدافه بصورة واضحة ولم تبرز سياسته في الحدود التي اخطها لنفسه إلا في الفترة الأخيرة حيث شرع في محاولة حل المشكلة التونسية بالتفاوض رأساً بينه وبين الفرنسيين دون تدخل عنصر ثالث » ( يقصد الجامعة العربية ومنظمة الأمم ) . وتتلخص سياسة حزب الدستور الجديد التي أعلنها صريحة واضحة في الفترة الأخيرة في هذه التصريحات الرسمية الصادرة عنه « نحن على استعداد لتلبية دعوة الخصم إذا ظهر عليه ما يدل على أنه يتجه اتجاهها حقيقياً نزيهاً ويقصد بنية خالصة شريفة إرجاع سيادة البلاد لأهلها وحينئذ تتوفر للجانبين شروط التعاون الصادق الثمر لحفظ حقوق ومصالح الطرفين وفي مواقفنا السالفة أكبر شاهد على ما نقول » — عن جريدة الزهرة التونسية — ١٢ أكتوبر ١٩٤٩ — لقد قلنا المزارع العديدة ونعيد أننا نود إيجاد حل للقضية التونسية بين طرفين لا مصلحة لأحدهما في إدخال طرف ثالث — الزهرة ٢٥ سبتمبر ١٩٤٩ — ثم صرح بورقيبة في خطاب له نشر بعدد ٢٢ نوفمبر ١٩٤٩ ما نصه « لاندفع سرّاً من الأسرار حين نقول ونؤكد بأننا نميل إلى طريق التفاهم والتفاوض مع الفرنسيين للوصول إلى حل يرضى العدالة والحق . كما صرح لأحد الصحف البريسية بتصريح نشرته جريدة الزهرة بعدد

أول أكتوبر ١٩٤٩ جاء فيه يجب إنجاز اصلاحات أصولية وأكيدة  
بالبلاد التونسية يقع فيها الاعتراف بوضوح بالسيادة التونسية وإدارة البلاد  
من طرف التونسيين وينحصر وجود فرنسا في مهمة الرقابة والإرشاد  
« ومعنى هذا الإقرار بإبقاء الاحتلال » ونشرت جريدة الحرية اللسان  
الرسمى لحزب الدستور الجديد بعدد ٢٧ نوفمبر ١٩٤٩ مانسه « فهل من  
المتحيل أن توجد بالقطر التونسي مثلاً بداية اتفاق جديد ودائم . ما الذى  
يطلبه التونسيون أن يأخذوا بأيديهم زمام أمورهم وأن يبنوا بأنفسهم  
مستقبلهم . وما الذى يهم فرنسا من ذلك أن تحفظ مصالحها التى يمكن أن  
تكون اقتصادية أو استراتيجية أو ثقافية أو أن تكون كل هذه جميعاً  
وهل نعمة تناقض كبير بين الواقفين . ليس نعمة من تناقض . وعلى فرض أن  
مشاكل قد عُدّت ونحن على استعداد كما يقول التونسيون للبحث عن  
إيجاد أحسن اتفاق يحفظ حقوقنا من جهة ويجعل فرنسا من جهة أخرى  
فى مأمن من كل تخوف . وقد تظهر المشاكل فى أثناء التفاوض أقل  
صلابة فإذا وجد من الطرف التونسى من يسوء أن يحدث تغيير فى النظام  
الموجود لأنه استفاد منه مصالح خاصة ويعارض كل تطور . فالوطنيون  
يأخذون على مانقهم ارجاعه للمصواب » وقال ونحن نرى أن هاته الاصلاحات  
المتأكدة من شأنها أن تقيم معالم استقلالنا سوف تعمز وتشيد من روح  
التعاون الفرنسى التونسى الذى يعتبر فى نظرنا ضرورة حتمية ذلك  
لأننا بلد ضعيف من الوجهة العسكرية وضعيف جداً بيد أنه قوى وقوى  
جداً من الوجهة الاستراتيجية بحيث لا يمكننا والحالة هاته الاستغناء عن  
إعانة دولة كبيرة نريد أن تكون فرنسا .



وفي شهر ابريل ١٩٥٠ تقدم الأستاذ أبو رقية إلى الحكومة الفرنسية في باريس بمشروع الإصلاحات التي يطالب بها والتي حصرها في سبع نقط مؤملا استناداً على تنازله أن تستجيب السلط الفرنسية لرغباته وأن تفتح معه مفاوضات ولكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك العرض قائلة إنها لا تتفاوض إلا مع ملك البلاد الذي هو صاحب الشأن في هذا الأمر . ويستخلص من كل ما تقدم أن حزب الدستور الجديد سار أولاً في ما اتفقت عليه الهيئات الوطنية كلها من مقاطعة فرنسا وعدم التفاوض معها وذلك أثر خلعها لملك الشهيد محمد المنصف واعتقاله إياه في أحد المناطق الفرنسية إلى أن مات وأن لا يستجيبوا لدعوة ما تصدر من فرنسا للتفاهم من أجل حل المشكل التونسي الفرنسي إلا بعد أن تطالب فرنسا ذلك رسمياً في رسالة تعترف فيها بأن المفاوضات التي تدعو إليها إنما تقوم على أساس استقلال تونس التام ورجوع السلطة فيها إلى أهلها .

ثانياً : أن الهيئات التونسية قد قررت أن تتولى الجامعة العربية الدفاع عن قضية تونس ضمن القضايا العربية لدى منظمة الأمم . وأن القضية التونسية يجب أن تبحث في وسط دولي لأنها قضية استعمارية وقع تنظيمها وتنفيذها طبق مقررات مؤتمرات دولية . فلا ينبغي أن تعمل بين فرنسا وتونس وحدها نظراً لما تقدم ولعدم وجود التعادل والتكافؤ بين فرنسا وتونس إذا ما تقرر أن يحل المشكل بمفاوضات ثنائية تقع بينهما . ثم أن المؤتمر الوطني العام الذي شارك فيه حزب الدستور الجديد قد قرر سقوط الحماية ورجوع البلاد إلى حالتها الطبيعية وهي حالة الاستقلال إلا أنه نظراً لعدم اتخاذ هذا الحزب خطة قارة وسياسة منسقة طويلة المدى بل كان يسير دائماً في سياسة ارتجالية توضع باليوم وبالساعة وبذلك نقض تلك الاتفاقات واحدة واحدة فأعرض أولاً عن الجامعة العربية وطلب

بحل القضية التونسية بمباحثات ثنائية بينه وبين فرنسا دون تدخل عنصر ثالث ثم عمداً إلى مفاوضة الفرنسيين بطلب منه . مفاوضة غير محددة الأهداف ثم اشترك في الحكم وتعاون مع سلط الاحتلال دون أن يكون لديه برنامج أو مشروع ثم رضى بإجراء إصلاحات مع بقاء الاحتلال . وربما كان يطمع من وراء كل ذلك إلى استجابة رغباته المتواضعة حتى يتمكن من أخذ نصيب ولو ضئيل في حكم البلاد . ولكن الفرنسيين الذين عرفوا بتحجر عقليتهم السياسية قد رفضوا كل ما عرض عليهم وأخفقت التجربة التي أراد أن يقوم بها الحزب الدستوري الجديد فنشأت من ذلك هذه الحوادث الدامية التي تنخبط فيها تونس منذ أكثر من سنة .

وحرصاً منا على أن لا تبقى السياسة التونسية محتكرة لفريق واحد من الناس وألا تبقى السياسة المغربية محتكرة لحلف ثلاثي من الأحزاب<sup>(١)</sup> المغربية يجرى فيها تجاربه وينتقل من إخفاق إلى إخفاق والأمة تضيع الوقت وتدفع الثمن والقيادة لا شأن لها إلا إبراز شخصيتها وتأمين بقاء الجماعات التي تحميها وتدعم مواقفها . فإننا نريد في هذه الفترة التي وقفت عندها تونس وقضية المغرب أن تبحث الوضع والاتجاه على ضوء الأحداث من جديد وأن تقرر الخطوة التي يجب أن تسير فيها القضية . والوضع الصحيح الذي يجب أن توحيد عليه جهود الأحزاب الاستقلالية المغربية كلها حتى لا نعاد مأساة النخاض التي وقعت لتونس أثناء كفاحها الإيجابي الأخير وموقف بقية الأحزاب منها سواء أحزاب التحالف الثلاثي أو الرباعي أو أحزاب ميثاق باريس . فقد احترقت تونس بنار الثورة ونكبت أهلها أودح النكبات في كل عزيز لديهم وموقف إخواننا في المغرب والشرق

---

(١) يتكون هذا الحلف من حزب أبو رقية وحزب علال الفاسي — وحزب مصالي الحاج الجزائرى .

موقف المتفرج الذي لا يتأثر بما يرى . موقف لا ينبغي أن يكون لمن كانت آلامهم واحدة وآمالهم واحدة وعدوهم واحد .

وإننا نسوق هذه الكلمات لأتباع حزب بعينه ولا لسكان قطر محدود ولكتنا نسوقها للذين يؤمنون بالحق ويكبرون الحق ويعملونه فوق كل شيء . وهم كثيرون بحمد الله في هذه الرقعة التي يقوم فيها انصراف بين سكان المغرب والاستعمار الفرنسي . ثمومر حزب الدستور الجديد الذي انعقد قبيل الحوادث والذي جعل بمقرراته حداً لتلك السياسة الارتجالية وحطم التعاون والمشاركة وقضى على المفاوضة من أساسها ووجه الحزب إلى الكفاح فأصلح ما أفسده السالفون وجعل للأمة القول الفصل في القيادة الذين ارتطموا في المشاركة والتفاوض إلى هؤلاء نسوق الحديث ونصول عليهم في أن يزونا بميزان الحق تضحيات الأمة وبذلها النفس والنفيس في سبيل الدفاع عن كرامتها فلا يعملوا كل ما بذل ثمننا لثأفه من الأمور وحقيرها . وليعلموا أنه إذا كان أول الكفاح في سبيل الحرية والخلاص هو الكلام فإن الكلام هذا ليس هو شيء في الموضوع بل بداية بعدها وسط وغاية وما الغاية إلا الكفاح الإيجابي الذي خاضته اليوم تونس وحدها من غير استعداد وبدون تنظيم أو توجيه فليت من أجل ذلك ما لاقته وتلاقه في الأنفس والأموال والكرامة والشرف . وبقيت وحدها في الميدان لأن تحالف الأحزاب الذي كانت الغاية منه تدعيم الشخصيات والزعامات والمغالاة في النمرة الحزبية والأناية قبل كل شيء لم يكن لها سند من الجزائر ومراكش . وعدم التوجيه والإعداد لهذا الدور من الكفاح ودفعها إليه على غير استعداد جعل التكبات في جانبها أوفر فالقتيل والاعتقال والتعذيب وتخريب المنازل ونهب الأموال وإتلاف الأقوات كان تسعين في المائة منه في جانب التونسيين لافي جانب

الفرنسيين الذين أصبحت عصاباتهم تفتك وتنسف في رابعة النهار وما ذلك إلا لأن التونسيين لم يكن لهم وسائل دفاع عن أنفسهم إذا ما هوجوا فضلا عن أن تكون لهم وسائل كفاح .

إلى الذين شعروا بهذا ولسموه في الحوادث الأخيرة ولم يبقوا عقولهم أسيرة تأثيرات دناءة الحزبية وأبواق الزعامات بل حرروا عقولهم لينظروا باستقلال تام إلى قضية الوطن التي يجب أن تسمع على كل اعتبار في وجهها التوجيه الصحيح على ضوء مصلحة الوطن وحدها لا مصلحة الأشخاص ولا مصلحة الأحزاب . فقد خرجت القضية عن ميدان الشخصيات والحزبيات إلى ميدان الوطن الذي هو للجميع . ونحن لم نتعرض لما ذكرنا إلا لوضع الأمثال والمقارنة والتهذيب بأخطاء الناس لتتقوا في المستقبل لا لتناصر حزب على حزب ولا لركي طائفة ولتغبط الأخرى حقها ، وكما نتقدم على أنصار الحزب الجديد عدم استقرار السياسة وضباب التوجيه والدخول في التجارب العميقة وطفيان صفة الأنانية والكبرياء عليه حتى إذا قيل له يجب توحيد صفوف الأمة لبجاح الكفاح قال أنا الأمة والأمة أنا وما عداها ليس له في الوجود وجود ولو وقف هذا الأمر عند الأقوال لكان الخطاب والسكن هذا الحزب حاول جاهدا أن يقضى على مخالفته في الرأي بالقوة واستعمال العنف حتى كاد أن يشمل فتنة داخلية مسلحة يراق فيها دماء المواطنين بأيدي بعضهم وقد قامت معارك بين الدستوريين القدامى والمحدثين في كثير من البلدان تبودل فيها إطلاق الرصاص لأن القدامى كانوا لا يجدون حرية القول ولا حرية الاجتماع والأمن على أشخاصهم وعلى كراماتهم من طرف الدستوريين المحدثين الذين كانوا يعملون بالقوة والعنف على تحقيق أن ليس لغيرهم في الوطن وجود وأن رأيهم هو رأي الأمة وإنما يقررونه من الإجراءات السياسية هو ما وقع عليه الإجماع .

أما القدامى فقد كانوا أبعد الناس عن الواقع وعن الأخذ بالأسباب الحديثة للدعاية واستمالة الجماهير وكانوا يرون أن في جولتهم الدعائية والقائمهم الخطب في المجتمعات مما يكون الخصومة والنزاع بين المواطنين ويقم ثارات لا يحوها الزمن بينهم فهم يتركون الميدان لغيرهم تفاديا من أن يضرب الأمة بعضها البعض من أجلهم ومن أجل غيرهم . ثم هم من ناحية أخرى يعانون أزمة داخلية تمت واستفحل خطرها على مر الأيام وهي وجود عنصر متطرف فيما بينهم يقابل العنصر المحافظ المتزمت الذي يقوم عليه الحزب منذ نشأته . فالعنصر المتطرف يريد أن يخوض ميدان المعركة السياسية في الداخل أولا وأن ينازل خصومه الحرب وأن يأخذ في الدعاية وتسيير السياسة بالطرق التقدمية الحديثة بينما يريد القسم المقابل ألا يخرج وأن لا يحيد عما رسمه من الخطط من أول يوم لتأسيس الحزب وأن يبقى عن ارتباطه الوثيق بالحركات العربية والإسلامية في الشرق .

إن هذه الأزمة وهذا الخلاف قد عطلنا كثيراً من أعمال الحزب فهو صراع داخلي مكتوم إلا أن آثاره تبدو للذين لا يعرفونها في تمر الحزب وبطء سيره و يرون أن زعماءه قد تخففوا عن أداء مهمتهم في كثير من المواقف الحاسمة . ويرى هؤلاء الزعماء أنه إذا تصادمت مصلحة الوطن العليا بمقاماتهم كزعماء وبمصالح حزبهم كهيئة سياسية يجب أن يكون لها نفوذها وسلطانها على الجماعات فهم يقدمون مصلحة الوطن على الزعامة والحزبية . وهذا ما سبب لهم كثيراً من الخسائر في الجوع التي تنبئهم وحملهم كثيراً من الانتقادات والانتهاكات بالتأخر عن القيام بالتواجب . وهذا الجانب أصبح أقرب إلى هيئة مثالية منه إلى هيئة عملية . وإن كانوا أكثر ثباتاً على البدء وانتظاماً في السياسة وتقدير مراحليها القريب منها والبعيد .

ولقد اتحدوا مع الدستوريين الجدد مراراً وكونوا لجان تنسيق أعمال  
فيما بينهم بغية توحيد الصفوف وتوجيه القوة الوطنية ضد الغاصب المحتل  
إلا أن هذه اللجان لم تدم إلا قليلاً ثم يعود الخلاف كما بدأ من أوله ونظراً  
لهذه الأمور كلها فقد أصبحنا مقتنعين بأنه لا ينبغي أن ترسم خطط  
الكفاح التونسي المتوقع المقبل طبق نظريات حزب أو حزبين بل نظرية  
شعبية عامة تشترك فيها كل الهيئات ، والمنظمات بل سكان القطر بأكمله  
بواسطة ممثلين يشملهم مؤتمر وطني عام يشترك في انتخابه الشعب انتخاباً  
حراً بعيداً عن الأهواء الحزبية يقوم على الكفاءة والإخلاص قبل كل  
شيء . وكذلك يقال في قضايا المغرب الأخرى . فمجاحها ونجاح الكفاح  
وتوحيد الصفوف توحيداً صادقاً لا يمكن أن يتم مع وجود الأناية الشخصية  
التي طفت على بعض الزعماء فأرادوا أن يضعوا أنفسهم موضع الآلهة  
والأصنام التي كانت تعبد من دون الله يوم انحط العقل البشري إلى ذلك  
الدرك الحفير . فحولوا هتافات الوطنيين للحرية والمثل العليا في الحياة  
إلى هتافات لأشخاصهم وتقديس المبادئ والتضحية في سبيلها إلى تقديس  
لذواتهم . والتضحية في سبيل زعامتهم وراثتهم .

فلا أتم وحدة حقيقية إلا بأن يغنى هؤلاء الزعماء شخصياتهم في وسط  
الشعب وأن يحولوا اعتزازهم بالحزبية إلى اعتزازهم بالحق والمصلحة العليا  
للوطن حتى تذوب هذه الحزبية الطاغية في الشعب ويصبح عمل الجميع  
لخير الجميع والوطن حق مشاع بين الجميع . وعند ذلك تنبج هذه القوة  
التي وقع تنظيمها وتطهيرها مما علق بها المناهضة الخصم واسترداد الحق  
الذي اغتصبه . وتلك هي أمنية الجميع .

أما أن تسخر نصف قوة الوطن لمقاومة العنف الآخر ومحاربه

لأنه يرى غير رأيها خصوصاً وهذا الرأي الذى يراه ليس فى مصلحة المستعمر فى شيء . بل هو أشد عليه وأكبر خطراً على سياسته . لأنه كما يسميه المستعمر ومن يرى رأيهم العنصر المتطرف فمن البر بالحركات الوطنية أن يفسح المجال فيها لحياة ونمو العناصر المتطرفة . لأنها طلائع ومقدمات صفوف الكفاح . ثم أن وجود آراء فى الأمة مما يعين على الوصول إلى الحق وصواب الرأي بشرط ألا يكون رأى من هذه الآراء مما يعين المستعمر على تنفيذ خطته وتدعيم سياسته .

. إن الصفوف التى تجمع للكفاح يجب أن ترتبط برابط الصداقة والأخوة حتى تشترك فى المحن كرجل واحد . أما إذا وجهت الدعاية الحزبية على العداوة والبغضاء والانتقام فإن ذلك مما يضعف معنويتها ويفقدتها روح التأخى والتضامن . فلا تقدر وهى متخاذلة أن تصمد أمام العدو ولا يلبق بنا ونحن بصدد تكوين أمة على حياة جديدة أن نعلمها من أول يوم كراهية حرية الرأى والتعصب لنظرية خاصة وتأييد أشخاص على آخرين . فإنها بذلك تنحرف عن مناهج الحرية والديمقراطية إلى مناهج استبدادية تعسفية ينتظم شبحها مع شبح الاستعمار ويؤدى عملاً مماثلاً لما يؤديه . وبذلك يصبح أحرار الفكر المساكخون فى سبيل الوطن يحاربون الظلم والاستبداد على واجهتين واجهة المستعمر الدخيل وواجهة المواطن المذرور ، وفى ذلك بلاء وأى بلاء .



## الاستعمار الفرنسى وأهدافه

أهداف الاستعمار الأوروبى فى بلاد الشرق واحدة فى الأصول العليا وتختلف عن بعضها شيئاً ما فى الجزئيات والتفاصيل . فالاستعمار اللاتينى فى شمال أفريقيا وغيرها يختلف عن الاستعمار الأنجلوسكسونى فى غير ناحية من النواحي .

فعندما يشاهد الإنسان أن من مظاهر الاستعمار اللاتينى كبت الحريات والتجهيل والتفكير ومحاولة إبادة العنصر الأصلى من سكان البلاد الواقع عليها الاستعمار وتعميضة أبناء الحكومة المستعمرة الذين ضاقت بهم أرضهم وضاقت بهم سبل العيش فيها .

نرى الاستعمار الأنجلوسكسونى يفسح مجال الحرية للشعوب التى تحت سلطانه وإن كان ييطش بها أحيانا أخرى بطشة الجبارين . ونراه يفسح لها بعض الشئ فى مجال التعلم والكسب لأن التعلم والغنى تكثر حاجياته فيشتري كثيراً ويستهلك كثيراً لامن الازوميات فقط بل حتى من الكماليات . والانجليز وأمثالهم قوم صنّاع تجار يتطلبون مستهلكين وعدد السكان فى بلادهم لم يبلغ المقدار الذى تضيق به البلاد ويضيق على أبنائها سبل العيش فيها فهم ليسوا فى حاجة إلى هجرة واستيطان فى الخارج ينزاحون فيه مع أبناء البلاد الأصليين بالناسك فيضطرون إلى إبادةهم أو إزاحتهم عن أما كنهم ليجتلوها .

إن أول أهداف الاستعمار الفرنسى واللاتينى على العموم عندما يحتل أو يستعمر مملكة هو السيطرة عليها عسكرياً واقتصادياً ومصادرة السلطة والنفوذ من يد أهلها ثم جلب أبناء وطنه إلى تلك البلاد التى احتلها

وتوزيعهم فيها كجد مسلح لحماية ساطناته ووظيفين في الإدارات لتأمين  
الاستعمار من الناحية القانونية . وكتجار وزراع ومستغلين للاستحواذ  
على موارد البلاد الاقتصادية . وكأستاذة ومعلمين لاحتلال الأدمنة والعقول  
والاستيلاء على المشاعر بالوسائل الثقافية القائمة على قواعد استعمارية ترمي  
إلى خلق جيل لا يؤمن بوجوده ولا يصدق بأجداده وماضيه . وإنما  
يؤمن بقوة المستعمر وعظمته . فيتمجد بالانتساب إليها واعتناقها  
والاعتزاز بها . ويتخلص من هذا أن الأمة التي تعذب بهذا النوع من  
الاستعمار تواجه أخطارا متعددة على حياتها وكيانها ووجودها .

ويجب عليها متى أرادت أن تنظم قوتها للكفاح من أجل التحرر  
من سلطان هذا الاستعمار والخلاص مما فيه من خطر أن تنظم كفاحها  
طبق الانجاعات الاستعمارية . فيحافظ على أراضيها ما أمكن لها أن تحافظ  
عليها فلا تبيعها ولا تسهل طرق تسربها إلى أيدي المستعمرين وأن تعد  
الأكفاء للمزاومة في الميدان الصناعي والتجاري . وأن تعد تعلقا وطنيا  
يحمي حياتها من التأثير بالتعليم الاستعماري حتى تأمن غائلته وبذلك يمكنها  
أن تحافظ على كيانها كاملة وتكافح بهذا الكيان حتى تصل إلى الخلاص  
وهي ذات شخصية بارزة منفصلة عن المستعمر لا ترتبط معه برباط ولا تخرج  
به في ناحية من نواحي حياته ، ولا تمهد له بتقليده والأخذ عنه ليلتصمها  
ويقضى على شخصيتها شيئا فشيئا حتى يذيقها في شخصيته . وفي ذلك منع  
لها من العودة إلى الحياة .

### كيف أصلت تونس

في ١٢ أبريل سنة ١٨٨١ اجتازت القوات الفرنسية الحدود الجزائرية  
التونسية من ناحيتين الغرب والشمال معلنة أنها ترمي إلى تأمين الحدود

حيث وقعت اضطرابات فيها بين التونسيين والجزائريين التي تقول فرنسا  
إنهم من رعاياها وأن من واجبها حمايتهم . واحتج ملك تونس على هذا  
العدوان . وأعلن أنه مستعد لتأمين الحدود ودفع غرامات لكل من  
تثبتت الإجراءات القانونية على أنه أصيب من طرف الرعايا التونسيين .  
واحتجت تركيا أيضا بصفقتها المشرفة على المملكة التونسية التي هي ولاية  
من ولاياتها الممتازة . ولكن رغم ذلك فقد استمرت الجيوش الفرنسية  
تنوالى موجاتها قادمة من الجزائر على طريق البر والبحر واشتبكت في  
معارك دامية مع الوطنيين الذين أدركوا خطر هذه الحملة على استقلال  
بلادهم ومستقبلها ، وفي مايو ١٨٨١ كانت الجيوش الفرنسية تحاصر قصر  
الملك في تونس وكان قد افتتح القصر الملكي الجزائر بربار ومعه أركان  
حربه . وقدموا للملك محمد الصادق باي نص معاهدة أجبروه على إمضاءها  
ولم يسمحوا له باستشارة رجال حكومته فوقهما تحت الحراب وأفواه البنادق .  
وهذه هي المعاهدة المشهورة « بمعاهدة باردو » اسم البلد التي يسكنها  
جلالة الملك أو معاهدة « القصر السعيد » اسم القصر الملكي الذي تم  
توقيعها فيه .

إن هذه المعاهدة تنص على أن الاحتلال الفرنسي لتونس إنما هو  
احتلال مؤقت يزول متى انقضت السلطان العسكريتان الفرنسية والتونسية  
على أن الأمن قد استتب في البلاد . البند الثاني من المعاهدة المذكورة -  
أن هذه المعاهدة لم تخول لفرنسا إلا حق الإشراف على تنفيذها ومراقبة  
الإخلال بأي فصل من فصولها . وقد جعلت لذلك أمرين أولهما وجود  
ممثل فرنسا ( المقيم العام الفرنسي ) الذي يقوم في آن واحد بتمثيل

حكومته لدى جلالة الملك وبإدارة بعض الشؤون الخارجية للمملكة التونسية بمقتضى مرسوم يصدر له من جلالة الملك يخوله إدارة هذه الشؤون والمقيم العام هذا أن يعين ستة عشر نائباً عنه في أعزاء المملكة التونسية لدى العمال ( المحافظين ) الذين يمثلون سلطة جلالة الملك في مديريات المملكة التونسية ويسمى هؤلاء الموظفون الفرنسيون مراقبون مدنيون أى أنهم يقومون بالنيابة عن المقيم العام بمراقبة نواب الملك في تنفيذ فصول للمعاهدة كما يقوم المقيم العام لدى الملك بنفس المهمة .

والأمر الثانى وجود موظف فرنسى ثانى لدى رئيس وزراء جلالة الملك لمراقبة تنفيذ فصول المعاهدة أيضاً بالنسبة لذلك الوزير الذى هو رئيس الدولة ويسمى هذا الموظف الفرنسى ( الكاتب العام ) للحكومة التونسية . هذا ما صرحت به ونصت عليه المعاهدة المذكورة .

أما السلطة العسكرية الفرنسية فهى تتمثل فى رئيس الجيش الفرنسى المسمى قائد جيش الاحتلال والذى أسند إليه من بعد منصب وزير الحرية التونسية . وشخصية رئيس الأسطول الفرنسى المسمى الأميرال والذى يقيم فى المرفأ الحربى التونسى فى بلد بنرت .

وأول ما عمدت إليه السلطة الفرنسية العسكرية هو إزالة السلطة العسكرية التونسية التى هى الطرف الثانى فى الاتفاق على استقرار الأمن وعلى وجوب جلاء جيوش الاحتلال الفرنسية ، فمزجت فرنسا الجيش التونسى بالجيش الفرنسى وجعلت منهما وحدة لاتجزأ وبذلك انعدم الطرف الثانى فى الاتفاق . وأخذ فى الوقت سبيل من المهاجرين الفرنسيين وغير الفرنسيين الذين باعناهم الجنسية الفرنسية يصبحون فرنسيين بغير

هذا السيل من ناحية الإدارة التونسية كموظفين في سائر المرافق ومختلف الدرجات وكزارعين يحتلون الأراضي التونسية والخصبة منها على الخصوص ليتولوا استغلالها كما يحتل الآخرون في صورة شركات استغلالية المناجم والسباخ ومصائد الأسماك والبنوك والمصارف والمصانع حتى بلغ عدد الموظفين الفرنسيين ٢٢ ألف في الإدارة التونسية إزاء ستة آلاف من التونسيين وبلغ عدد ما يملكه ٢٠٠ ألف مستعمر فرنسي من الأراضي الزراعية الخصبة ما يوازي ما يملكه ٣ ملايين ونصف من التونسيين من الأراضي القاحلة والمتوسطة الإنتاج .

أما المناجم والمصانع والمصارف فإنها كلها بيد الفرنسيين وكذلك السيطرة على التصدير والتوريد التي تتحكم في موارد البلاد فإنها بيد إدارة فرنسية تعرف كيف تصدر وكيف تستورد وكيف تبادل بضاعة ببضاعة على قاعدة تفضيل الاستغلال الفرنسي وتقديم المشاريع الاستعمارية على غيرها ومن أجل ذلك جاء الفقر للعنصر الأهلي وأضيف إلى التمييز والفساد في التعليم والإهمال من ناحية التغذية والشؤون الصحية فأصبح العنصر الأهلي عرضة لأخطار هذه الأمور .

وإذا أضيف إلى هذا محاولة الاستعمار تحطيم شخصية الأمة وإذابتها شيئاً فشيئاً في شخصيته بواسطة وسائل الدعاية والشغب وبواسطة جماعات المبشرين المنبثة في كل مكان والتي ترمي كلها إلى تحويل هذا الشعب الأفريقي العربي المسلم إلى شعب فرنسي انساح عن ماضيه وعن مقومات حياته وعن عقيدته وتقاليدته وأخلاقه . فأصبح مغموراً بالمدينة الأوروبية التي جاءوا بها إليه لا لثقافته وتعليمه ولكن لسله ومسخه وإعدام ذاتيته

حق يتحقق بذلك المطمح الاستعماري وهو جعل هذا المغرب قطعة فرنسية بكل معنى الكلمة يطلق عليها الاسم الذي ابتدءوا بتسميتها به من الآن وهو فرنسا ماوراء البحار .

وبذلك تقوم فرنسا بأداء رسالتها في هذه البلاد الإسلامية مثلاً أدت أختها أسبانيا رسالتها في بلاد الأندلس من قبل ومثلاً حاولت إيطاليا أن تقوم به في ليبيا لولا أن حالت الأحداث العسكرية والسياسية بينها وبين ذلك .

### مراحل الفتح على السيادة التونسية :

١ — بعد فرض اتفاقية المرسى على تونس سنة ١٨٨٣ استأثرت فرنسا بالسلطة الإدارية وفرضت على رأس الإدارة المركزية التونسية بموجب مرسوم مؤرخ في ١١/٢/١٨٨٣ موظفاً فرنسياً هو سكرتير عام الحكومة التونسية مهتته الإشراف على الإدارة العامة باسم رئيس الوزراء وتبعية الراسيم وعرضها على جلالة الباي ثم استولت على اختصاصات الحكومة التونسية بأكملها وجعلت من المقيم العام الفرنسي رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للشئون الخارجية التونسية وهو في الوقت نفسه ممثلاً لفرنسا في تونس . ومن قائد جيش الاحتلال وزيراً للبحرية التونسية ومن قائد الأسطول الفرنسي وزيراً للبحرية . كما جعلت على كل إدارة تونسية مديراً فرنسياً له كل اختصاصات الوزير فأصبح مجلس الوزراء التونسي يتركب من ٧ وزراء تونسيين ليس لهم إلا تنسيق الشكايات و ٧ من الفرنسيين برئاسة المقيم العام الفرنسي وهو موظف في السلك الدبلوماسي الفرنسي تابع لوزارة الخارجية الفرنسية . وإلى جانب هذا أحدثت في

داخل المملكة التونسية — بمقتضى مرسوم فرنسى مؤرخ فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ — المراقبين المدنيين التابعين مباشرة للمقيم العام الفرنسى مهمتهم فى الظاهر الإشراف على العمال ( المديريين والمحافظين ) التونسيين والإدارات المحلية ويبدىهم قوات الأمن والقوة العامة . كما أن فرنسا فصلت مناطق الجنوب التونسى الذى يقدر بثلاث القطر عن أرض الوطن ووضعتها تحت الحكم العسكرية المباشر بواسطة ضباط فرنسيين تابعين لقائد جيش الاحتلال والمقيم العام مباشرة .

٢ — عمدت فرنسا إلى السلطة التشريعية فاستولت عليها وأصدرت مرسوما من رئيس الجمهورية الفرنسية مؤرخا فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ حدد فيه اختصاص المقيم العام الفرنسى فى تونس وقد جاء فى هذا المرسوم « يفوض رئيس الجمهورية الفرنسية المقيم العام المراقبة باسم الحكومة الفرنسية على الأوامر العلنية ( المراسيم ) التى يصدرها جلالة الباي وإعطاء هذه المراسيم القوة التنفيذية داخل القطر التونسى » . فأصبحت بذلك جميع المراسيم التى يصدرها باي تونس لا مفعول لها إلا بإمضاء المقيم العام . ثم اقتصرت الإجراءات وصارت الإقامة العامة هى التى تحضر المراسيم الملكية لعرضها على الباي لوضع ختمه عليها بدون أن يكون له سابق اطلاع عليها . وهكذا تم استغلال السلطة التشريعية لتنفيذ برامجها الاستعمارية بمراسيم صادرة فى الظاهر من الدولة التونسية .

٣ — استحوذت فرنسا على السلطة القضائية فأحدثت محاكم فرنسية على غرار المحاكم القائمة فى أرض الجمهورية الفرنسية وتختص بالنظر فى قضايا التونسيين مع الأجانب وكذلك فى قضايا المقاربات المسجلة عموما والقضايا السياسية والقضايا المتعلقة بالبيت المالك . وقد تم هذا بموجب



سلسلة مراسيم مؤرخة في ٣١ يوليو سنة ١٨٨٤ و ٢ سبتمبر ١٨٨٥ و ١٢ يناير ١٨٩٨ ثم عمدت إلى المحاكم التونسية فوضعتها تحت رقابة موظفين فرنسيين فجعلت على رأس العدلية التونسية مديرا فرنسيا وأناطب مهمة النيابة العمومية لموظفين فرنسيين واسندت رئاسة دائرة النقص والإبرام لحاكم فرنسي .

السياسة الاستطانية : كانت الجالية الفرنسية عند فرض الحماية لا تزيد على بضع آلاف يشتغلون بالتجارة والوساطة وفي بعض المصالح الحكومية كالبريد والتلغراف والسكك الحديدية . وبعد أن استولت فرنسا على أداة الحكم في تونس أصبحت الحكومة نفسها تشجع هجرة الفرنسيين إلى تونس واضعة أمامهم كل المغريات المادية والأدبية وعمدت إلى الأراضي الخصبة فاقطعتهم إلى الفرنسيين ومنحتهم الأموال الطائلة من خزينة الدولة التونسية لاستثمارها فبلغت بذلك هدفين — انتزاع الأراضي من أبناء البلاد وإيجاد حالة فرنسية عديدة تميز بثروتها وبجهادها . وفي الوقت نفسه أخذت السلطة الفرنسية تحدث الوظائف بلا حساب لتسندها إلى جحافل الفرنسيين النازحين إلى تونس وقد أصبح عدد الموظفين في القطر التونسي ما يقارب ٦٠ ألف منهم خمسة آلاف من التونسيين .

السياسة الاقتصادية : ولم تف فرنسا عند تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس وتمكينهم من السيطرة على الجهاز الإداري بل أضافت إلى ذلك أن أصبحت الميزانية التونسية أداة لنقل الثروة تدريجيا من أيدي أبناء البلاد إلى الفرنسيين . كما عملت على خنق الصناعة المحلية وقفل الإنتاج التونسي وذلك بفرض نظام الجمارك وتوحيد العملة بين تونس

وفرنسا كما قضت على علاقات تونس التجارية . مع الخارج وجعلتها قاصرة على فرنسا وحدها إلا بعض المواد التي لا تحتاج إليها فرنسا كالفسات فتسمح بتصديره للخارج للاستحواذ على ما يعادله من العملة الصعبة .

السياسة الاجتماعية : وفي الميدان الاجتماعي كانت روح الإدماج والمحق تتجلى واضحة في السياسة الفرنسية فقد أهملت العناية بالصحة العامة فكانت الأمراض متضافرة مع الفقر والجوع لفتك بالشعب التونسي . وحالت دون انتشار التعليم فحدث عدد المدارس بكيفية لا تتناسب مع عدد الأطفال البالغين سن التعليم حتى بلغ عدد الملحقين منهم بالمدارس بنسبة عشرة في المائة فقط من مجموع الأطفال التونسيين الذين بلغوا سن التعليم . ووقفت حجرة عثرة في سبيل نشر الثقافة العربية وفرضت على الناشئة التونسية برامج فرنسية كان القصد منها قتل الروح القومية في الشباب التونسي وإضعاف مقوماته الوطنية من أمة ودين وتاريخ .

هذا هو بعض ما آلت إليه الحماية الفرنسية التي فرضت على تونس باسم حفظ الأمن والنظام وجاءت باسم الإصلاح والمدنية الأوروبية . وهذه هي الإصلاحات التي تمهدت فرنسا بإنجارتها لتحسين الأحوال الداخلية في تونس وتدعيم علائق الود القديم وروابط حسن الجوار بين الدولتين .

## لمحة تاريخية عن تونس

نقصد الآن بعض الشيء مما أجمناؤه سابقاً عن تاريخ تونس من فجر نهضتها الأخيرة ونوضح كيف أن مقدمات الاحتلال والدسائس التي حيكت لوقوعه قد عطات حركة النهضة التونسية وشلت مشاريع التقدم التي وضعها التونسيون لبلادهم وأمتهم ثم أعقب هذه العراقيل ووقوع الاحتلال .

كانت تونس تابعة للدولة العثمانية كولاية ممتازة مثل مصر تتمتع بحجاب كبير من الحرية والاستقلال الداخلي والخارجي ولما تولى أمرها أحمد باشا باي الأول وهو عاشر أمراء الدولة الحسينية سنة ١٨٣٣ . نهض بالبلاد التونسية الفتية وأقام فيها دعائم التطور وال عمران من الناحية السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية . وكانت رغبته تعمل على تحقيق أهداف كبيرة تجعل من تونس دولة عربية إسلامية ترتبط بالدول العثمانية ارتباطاً مودة وصداقة لا غير . وكان كل سعيه منصرفاً إلى إقناع الدوائر العثمانية بضرورة الاعتراف بسيادة الدولة التونسية . ولم ينفرد أحمد باشا باي ملك تونس بهذا الاتجاه وحده بل سار على منوال غيره مثل والي مصر وغيرها من الولايات العثمانية التي أصبحت له بدافع تعصب أوروبا ضدها وأثارة المشاكل والحروب عليها ليم القضاء على الرجل المريض ويتقاسم الأوروبيون ترانته . فقد استقر في أذهان أولئك الولاة العثمانيين أن يستقلوا بالولايات التي تحت أيديهم وأن ينشئوا فيها دولا إسلامية صغيرة على الطرق الحديثة وأن يحصنوا أعضاء هذا الجسم التي بقيت سليمة من امتداد المرض والاعتلال إليها .

بالرغم من أنهم كانوا يهدفون إلى عمل صالح سليم فإن الدول  
الاستعمارية الأوروبية أرادت أن تستغل هذا الانحياز وأن تحولها إلى  
صالحها بأن تنشط أوائلك الولاة وتعينهم على الاستقلال حتى تحرر  
بذلك دولة الخلافة وتصبح أجزاء مشتتة يسهل انتقامها وإبلاعها .

وقد شاهدنا في فترة ولاية ملك تونس هذا أحمد باشا باي اتصالات  
بشيطه بينه وبين فرنسا واقتبالات له في أرضها كإقتبالات رؤساء الحكومات  
والدول المستقلة . ولا يغلو وقت من تنشيط فرنسا لهذا الملك على الاستقلال  
ووعدها له بالإعانة والتأييد حتى أصبحت هذه السياسة مكشوفة للشعب  
التونسي . فأصبح يعلن في صراحة معارضته لها واستنكاره كما أصبح  
يعلم في كل مناسبة شدة ولائه للدولة العثمانية ونحسه بالارتباط بها والعمل  
على إرغام الملك بإجراء قانون التنظيمات الخيرية التي صدرت في تركيا  
وكثيراً من ولاياتها وماطل هذا الملك في إجراءاتها في تونس لأنها نحد من  
سلطانه وتجعل الكلمة الأخيرة في كل شيء للأمة . فهي نظام ديمقراطي  
مقتبس مما كانت تتمخض به أوروبا في تلك العصور وأوروبا نفسها هي  
التي أجبرت الدولة العثمانية على أن تقيم نظام الحكم فيها على ذلك الأسلوب  
لأنها تريد أن تتخذ من الحريات والمساواة في الحقوق شباكاً لصيدها  
وآلاتاً لدسائسها التي تريد أن تمتد في سائر أجزاء الامبراطورية العثمانية .

ولقد كلفت مراعى الباي الاستقلالية والاستعداد لها جهداً مالياً كبيراً  
أثقل كاهل الشعب لأنه بقدر ما فتح من أبواب المصروفات في تكوين  
النهضة التي أرادها لم يفتح باباً واحداً للإيراد ولم يعبد سبيل الإنتاج ولم  
يهيئ الموارد الكافية للمصروفات واعتمد الضرائب والضرائب فقط .  
وذلك ما حدى بالتونسيين إلى المطالبة بإجراء التنظيمات الخيرية والحكم

الديمقراطي الذي يحمى في آن واحد الشعب من السخرة ووفرة الجبايا  
وبحافظ على الروابط السياسية بين تركيا وتونس .

ومما صنعه هذا الملك لكي يستقل عن الدولة العثمانية إسقاط المبلغ  
المالى الذى كانت تونس ملزمة بدفعه للخزانة العثمانية . واعتذر الملك  
في مطالبته بإسقاط ذلك المبالغ لكثرة النفقات التى تتطلبها المشروعات  
الجديدة . ثم حول المكاتبات الرسمية التى كانت جارية بينه وبين الدولة  
العثمانية من اللغة التركية إلى اللغة العربية . وفى الناحية الداخلية نظم  
الجيش التونسى الذى بلغ عدده ٣٠,٠٠٠ ألف على الطرق الحديثة وأنشأ  
كليتين حرييتين إحداهما بحرية وأخرى برية وجلب إليهما خبراء عسكريين  
من أوروبا لتخريج ضباط تونسيين وكون أسطولاً وأعد مراسى وشيد  
موانئ لصناعة السفن ومصانع للأسلحة ومستودعات للذخيرة ومخازن  
للحبوب لتأمين البلاد فى سنى الجفاف وتصدير ما يزيد على حاجة البلاد  
إلى الخارج .

وانتهج إلى الإصلاح الإدارى والسياسى فأحدث لقب وزير فى المناصب  
السياسية وهكذا أصبحت تونس تتكون حكومتها من رئيس وزراء  
ووزير للداخلية ووزير للخارجية ووزير للحرية ووزير للمالية .

وتوفى هذا الملك وللشاريع التى عملها لا تزال فى البداية ، وأسس  
الدولة التى أراد أن يقيمها لم تم بعد ، وجاء بعده أخوه الملك محمد باشا  
فأتم أصول هذه النهضة بإعلانه النظام الدستورى ورجوعه إلى الرغبة  
فى الارتباط بالدولة العثمانية أعلن « دستور عهد الأمان » الذى هو  
صورة من وثيقة حقوق الإنسان وامتداد لقانون التنظيمات الخيرية الذى  
أعلن فى تركيا من قبل . والدستور التونسى هو أول دستور فى العالم العربى

وفي ١ سبتمبر ١٨٥٧ دعى هذا الملك أعيان الشعب التونسي ورجال المملك السياسي الأجنبي وأقسم إليهم في حفل رسمي على العمل بالدستور الجديد ، وتشكلت اللجان لوضع شروح وتفاصيل لهذه الوثيقة الجديدة . ( راجع قسم الوثائق ) .

وبجانب هذا العمل الإصلاحى الشامل كون المجالس البلدية في جميع المدن التونسية التي تسكفت بإصلاح الطرق وتنوير الشوارع . كما عمل جلالة على جلب أدوات الطباعة العربية ولم تطل حياة هذا الملك ليم ماشرع فيه بل توفي وولى أخوه من بعده محمد الصادق وقد وجد بجانبه الوزير المصلح « خير الدين باشا » فأقام الحكم الدستوري وأبرزه للوجود بأحداث برلمان تونس مكون من ٦٠ عضوا من التونسيين للنظر في شئون الدولة التونسية يسمى ( المجلس الأكبر ) ولكي نوضح مقدار السلطة التي كانت لهذا المجلس نذكر أنه في أحد جلساته عرض طالب من الملك يلع فيه في زيادة مخصصاته فقام أحد أعضاء المجلس وقال إن البلاد في بداية نهضة ومقبلة على إصلاحات كثيرة لا يمكنها أن تزيد في مخصصات الملك بل على الملك أن يقتصد في مصروفاته ووافق كل الأعضاء على هذا الرأي .

ومن أهم الأعمال التي قامت بها الدولة في هذه الفترة توزيع الأراضي الزراعية التي تملكها الحكومة التونسية على صغار الفلاحين والزراع ووضع أول وزارة للصحة لاستقصاء الأمراض الوبائية وتنظيم برامج التعليم بجامعة الزيتونة وتأسيس المعهد الصادقي وهو أول معهد لدراسة العلوم العصرية واللغات الأجنبية . وفي هذه الفترة صدرت أول جريدة عربية رسمية في تونس « الرائد التونسي » وهي الثالثة في العالم العربي إذ صدرت

قبلها جريدة الوثائق في مصر والجوائب في اسطنبول . وقد أطلق الملك محمد الصادق هذا على حكومته اسم الدولة التونسية كما أعطى لنفسه لقب ملك بينما كان اللقب الذي يعطى من طرف الدولة العثمانية للملك تونس لقب مشير وتأتيه ( الخلعة ) البدلة الرسمية والأوسمة من السلطة العثمانية . وبذلك تم ولايته بعد يعة أهل البلاد له بالولاية .

وهكذا كانت تونس تسير بخطى حثيثة نحو الحضارة والرقى في جميع الشؤون . وخشيت فرنسا أن يشتد ساعد هذه الدولة الفتية بسبب ما أدخل عليها من وسائل النوح فتمسبح في حصانة ومناعة عن الاستيلاء والابتلاع فأخذت فرنسا تعمل جادة لمرقلة وسائل النهضة والاكتثار من الدس والشغب حتى تشغل الحكومة التونسية عن المضي لأهدافها . ومن ذلك أنها وهي التي جاءت بأسطولها مع الأسطول الانجليزى إلى مرسى تونس ونزل قواد الأسطولين وذهبوا مع سفيرى الدولتين إلى الملك محمد وأعداه بأن دولتهما تلحان في المبادرة بإعلان الحكم الديمقراطي في البلاد . ولما أعلن الحكم الديمقراطي وأصبح المجلس النيابى المنتخب منه حجرة عثرة في سبيل دسائس فرنسا وتدخلاتها في شئون تونس أصبحت تطالب في إلحاح وفي صور من التهديد ملك تونس لتعطيل الحكم النيابى وحل البرلمان ولو لأجل محدود .

وفي الفترة التي عطل فيها البرلمان وقعت الثورة من التونسيين احتجاجا على ذلك وعلى ما ترتب عنه واتسكات فرنسا على هذه الثورة فبادرت بتنفيذ خطة الاحتلال . وبقيت تونس محرومة من النظام النيابى تحكم من طرف رجال الاحتلال الفرنسى حكما استبداديا مباشرا لارأى للشعب فيه .



وفي سنة ١٨٩٠ أعطى حق تأسيس مجلس شورى للشورى في مبرايه البلاد التي يدفع أغلبها التونسيين للفرنسيين فقط وكان تعيينهم بطريق الاختيار من طرف المقيم العام كما وقع اتفاقهم من بين أصحاب الشركات وكبار التجار والمزارعين وأعضاء المجالس البلدية . وفي ٢ فبراير سنة ١٩٠٧ عينت الحكومة عدداً من التونسيين أعضاء في هذا المجلس واختارهم من بين الشايعين لها المخلصين لسياستها وعلى الرغم من أن عدد الأعضاء الفرنسيين يبلغ ٢٢ منتخبين بالاقتراع العام فإن عدد الأعضاء التونسيين المشاركين بلغ ١٨ فقط يقع تعيينهم باختيار المقيم الفرنسي وعلى أثر الحرب العالمية الأولى في ١٣ يوليو سنة ١٩٢٢ عقب ظهور الحركة الوطنية الاستقلالية الماثلة في الحزب الحر الدستوري التونسي الذي أسسه الشيخ عبد العزيز الثعالبي أصدر المقيم العام لوسيان سان إصلاحاته التي كانت تعتبر في نظر الفرنسيين بأنها مكنت التونسيين من جانب كبير من التصرف في كثير من الشؤون الإدارية . والحقيقة أن تلك الإصلاحات لم تكن كافية لترضية أمانى التونسيين وسد حاجة الشعور القومى في ذلك الحين بل إنها في كثير من فصولها فتحت أبواب ابتلاع الدانية التونسية . ولذلك كان موقف الوطنيين الاستقلاليين منها الرفض والمعارضة . وأهم ما فيها أنها استبدلت المجلس الشورى بمجلس آخر أسمته المجلس الكبير له سلطة استشارية محضة على أكثر فصول الميزانية فقط وزيد فيه عدد الأعضاء الفرنسيين من ٣٦ إلى ٤٤ من بينهم عدد يمثل المصالح الاقتصادية للجنالية الفرنسية وبقي عدد الأعضاء التونسيين ١٨ كما كان الحال في ( المجلس الشورى ) السابق .

وفي ٢٨ مارس ١٩٢٨ أصدر المقيم العام لوسيان سان مرسوما

يرفع عدد الأعضاء الفرنسيين ( بالمجلس الكبير ) من ٤٤ إلى ٥٣ والتونسيين من ١٨ إلى ٣٦ .

وفي سنة ١٩٣٤ زيد عدد الأعضاء الفرنسيين من ٥٣ إلى ٥٦ والتونسيين من ٣٦ إلى ٤١ مع إبقاء نظر المجلس الكبير هذا مقتصرًا على الاستشارة المالية .

ومهما كان عدد أعضاء المجلس التونسي وسلطانهم فيه وأسلوب اختيارهم له فإنهم لم يكونوا نوابًا عن الأمة بالمعنى الصحيح ولم يكن لديهم من السلطة والصلاحيات لكي ينظموا ميزانية الدولة دخلاً وخرجاً طبق ما تقتضيه مصلحتها وما تتطلبه نهضتها . إذا أضفنا إلى كل هذا أغلبية العدد التي يتمتع بها الفرنسيون في هذا المجلس وأسلوب انتخابهم الصحيح الذي يغولهم بحق تمثيل الفرنسيين في تونس ومصالحهم مع كون الرئاسة العليا في هذا المجلس للمقيم العام الفرنسي اتضح لنا أن زمام الأمور في هذا المجلس بيد الفرنسيين وأن التونسيين آلة وصورة للمغالطة .

ثم أن وجود الفرنسيين في المجالس المنتخبة التونسية كالبليات ومجالس الجهات ( المديريات ) والمجلس الكبير هذا والمجلس الشورى من قبله إنما هو وضع باطل وافتيات مفروض على الأمة والحكومة التونسية إذ ليس لأية جالية أجنبية تستوطن بلداً من البلدان حق التمثيل والانتخاب فيها والاشتراك في مجالسها النيابية ولكن الاستعمار بين الفرنسيين فرضوا هذا الأمر وأمرًا آخر بعده ، وهو انتخابهم لممثلين عنهم بالبرلمان الفرنسي في فرنسا وهم يقطنون تونس يريدون من ممارسة هذا الحق الانتخابي في مجالس تونس وفرنسا أن يثبتوا عملياً أن تونس بلاد فرنسية كسائر المستعمرات التي ألبسوها هذه الصبغة وأن لهم حق النيابة في مجالسها وحق

الانتخاب لنواب عنهم في برلمانهم وهم يقيمون على هذه الأرض . الأمر الذي لا تمنع به أية جالية فرنسية تقيم في جهة من جهات العالم ولا يمكن أن تمارسه إلا في وطنها وعلى أرضها . وتونس بحكم التاريخ والقانون بلاد أجنبية عن فرنسا ليس للفرنسيين فيها حق التمثيل النيابي على أرضها ولا حق انتخاب نواب عنهم وهم فيها مقيمون يمثلونهم في مجلسهم النيابي . في فرنسا .

وقبل أن نختم هذا الفصل الذي أردنا منه بيان تعطيل فرنسا لحركة النهضة وحرمانها من الحكم النيابي الديمقراطي الذي تمتعت به في عهد استقلالها حيننا من الزمن ثم هي لم ترجعه في عهد احتلالها لتونس بل عطلته تماما وعمات على إرجاع السلطة التشريعية للفرنسيين بواسطة هذه المجالس التي تنشأ وتعدّها بالسلطان الكامل فيها وأكثرية العدد ثم تجعل فيها من التونسيين الذين يخدمون مصالحها ويخلصون لسياستها صوة مداسة تحاول أن تغالط بها الرأي العام التونسي والرأي العام العالمي بأن التونسيين نيابة وانتخابا نرى لزاما علينا أن نبين ولو في إيجاز الظروف والملاسات التي أحاطت بتكوين ( المجلس الكبير ) أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨

أوفد الحزب الحر الدستوري التونسي وفد إلى مؤتمر الصلح في باريس برئاسة الزعيم عبد العزيز الثعالبي عرض على الرئيس « ويلسن » لائحة تتطلب فيها تونس بحق تقرير مصيرها طبق الشروط التي أعلنتها ذاك الرئيس ويلسن وامتدت الحملة الوطنية على الاستثمار الفرنسي في تونس من ذلك الحين واشتد الصراع كما هو الشأن عندما يرتفع صوت المطالبة بالاستقلال وجلاء القوات الأجنبية عن الوطن المنكوب بها .

ووقعت أثناء ذلك أزمة بين الإقامة العامة في تونس وبين البلاط الملكي

إذ زعمت فرنسا أن ملك تونس ( محمد الناصر ) لا يوافق على مطالب الوطنين ولكن هذا الملك أعلن أنه لا يعارض في كل ما ينهض بشعبه وبحقوق له حريته وسعادته . وعزم رئيس الجمهورية اذالك على زيارة تونس وعزمت تونس كلها على مقاطعة وخنى رئيس وزراء فرنسا « بون كارى » مغية هذا الأمر فأبرق إلى الملك يقول « إن مطالب الأمة التونسية بصدد المصادقة عليها هنا وانجازها في القريب » .

ولذلك أملى وطيد في اقبال رئيس الجمهورية بما يناسب . وزار رئيس الجمهورية تونس وبعد رجوعه إلى فرنسا تقدم المقيم العام ( لوسيان سان ) إلى الملك الناصر بمشروع إصلاحات نافه هزيل في غير ناحية منه مساس بالثانية التونسية وسلطة الملك . وصرح للملك بأن هذا ما وعدتكم فرنسا بانجازها . فاغتاظ الملك الناصر وقال ليس هذه مطالبنا . ولا أوافق عليها ومن هنا ساءت العلاقات بين القصر والإقامة العامة . وتوفي الباي بعد أيام من وفاة حامت حولها الأقاويل وعرض نفس المشروع على خلفه الملك محمد الحبيب فوقع عليه واذاك أعلن الحزب الحر الدستوري مقاطعة المشروع والامتناع عن المشاركة في انتخاب المجالس التي ورد ذكرها فيه .

وكادت أن تحقق هذه السياسة وأن يسقط مشروع الإصلاحات وأن يبعد المقيم عن منصب الإقامة بسبب ذلك . ولكن برز إلى الميدان أفراد استأنهم هذا المقيم فخرقوا إجماع الشعب وشاركوا في انتخابات صورية شارك فيها عدد ضئيل حق أن بعض النواب في دائرة يبلغ عدد الناخبين فيها ١٨ ألف لم يشارك منها إلا ثلاثة عشرة رجلا بالاكراه .

وهكذا تم إجراء الإصلاحات وقيام المجلس الكبير وفروعه وعبروا

عن هذه السياسة بسياسة المشاركة . ومفهوم المشاركة هذه أن السلطان أصبح في البلاد للفرنسيين وأنهم تفضلوا بإشراف التونسيين بذلك المقدار الضئيل في العدد والنفوذ . وكما يقال عن تعطيل فرنسا لنظام الحكم النيابي الديمقراطي في تونس يقال عن تعطيلها للنهضة التعليمية ونحويلها المدارس إلى مصانع تصنع رجالا فرنسيين أو مذبذبين بين الروح الشرقية والروح الغربية مما أضحت البلاد من بعد ذلك تعاني ويلات أثارة بالانقسام والاختلاف في الرأي والاتجاه وتلك هي معاول الاستعمار التي يحطم بها وحدة كل أمة . ويستخلص من هذه الحجة أنه كلما ارتفع صوت الفكرة الاستقلالية التي تطالب باستقلال البلاد وجلاء القوات الأجنبية عنها إلا وقاومتها السياسة الاستعمارية بالقوة والعنف تارة وبمصادمتها بجماعة من المواطنين أنفسهم يسفهمون فكرة الاستقلال ويحبذون بقاء الاحتلال ويطالبون بإصلاحات سطحية وتغييرات جزئية يزعمون أنها تسير بهم إلى الاستقلال الذاتي لا الاستقلال الكامل على مراحل . فتشتد الخصومة بين هؤلاء وبين المطالبين بالاستقلال والجلاء فيتعطل سير الكفاح وتعطل نفسية الأمة ويستريح الاستعمار ويسارع في تنفيذ دسائسه وخططه الخبيثة في فترة الزراع القائم بين الوطنيين .

إنك تشاهد هذا واضحا جليا كما حفصت تاريخ الكفاح وأطواره فترة فترة . وبذلك يصح ما يقال التاريخ يعيد نفسه .

## فرنسا تتخلى عن تعهداتها

لقد تعهدت فرنسا بحماية تونس من أى عدوان داخلى أو خارجى وحماية شخص الملك ونفوزه وعائلته . واحتلت الأماكن الاستراتيجية التونسية بدعوى التمكّن والوصول إلى إنجاز هذه التعهدات عند الاقتضاء .

وفي الحرب العالمية الأخيرة ١٩٣٩ - ١٩٤٦ لما نزلت القوات الألمانية والإيطالية بتونس بارحها جيش الاحتلال الفرنسى القائم على حمايتها دون أن يطلق طلقة واحدة بل أخذ الأسلحة والعناد وتسلل بهما إلى حدود تونس الغربية ووقف هناك ينتظر رجحان أحد الكفتين لينضم إليهما ، - كفة جيوش الحلفاء - بالجزائر وكفة جيوش المحور في تونس - وبذلك وجدت الفصائل الألمانية التى نزلت بتونس أولا البلاد خاوية على عروشها من كل قوة مساعدة يمكن أن تدافع عنها . فتخلت فرنسا بدورها عن أهم تعهداتها - وهو حماية البلاد من كل اعتداء خارجى - يمكن أن يقع عليها .

### مناورة سياسية :

في أثناء احتلال جيوش المحور للبلاد التونسية ومحاولة إيطاليا عقد معاهدة مع جلالة ملك تونس أقل ما نفيده انتهاء العهد الفرنسى في تونس وحلول العهد الإيطالى محله وماطل جلالة الملك المنصف في استجابة رغبات الإيطاليين . وهنا قام أعوان فرنسا من التونسيين الذين يخلصون لها حية وميتة وأوعزوا لجلالة ملك تونس أن يتقدم بطلب إلى المارشال بيتان يرغب فيه إجراء إصلاحات داخل نطاق الحماية الفرنسية . ولا يخفى ما في

مثل هذا الطلب من الاعتراف ببقاء الحماية وتبعية تونس لحكومة المارشال بيتان وقد أجاب المارشال بتأجيل النظر في هذا الطلب إلى انتهاء الحرب . وهذا مما أحفظ الفرنسيين من أنصار دييجول على ملك تونس لاعترافه بالتابعة لحكومة بيتان . فما كادت جيوش الحلفاء تطلق أرض تونس وتعمل طلائع جيش دييجول إليها حتى بادروا بجمع جلالة الملك محمد المنصف واعتقاله وإقالة حكومته وإبعاده إلى محراء الأغواط بالجزائر ثم إلى ( تنس ) بالجزائر ومنها إلى بلدة ( بو ) بجنوب فرنسا وأبقى هناك إلى أن مات وجيء بجثمانه إلى تونس حيث دفن بها .

وفي خلع الملك اعتداء من فرنسا على شخصه الذي تعهدت بحمايته واحترامه ثم طغت موجة من الاضطهادات الوحشية الفظيعة ضد الشعب التونسي بأكمله فاستحرق القتل بدون محاكمة والاعتقال والسجن وانتهاك الأموال وانتزاع المكاسب بدعوة أن التونسيين قد تلقوا جيوش الاحتلال الألماني بفرح وسرور كأنهم يريدون منهم وهم المجردون من كل سلاح أن يحاربوا الألمان في الوقت الذي انسحبت فيه الجيوش الفرنسية انسحاب المسلمين إلى حدود الجزائر .

### موقف تونس .

وإزاء سلوك فرنسا هذا نحو ملك البلاد وشعبه قرر التونسيون مقاطعة فرنسا والأعراض عنها وعدم مطالبها بأي شيء وتركها تستعمل القوة ونسير تحت عاطفة الانتقام ماشاءت لها عواطفها الملتهبة بغضا وحقدا ضد التونسيين أن تسير .

وعين الجنرال ماست مقبلا عاما في تونس فوجد هذا الأعراض ولم

يحدد أمامه بحالا لتطيف حدة التوتر فدعى إليه نخبة من أنصار السياسة الفرنسية الذين اعتادوا إعانتها على الخروج من الأزمات وأناط بهم مخاطبة الوطنيين في تشكيل لجنة مشتركة من الفرنسيين والتونسيين مهمتها تدوين برنامج إصلاحات يقع إدخالها على تونس ترضيه لارغبات الوطنية وتمهيدا لتحسين العلاقات بين تونس وفرنسا ودعت تلك النخبة شخصيات من قادة الحركة الوطنية من بينهم الأستاذ أبو رقية رئيس حزب الدستور الجديد والأستاذ صالح فرحات رئيس حزب الدستور القديم والأستاذ حسن قلائي رئيس حزب الإصلاح سابقا والسيد الطاهر ابن عمار رئيس الغرفة الفلاحية وغيرهم من الشخصيات التونسية .

وقد وقع اجتماعهم بمصيف حلق الواد وعرض المكافون من طرف المقيم العام المشروع الذي كفهم بإبلاغه إلى الوطنيين فقام بمعارضته واستنكاره الأستاذ صالح فرحات وأقنع بقية الحاضرين بوجوب اختبار حسن نية المقيم العام من عدمها بأن يقدم إليه مشروعا معارضا يشتمل على شروط أن قبلها للمقيم دلي بذلك على حسن نيته ووجب اذاك الدخول في لجنة البحث عن حاجيات البلاد ومن هذه الشروط إعطاء حرية الاجتماعات لاستشارة الشعب في المشاركة في اللجنة التي عرضها المقيم . وإرجاع جلالة الملك إلى عرشه وإطلاق سراح المعتقلين ورفع الرقابة على الصحافة لتعبر بحرية عن فكرة الشعب إلى غير ذلك .

ولما عرض هذه الشروط على المقيم رفضها ، وعند ذلك دعى الأستاذ صالح فرحات وزملاءه من الوطنيين إلى عقد اجتماعات وتكوين لجنة وطنية عضة لاتصل بالمقيم ولا يغيره تعمل على إعداد دستور ونظام للبلاد ومطالبة الدول الممثلة بجهة الديمقراطية بالموافقة عليه والعمل على تنفيذه



في البلاد . فوقع تشكيل لجنة من سبعة أفراد أطلق عليها ( لجنة السبعة )  
والت أعمالها واقتضت كثرة الأعمال فيها إلى إضافة آخرين إليها فأصبحت  
تتركب من سبعة عشر وامتت أعمالها بعد مدة وأعدت دستور البلاد وانفقد  
مؤتمر وطني سرى مثل فيه البلاد أحد وثمانون نائباً من مختلف الجهات  
والطبقات وعرضت عليه أعمال اللجان فأقرها بالإجماع . وكتب لائحة وقع  
عزيم الحاضرون خلاصتها وأن تونس تقتصر الآن وبمناسبة عدم انتهاء الحرب  
على المطالبة بالاستقلال الداخلي إلى أن تنتهى الحرب وتسفر عما تسفر  
عنه . وقد وقع تبليغ هذه اللائحة إلى كافة ممثلى الدول ما عدا فرنسا  
التي تسربت إليها نسخة من اللائحة من ناحية أخرى أشارت إليها بعض  
الصحف الفرنسية ولما انتهت الحزب عمل الوطنيون على عقد مؤتمر عام  
وطني صدرت عنه اللائحة الشهيرة التي أعلن فيها إفلاس الحماية وعمل  
تونس على الاستقلال التام ( راجع قسم الوثائق )

### تمهيد لسياسة جديدة :

وبعد فترة من الزمن أخذ فيها اتجاه الحزب الحر الدستوري الجديد  
يتغير ويتحول فألف من أتباعه لجنا لوضع دستور البلاد وكانه بذلك  
أعرض عن الدستور الأول الذى شارك فى وضعه ووقع على لائحته وبعد  
اجتماعات أعلن هذا الحزب أن المبدأ الذى أعدته لجانه يتلخص فى أن  
جلالة ملك تونس هو مصدر السلطات الأمر الذى ينافى لمبادئ الشريعة  
الإسلامية أولاً وللنظم الدستورية الحديثة ثانياً . فأخذت الناس الحيرة  
ولم يتبينوا المرمى من هذا القرار إلا بعد أن تقدم ملك تونس بطلب إلى  
رئيس الجمهورية الفرنسية مقاده المطالبة بإجراء اصلاحات داخل  
نطاق الحماية .

وقد لاحظ الملك بعض إخصائه أن مطالبته بإصلاحات داخل نظام الحماية معناه الاعتراف بالحماية والرضى ببقائها . ثم أن مراسلته رأساً لرئيس الجمهورية ربما يفهم منها الاعتراف بالدخول في الوحدة الفرنسية لأن الدستور الفرنسي يجعل من رئيس الجمهورية رئيساً أعلى للبلدان التي يتكون منها الاتحاد الفرنسي .

وكان من الواجب أن يسلم هذا الطلب إلى رئيس الوزراء التونسي وهو بدوره يسلمه نيابة عن الملك لوزير الخارجية الذي هو المقيم العام وهذا يرسله إلى وزارة الخارجية التي تتصل بها تونس .

وبعد فترة من الزمن أعيد طلب ملك تونس إلى رئيس الجمهورية الفرنسية فوعد هذا بالتأمل في الموضوع . وفي تلك الاثناء دعت الحكومة الفرنسية جلالة سلطان المغرب لفتح مفاوضات معه في ما يتطلبه الشعب المغربي من تغييرات في نظام الحكم . فكان جواب سلطان مراکش أن المفاوضات لا يمكن أن تقع إلا على أساس وجوب تغيير نظام الحماية ومنع المغرب حقه في الحرية والاستقلال .

ولما رأت فرنسا إصراره على ذلك أعرضت عن فتح مذاكرات معه والتفتت إلى ناحية تونس التي أضحت سياسة حزب الدستور الجديد فيها تؤيد مطالب جلالة الملك . وفي ذلك من المناقضة لقرار المؤتمر الوطني ما فيه .

وبواسطة هذه التوجهات الجديدة للسياسة التونسية أضحي أتباع حزب الدستور الجديد يقومون بمظاهرات بعنوان تأييد الملك في مطالبه وما مطالبه التي تقدم بها للرئيس الجمهورية الفرنسية إلا إجراء إصلاحات داخل نطاق الحماية . وقد تقدم بها طبعاً بصفته مصدر السلط كما

قرر ذلك لجان وضع الدستور من اتباع حزب الدستور الجديد .  
وعندما ذهب الأستاذ بورقيبة إلى باريس وعرض مشروع الإصلاحات  
المنحصر في النقط السبع التي يطالب بها . أعلم أن كل مفاهمة في قضية  
تونس يجب أن تقع بين الحكومة الفرنسية وجمالة الملك أو من يوكل  
إليه ذلك من وزراء لهم الصفة الرسمية . وعند ذلك لزم تشكيل وزارة  
تفاوضية . وإن يشارك فيها الحزب الجديد الذي أصبح يؤيد المطلب الذي  
تقدم به جمالة الملك لفرنسا والذي لا يبعد أن يكون من وحي وإيعاز  
رجال الحزب المذكور الذين أضحى لهم علاقة متينة بالقصر وسيطرة على  
سياسته . وفلا أقيمت وزارة الكماك التي كانت قائمة اذاك وحلت محلها  
وزارة السيد محمد شديق التي احتل فيها سكرتير الحزب الجديد الأستاذ  
صالح بن يوسف وزارة العدل .

وكان تشكيل هذه الوزارة على صورة لم يسبق لها مثيل إذ تكونت  
من ٧ وزراء تونسيين و ٧ مديرين فرنسيين وأسندت الرئاسة للمقيم العام  
للحصول على أكرية الأصوات عند الاقتراع على القرارات .

ابتدأت المفاوضات وكان الأساس الذي تقوم عليه وتنقيد به هو الرسالة  
الصادرة من الملك لرئيس الجمهورية الفرنسية التي يطلب فيها منه إجراء  
إصلاحات في بلاده تونس داخل نطاق الحماية ثم تصريحه الثاني في الحث  
على إنجاز هذه الإصلاحات ثم مذكرة من القسم التونسي من تلك الوزارة  
حصر فيها المطالب التي سيقع التفاوض فيها مع الحكومة الفرنسية نيابة  
عن جمالة الملك . وأعقب ذلك صدور ملحق لمذكرة الوزارية طلبت  
تحريره فرنسا في الضمانات التي تعطىها الحكومة التونسية للحكومة  
الفرنسية ورعاياها . وقد ردت الحكومة الفرنسية على مذكرة الوزارة

بمذكرة أخرى تقول فيها . إن الضمانات التي أعطيت لها غير كافية وأنها تطلب المزيد من الضمانات . وردت الوزارة التونسية بمذكرة تعرب فيها أنه ليس في إمكانها أن تزيد شيئاً آخر عما تقدمت به .

والحقيقة أن حزب الدستور الجديد والوزارة كانا في ذلك الوقت واقعين تحت حملة شديدة من الحزب الحر الدستوري التونسي ( القديم ) الذي حمل لواء المعارضة في هذا الدورة بقوة ألقت إليه الانظار وجعلت طوائف كبيرة من الشعب تؤمن بما يدلى به من الحقائق حول هذه التجربة التي قام بها حزب الدستور الجديد .

وهذه المعارضة هي التي جعلته يحترس كثيراً ويزن خطواته في المشاركة في الحكم وفي المفاوضة التي قام بها مع فرنسا .

وقطع الجانب الفرنسي المفاوضات لأنه لم يتحصل على كل ما كان يرغب في الحصول عليه مما يسميه ضمانات . وحاول المفاوضون التونسيون تحسين الموقف وتلطيف التوتر وإرجاع الجانب الفرنسي للتفاوض معهم . ولكن ما كان كل المفاوضين - رغبة في العودة إلى ما كان عليه - الجديد على طول الخط . ولم تتحقق آمال رجاله التي كانوا يعلقونها على رجال الجمهورية الفرنسية الرابعة وعلى دستورها الجديد وعلى تصريح وزير خارجية فرنسا ( شومان ) .

وفي هذه الفترة الحرجة شاع في الأوساط التونسية أن حزب الدستور ( القديم ) أوجه المعارضة تستعد لتقديم شكوى ضد فرنسا لمنظمة الأمم تطالب فيها باستقلال تونس وهو الحل الوحيد للمشكلة القائمة الناشئة . عن وجود سلطتين في البلاد تتنازعان النفوذ والسلطان فيها .

وراح المفاوضون التونسيون بعد الاخفاق الذي أصابهم وبعد إصرار

الجانب الفرنسى على عدم الرجوع إلى المفاوضات أن يوسطوا مجلس الأمن أو منظمة الأمم لترجع فرنسا إلى مفاوضاتهم من جديد وهنا تبتدىء الحوادث .

فإن فرنسا لم تهضم ولم تستغ أن تتقدم الحكومة التونسية ولو بطلب التوسط من منظمة الأمم . فإن في ذلك خروجاً عن المحاولة الثنائية لحل الشكل التونسى . ونحت تأثير حملة شديدة من الشركات والمؤسسات الاستعمارية ضد الملك والوزارة وحزب الدستور الجديد أخذت تبدو في الجو السياسى مظاهر تحول السياسة الفرنسية وانمياها إلى رغبات الاستعماريين في أخذ الموقف بالشدة والقوة والقضاء على كل حركة وطنية أو أمل في انزعاج ما اغتصبوه من نفوذ وسلطان . فأقبل المقيم العام من منصبه وأبدل بمقيم آخر جديد ( دى هو تسكلوك ) . وهذا خلافاً للعادة قدم إلى تونس على متن باخرة حربية تتقدمها بوارج أخرى وتحوم فوقها أسراب من الطائرات المقاتلة وتلقته على الرصيف قوات الجند والشرطة المختلفة الأنواع مدججة بالسلاح كانت تلك الصورة رمزاً صادقاً لسياسة الفرنسية المقبلة بتونس . وإذا كان هذا الرمز موجه للامة التونسية فإن رمزاً خاصاً موجهاً للوزارة تمثل في موقف المقيم من وزير العدل التونسى في الافتبال الملكى الرسمى لهذا المقيم إذ أراد وزير العدل إصلاح غلط في ترجمة الخطاب بين الملك والمقيم وقع فيه مدير التشريعات الملكية فصد المقيم العام وزير العدل بغلظة عن القيام بإصلاح ذلك التحريف . فكان في ذلك العمل مثال الجفاء الذى تحمله السياسة الجديدة للوزارة .

وأما الرمز الموجه للملك فهو خلو ذلك الافتبال الرسمى من خطاب

سفيري كان يلقى عادة وتبسط فيه التمنيات الحسنة وماتهدف إليه سياسة فرنسا على يد المقيم الجديد .

إن هذه المظاهر قد حطمت كل أمل في تحسين الموقف كما عبرت آخر مذكرة فرنسية سلمت للوزارة على الوضع الذي تراه فرنسا لها ولرعاياها في تونس وأنه لموقف يتجاوز بكثير وكثير جداً نصوص المعاهدات ويكاد يجعل من البلاد التونسية قطعة فرنسية يحكمها المستعمرون وأرباب الشركات والمؤسسات المالية حكماً جائزاً مباشراً يؤيده الجند والدرك والمحاكم العسكرية .

إن التصادم مع فرنسا أصبح أمراً لا مفر منه . فقد كشفت عن سياسة القوة والعنف التي تريد سلوكها واتضح لذلك الفريق من التونسيين الذي كان يؤمل فيها أن أملة في غير محله وأن التجربة التي قام بها للتفاهم معها رأساً دون تدخل الجامعة العربية أو منظمة الأمم قد فشلت على طول الخط وأنه رغم استبداله مطالب الاستقلال التام التي اتفق عليها مع بقية المواطنين في غير مؤتمر واحد بالاصلاحات المؤدية للاستقلال الذاتي على مراحل واعطائه من الضمانات للفرنسيين ما لم تخولهم إياه المعاهدات التي سيطروها بأنفسهم وفرضوها على البلاد فرضاً . فان كل ذلك لم يؤثر في الجانب الفرنسي حتى يستجيب لمطالب ذلك الفريق المتواضعة بل بقي في موقفه لا يتحرك ولا يتحول وتلك عادة عرفت عن الفرنسيين وعن العنصر اللاتيني بأجمعه منذ أقدم العصور .

إن الموقف الذي أضحت تفرضه هذه الظروف على تونس وشعبها هو موقف من التساوة والشدة بمكان وهو يفرض على التونسيين تعبئة

كافة جهودهم ومقدراتهم وإمكاناتهم لمواجهة هذه الشدة والتساوة بما يحفظ أرواحهم وأموالهم وشرفهم من عبث المعتدين الطفافة .

وما يؤسف له أن النداءات والمساعى التى بذلت لتوحيد الصفوف وجعل الأمة جهة واحدة لمواجهة الموقف خصوصاً وقد كانت البلاد وهى تواجه تلك السياسة الحمقاء على أبواب فتنة داخلية أدى إليها التطاحن الحزبى بين الدستوريين الجدد الذين قبلوا الاشتراك فى الحكم والمفاوضة وبين الدستوريين القدامى الذين يقفون موقف المعارضة ويحملون على الآخرين .

وكان الجواب من طرف الدستور الجديد عن كل نداء يوجه إليهم للاتحاد والتضامن هو قوله إن الأمة متحدة حولنا من مليكها إلى وزرائها إلى منظماتها وكأها متفقة على السياسة التى نسلكها . والخطط التى نرسمها ولا عبرة بغيرنا ولا نعترف له بوجود .

إن هذا الذى لا يريدون الاتحاد معه ولا يعترفون بوجوده هو الفكرة التى تطالب بالاستقلال التام للبلاد ولا تعترف بوجود فرنسا ولا يلزم بقائها إلا أن الشعب للنّبه الواعى اليقظ قد تجاوز شهوة الزعماء ورغبتهم فى احتكار السياسة والمضى وراء أشياء ومطامع لم تتحقق فعقد مؤتمر من أتباع الدستور الجديد لم يرض عن انعقاده كثير من قادة هذا الحزب والحكومة الفرنسية أيضاً . وقرر هذا المؤتمر العدول عن المشاركة فى الحكم وعن التفاوض مع فرنسا والرجوع إلى سياسة المقاومة والكفاح مع السكاكين . ولولا هذه الظاهرة الشعبية التى وحدث الصفوف والتلوب فدخل الناس فى الكفاح لرد طغيان الاستعمار المسلح على قلب رجل واحد لبقيت تلك الخلافات والمصادمات الدامية بين جموع

الأمة تهيم للاستعمار قضاء مآربه باجتثاث الحركة الوطنية والقضاء عليها قديمها وجديدها بالحديد والنار . ولكن انتباه ذوي النوايا الحسنة الذين يعملون بإخلاص قد حال دون ذلك . وها نحن نرى أن المصادمات الوطنية والتحالفات الداخلية التي أدت إلى التناحر قد اختفت فجأة وظهر التونسيون صفوا واحدا في ميدان الكفاح وفي المعتلات والسجون واختلطت دماؤهم على أرض وطنهم اختلاطا هو رمز الوحدة .

وفي الوقت الذي نشاهد فيه الأمة متحدة في ميدان الكفاح والجيش الفرنسية المسلحة التي تعتدى عليها لا نخش باعتدائها فريق دون فريق نسمع في منظمة الأمم وغيرها ترديد نغمة الإصلاحات والمفاوضات ومظاهر احتكار السياسة والاعتداد بالرأى . وأى شيء أقبح وأشد إيلا ما لنفس من أن يرى الإنسان وطنيين يسمعون ويلحون في مصالحه الأيدي التي خضبت بدماء مواطنهم ومزقت ستائر الكرامة والشرف وعذبت المعتقلين منهم ألوانا من العذاب لم يحكمها التاريخ في أشنع أدواره .

وهل من البر بالوطن والمواطنين والإخلاص لقضية الوطن أن يردد السياسيون التونسيون طلب الإصلاحات والرجوع إلى المفاوضات مع الفرنسيين الذين تفعل جيوشهم في تونس تلك الفظائع . ثم يقولون وهم يطالبون ويعملون غيرهم أن يطالب لهم بالرجوع إلى المفاوضات . إنهم يمثلون تونس بأكملها لا حزبا بعينه محاولين بذلك إقناع الرأى العام العالمى أن تونس قد أجمعت على المطالبة بالإصلاحات وإبقاء فرنسا محتلة لبلاد مسيطرة عليها .

ولقد أدهش هذا السلوك كثيرا من المستمعين وتساءلوا هل أن كل ما بذله وتبذله تونس من التضحيات هو ثمن لمفاوضات يقطعها الخصم



مق ما سارت على غير ما يريد أو ثمننا لإصلاحات نافذة داخل نطاق الحماية  
تسبق الاحتلال الفرنسي للبلاد وهل يلزم لهدبن الأمرين التافهين رفع  
قضية لمنظمة الأمم . ومنظمة الأمم قائمة على مبدأ حق الشعوب في تقرير  
مصيرها ولم تقم على أساس التوسط في مفاوضات لمنع إصلاحات .

وقبل أن نختم هذه البسطة يجدر بنا وقضية تونس قد انتهت إلى  
ما انتهت إليه أن يقع اتفاق وطني أسطره كافة العناصر التونسية لمعالجة  
القضية في المستقبل وتوجيهها اتجاهها آخر يقوم على وحدة فعلية حقيقية  
لا على الاحتكار وكنتم أنفاس المعارضة والفكرة الاستقلالية كما وقع  
من قبل وادعاء أن كل عمل وطني يجب أن يصدر عن حزب الدستور  
الجديد وحده وعن الوزارة التي تستند إليه بدعوى أن الحزب هو الأمة  
والأمة هي الحزب وأن الوزارة التي يساندها هي الوزارة الشرعية  
الوحيدة التي يجب أن يصدر عنها كل شيء .

هذه التعبيرات كانت لها ضروب نسيغها وتفرض شيئا ما السكوت عنها  
فيجب على الذين استغلوا تلك الظروف لإقرار بعض الادعاءات في الأذهان  
وتصوير كفاح تونس في الخارج المعورة التي تفيدهم كحزب وكوزارة  
أن ينزهوا من هذا الادعاء وأن يكفوا عن استغلال ما وقع لحد الآن  
السكوت عنه .

### الأوضاع الصحيحة على حقيقتها

لم تكن المطالب التي تقدمت بها الجهات الحكومية التونسية في  
الحقيقة مطالب شعبية إذ لم يكن الشعب التونسي في يوم من الأيام يكافح  
ليطالب ببقاء الاحتلال الفرنسي والاكتفاء بإصلاحات جزئية وتغييرات

تافهة في أداة الحكم ونظام الإدارة تحت ظل الاحتلال وإنما قامت الحركة التونسية كما قامت غيرها من الحركات التحريرية في كل مكان لإرجاع البلاد إلى حالتها الطبيعية من الحرية والاستقلال وجلاء الجيوش الأجنبية المحتلة عنها . ولم تعترف بالحماية المفروضة عليها فرضاً ولم تقل في وقت من الأوقات إن البلاد في حاجة إلى حماية دولة كبيرة وأنه يجب أن تكون هذه الدولة هي فرنسا .

لم تكن هذه المطالب كما أسلفنا مطالب شعبية ولا يمكن أن يقال أن تونس ارتضتها وتقدمت بها وإنما هي تجربة حزبية قام بها حزب الدستور الجديد وأوعز بها للجهات الحكومية لتقدم بها في الميدان . ويقول الخبراء السياسيون إن هذا البرنامج قد أوعزت به جبهة الجبهة الانجلو أمريكية لتسترضى به التونسيين بالإصلاحات التافهة من ناحية ولتسترضى فرنسا ببقاء احتلالها من ناحية أخرى .

ثم إن الوزارة التي قامت في ذلك العهد للتفاوض مع فرنسا وعرض ذلك البرنامج لم تكن في الحقيقة أيضاً وزارة شعبية بالمعنى الصحيح . لأن معنى الوزارة أن تكون مستندة إلى برلمان منتخب انتخاباً صحيحاً من الشعب وأن تتمتع بثقة أكتيرة أعضائه . . .

أما أن يقع اختيارها من طرف السفارة الفرنسية وتعرض على موافقة الملك لتتولى أمراً معيناً فهذا لا يعطيها الصبغة الشعبية ولو امتلكت الصحف المرتزقة التي كانت تناصرها بهرائض التأيد .

ولقد استغل أنصار الوزارة الظروف التي كونتها حماقة الساسة الفرنسيين الذين أقالوا هذه الوزارة واعتقلوا أفرادها فأكثرها من الدعاية واستغلال هذا الاضطهاد وحشروا فيه كل الأقوال التي تفيد أن

الوزارة وزارة وطنية شعبية وفسروا عطف الشعب عليها بصفتها ضحية اضطهاد ورعونة السياسة الفرنسية . ففسروه بتأييدها كوزارة شعبية وتدعيم سياستها التي سارت وتسير عليها والحقيقة أن عطف الشعب عطف لا تأييد .

أما حزب الدستور الجديد الذي يجيب كلما دعى إلى توحيد الصفوف بقوله أنا الأمة والأمة أنا . فهو يعلم أنه ليس الحزب الوحيد في البلاد بل هناك أحزاب وهناك معابدون لا ينتمون إلى حزب بعينه كل له رأيه في سياسة البلاد وفيهم للثقفون وأصحاب النظر البعيد والرأى السديد . ولماذا نذهب بعيدا فإن بين صفوف ذلك الحزب وقادته من لا يوافق على سلوكه وتوجهاته وهل درى قادة هذا الحزب أن فولهم نحن الأمة والأمة نحن وليس أغيرنا وجود ولا رأى يعتد به إذا أضيف إلى الاعتداءات الدامية التي صدرت منهم ضد مخالفهم في الرأى وحرمانهم بالعنف من حرية الاجتماع كان معنى ذلك قيام فاشستية غاشمة في بلاد تتطلب الحرية وتحارب الظلم وتريد أن تقيم مجتمعا على أحدث الطرق الديمقراطية .

وبما يؤسف له أن الاعتداءات القاسية الفظيعة التي صدرت عن اتباع حزب الدستور الجديد ضد مخالفيه في الرأى كانت أيام مشاركتهم في الحكم فاستعملوا الأداة الحكومية والنفوذ في البطش والاعتداء على مواطنهم والإساءة إليهم بكل أنواع لإساءة . ولو كان هؤلاء المواطنون من أصحاب الفكر الهزيلة التي يستفيد منها المحتل لكان الخطب ولكنهم كانوا من أصحاب الفكر القوية والسلوك الطاهر النقي . كانوا أنصار فكرة الاستقلال التام والمطالبة بإحلال جيوش الاحتلال وأعداد الشعب للكفاح القوى للحصول على مطالبه ورغباته . فكانوا يلاقون من المستعمر أشد

المقاومة وصنوف البلاء . ويلاقون من مواطنهم مقاومة مماثلة لأنهم  
بوقوفهم موقف المعارضة في الاشتراك مع العدو في الحكم ومفاوضته  
ومساومته على حقوق الوطن التي قام بها حزب الدستور الجديد ربما  
أفسدت على هؤلاء التجربة التي دخلوا فيها .

ويشاء ربك أن تتمحص الحقائق على سداد رأى المعارضين وصحة  
توجهاتهم ودقة فهمهم للنفسية الفرنسية . فقد مارسوها وخبروها طويلا  
وأدركوا فوق ذلك أن المشكل التونسي في واقعه وعلى حقيقته هو نزاع  
قائم بين سلطة شرعية قائمة وسلطة مفروضة طارئة ولا يمكن أن تكون  
حكومة ذات رأسين ولا أن يعيش وطن تحت سلطتين . إذ فلا مناص  
من زوال إحداها وبقاء الأخرى . والجدير بالزوال هو الطارئ  
المفروض . ولذلك كانت مطالب المعارضة هي الاستقلال التام دون  
الدخول في مفاوضات من أجل تحقيق إصلاحات تصل بالبلاد إلى الحكم  
الذاتي الذي في مفهومه بقاء الاحتلال طبعاً . والوصول إلى الحكم الذاتي  
على مراحل غير محدودة الأجل .

وإننا إذ نذكر هذه الأمثلة الصغيرة للتذكير نريد أن نقول في  
صرامة إنه لا ينبغي أن تعود هذه المسألة التي لطخت ماسموه بالحكم  
الوطني والحكومة الوطنية التي هي الأولى من نوعها والتي ربما كونت  
للتجربة فأتتجت أسوأ المثل حتى أصبح الناس الذين كانوا يتفاءلون خيرا  
من وجود قادة الدستور الجديد في الحكم وفي الوزارة يقولون وهم تحت  
اضطهاد هذه الحكومة والحزب الذي يساندها إذا كانت هذه آثار  
الحكم الوطني فلا حاجة به وهذا التعبير كفر في لغة الوطنية دفعهم إليه  
مالا قوه في تلك الفترة من ظلم واضطهاد شمل الأحزاب السياسية لأنها

تقوم بالمعارضة وشمل رجال الدين وطلبة العلوم الإسلامية لأنهم يريدون أن تنهض البلاد نهضة عربية إسلامية ويريد الآخرون أن تنهض نهضة أوروبية طالما عمل المستعمر لتحقيقها قباء بالحسبان .

وهل مما يرضى الوطنية والأخوة الإسلامية والصلحة المشتركة العامة أن تقوم مبادئ حزب ومناهج حكم على عصابات تطوف البلاد وتربط في كافة أنحائها لفرض رأى ذلك الحزب والحكومة التي تستند إليه على المواطنين بالعنف والقوة حتى أصبح اشتباك أبناء القرية الواحدة وأبناء العائلة الواحدة ضد بعضهم في معارك دامية وحتى أصبح طلبة العلم من رجال الدين مضطهدون ومعرضون لأقبح وأشنع وسائل الاعتداء من تلك العصابات التي وقع تأليفها لذلك الغرض .

وهل يريد المستعمر غير محاربة الفكرة الاستقلالية التحريرية والقضاء على الثقافة الإسلامية .

نحن إذ نذكر بهذا والأسى يمزق جوانحنا والحجل أمام العالم يغمرنا لا نريد من وراء ذلك إلا التنبيه لعدم إمكان العودة إلى هذه التصرفات البغيضة التي عادت على الوطن بأفدح النكبات فلا ينبغي لحزب يحترم مبادئ الحرية أن يفرض مبادئه على المواطنين بتأليف عصابات من أتباعه لا ليخطبوا في الناس ولا ليقنعوهم بمبادئ الحزب السياسية بواسطة الحجة والبرهان ولكن ليرغموهم على اتباع الحزب واعتناق مبادئه وشراء صحفه ودفع الأموال لهم بواسطة استعمال العنف والاعتداء بالقوة وإهانة الناس والاعتداء على كرامتهم في الطرقات والمجتمعات ومهاجمة

دور مخالفهم في الرأي واقتحامها عليهم عندما يجتمعون فيها اجتماعات خاصة يتعدون فيها عن أنظار البوليس فيواجهونهم ويحدثون مشاجرات يحضر من أجلها البوليس وأول ما يعتمد إليه ليس هو كف المعتدين المهاجمين عن عدوانهم بل يترك ذلك ويفض عنه لئلا ينفذ منه السياسة الاستعمارية إذ الخصومة تبت العداوة وتوقد البغضاء بين المواطنين وإنما يعتمد البوليس إلى معاقبة صاحب المحل والمجتمعين فيه لأنهم عقدوا اجتماعا بدون ترخيص .

## المعارضة في الداخل وفي الخارج

ذكرنا سابقاً أن حزب الدستور الجديد بعد أن مكث زعيجه الأستاذ أبو رقية مدة تقرب من خمس سنوات بالقاهرة تحت ظل الجامعة العربية وعطف شعوب الشرق ومعلوم أنه جاء من تونس هارباً واقتحم الحدود من غير جواز فارا من الظلم الفرنسي يائساً من استجابة الفرنسيين لأي مطلب يقدمه التونسيون وعرض الأستاذ أبو رقية قضية تونس على الجامعة العربية ضمن قضايا المغرب وانخرط في جبهة الدفاع عن شمال أفريقيا التي ألغىها ورأسها فضيلة الأستاذ محمد الحضر حسين إلا أنه لم يمكث طويلاً هناك حتى خرج منها لأنها لا تصطبغ بالنسبة الحزبية وإنما تعمل القضية المغرب عامة منجاذرة الحزبيات وألف مع جماعة من الجزائر ومراكش مكتب للمغرب العربي وكان هؤلاء جميعاً من المغالين في الحزبية ومن القديين طغت عليهم أنانيتهم الشخصية فأصبح عندهم أشخاصهم وزعامتهم ورئاستهم أولاً ثم حزبيتهم ثانياً ثم الوطن في الدرجة الثالثة أو عادونها إذا اقتضى الحال .

أسسوا مكتب المغرب وكان يقوم على ثلاثة أحزاب الحزب الدستوري الجديد في تونس وحزب الشعب في الجزائر وحزب الاستقلال في مراكش يتبعه حزب الإصلاح في منطقة الحماية الأسبانية . ومعلوم أن هذه الأحزاب ليست هي كل ما في المغرب من أحزاب وطنية إذ يوجد في تونس الحزب الدستوري ( القديم ) الذي هو أول حركة وطنية منظمة على الأساليب الحديثة قامت في شمال أفريقيا وفي الجزائر يوجد حزب البيان الجزائري وهو الحزب الوحيد في المغرب الذي يعمل مشروع الجمهورية الجزائرية المستقلة وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تسيطر على معظم سكان القطر الجزائري ولها كثير من الأنصار في تونس ومراكش أما في المغرب

الأقصى فيوجد حزب الشورى والاستقلال الذى هو حزب شعبي متغفل  
فى كل طبقات الشعب المراكشى وله نفوذ الذى لا يستهان به . وفى منطقة  
الحجاية الأسبانية يراكش يوجد حزب الوحدة المغربية الذى له  
ماضيه ومكاته .

هذه الأحزاب كلها مع ما يتبعها من منظمات وهيئات اجتماعية واقتصادية  
كان لها نواب وممثلون فى القاهرة والشرق لم يشأ مؤسسوا مكتب المغرب  
العربي من محلى الأحزاب الثلاثة الأخرى أن يتركوهم مهمهم فى العمل  
الذى هو على ما اعتقد لفائدة المغرب وسكانه دون عجز . ومادامت  
الأهداف التى ترمى إليها كل الأحزاب هى الحرية والاستقلال حسبما يقولون  
فأى مانع من التعاون والاتحاد وجمع الجهود . إنه الأنانية الحزبية  
والأنانية الشخصية .

وقد انحصرت جهود مؤسسى مكتب المغرب فى الدعاية له وتدعيمه  
لدى الهيئات والحكومات العربية التى عملوا على اقناعها بأن المغرب  
كله يمثل هذا المكتب ويدير عن اتجاهاته السياسية .

وبذلوا كل طاقتهم أيضاً فى إقناع هذه الهيئات والحكومات أنه لا يوجد  
فى المغرب شيئاً آخر ولا رأياً آخر وكانت المظاهر البادية على سياستهم  
كما ينشر فى الصحف عنه من تصريحات وصور توضح أنهم يعملون لتدعيم  
زعامتهم ورئاستهم وأشخاصهم قبل أن يعملوا وأكثر مما يعملوا لقضية  
المغرب وأنهم يحنكرون سياسة المغرب احتكاراً واضحا دعموه بأخذهم  
لتصريحات من شخصيات لها مكانتها فى السياسة العربية استندرجوهم إليها  
فصاروا يؤيدونهم فيما ينتحلونه من سياسة ويثنون على أشخاصهم ثناء  
تخضع له أتباعهم فى المغرب لما لتلك الشخصيات عند المغاربة من التقدير



والاحترام . وطالما استنكرت الأحزاب الأخرى على صحافة الشرق وهيئاته وكبار شخصياته مظاهر التحزب والانحياز التي أظهروها فيما كتبوا وصرحوا به حول قضية المغرب فوقضوا بجانب هذه الأحزاب الثلاثة وأبدوا رأيها على غيرها من الأحزاب الأخرى ولو كان ذلك الرأي في صالح الاستمرار وضد الاستقلال التام ولفائدة الإصلاحات وبقاء سلطان المحتل .

ثم نزل الأمير عبد الكريم الخطابي أرض مصر سنة ١٩٤٧ بعد أن مكث في معتقل ( ريفيون ) الذي وضعه فيه الفرنسيون أكثر من عشرين سنة وبمجرد نزوله بحث عن زعماء المغرب وقادة كفاحه من زعماء الأحزاب الاستقلالية واجتمع إليهم وأقنعهم بوجود توحيد الجهود وتوحيد القلوب وتطهيرها عما علق بها من أنانية وحب رئاسة وزعامة وعداء لمن يخالفه في الرأي وتأسيس كتلة واحدة تندمج فيها كل الهبات تعمل لتحرير المغرب وفلا تأسست تحت رئاسة الأمير (لجنة تحرير المغرب) إلا أن الحلف الثلاثي الحزبي الذي يتكون منه مكتب المغرب العربي امتنع من إدماج ذلك المكتب في لجنة التحرير حتى لا تذوب أشخاصهم فيها ولا تفرها شخصية الأمير عبد الكريم . وبذلك فتحوا الباب لغيرهم فقال كل واحد ما دام مكتب المغرب لم يندمج فإن هيأته أيضاً لا تندمج . ثم ابتدأت المؤامرات الحزبية تتوالى ضد لجنة تحرير المغرب حتى غلغى عنها ذلك الرجل الذي وهب نفسه للكفاح وأضحت هذه اللجنة كمنحفة تاريخية موضوعة في مكتب المغرب .

وبعد انتهاء هذا الدور المؤلم الذي خيب آمال الأمير عبد الكريم في قادة المغرب وزعمائه وملأ نفسه يأساً من نجاح جهاد يسير على هذا المنوال

وعلى أثر ذلك فتحت مفاوضات بين القاهرة وباريس وتونس كان الأستاذ  
أبورقية طرفاً فيها رجع على أثرها إلى تونس بطريق الجو ونزل فيها .  
وأخذ بمقد الاجتماعات العامة في الميادين العامة الأمر الذي كان ممنوعاً  
لوجود الأحكام الاستثنائية التي تمنع الاجتماع الخاص في المحل الخاص وكان  
خلاصة الخطب التي يلقيها على الجموع هي وجوب النظام مع فرنسا رأساً  
دون تدخل الجامعة العربية ولا الأمم المتحدة الأمر الذي كان يدعو إليه  
ويعمل له طول المدة التي أقامها في الشرق . ثم إنه يصرح في هذه  
الاجتماعات بأنه إنما يطالب بإصلاحات لأن احتلال فرنسا للبلاد التونسية  
واجب لا غنى عنه لضعف البلاد عن حماية نفسها . ولما انضمت هذه  
السياسة الجديدة التي يرمي إليها والتي كانت نتيجة ثلاث المفاوضات . قام  
بمعارضتها الحزب الدستوري القديم ونشر بيانات عنها ( راجع قسم  
الوثائق ) وانضمت إليه في هذه المعارضة هيئات وأحزاب في الداخل  
وفي الخارج .

وتبعه في ذلك جمعية ( صوت الطلاب الزيتوني ) التي تشمل على نحو  
١٤ ألف من طلبة المعاهد الدينية والشعبية الحرة التي تشمل على أكثرية  
طلبة المعاهد العلمية الأخرى وهيئات من التجار والأساتذة والمحامين من  
المتقنين . وهذه الهيئات تكون منها بعد ذلك ( الجبهة القومية ) التي  
اتحدت لمعارضة تلك السياسة وأعلن حتى حلفاء حزب الدستور الجديد  
في الجزائر ومراكش كحزبي الشعب الجزائري والاستقلال المراكشي  
أعلنوا استنكارهم لهذه السياسة الجديدة التي سلكها هذا الحزب .  
لأنها فرقت قضايا المغرب بعد أن كانت متحدة وصيرت قسماً منها وهو  
قضية تونس نخرج عن السياسة الاستقلالية التي اتفقت عليها كل الأحزاب

إلى سياسة المفاوضة والاشتراك في الحكم مع بقاء الاحتلال والاكتفاء بالمطالبة بالإصلاحات . كما عد هذا السلوك خذلاناً لموقف الشعب المغربي وسلطانه اللذين طالبا بالاستقلال التام وإلغاء الحماية .

أما في الخارج فقد استنكرت الأحزاب الاستقلالية الوطنية هذا الانتكاس في القضية التونسية . وقام الأمير عبد الكريم بإذاعة بيان على العالم العربي نشرته جميع الصحف يستنكر فيه على حزب الدستور الجديد هذا المسلك المنعرج الذي سلكه في القضية التونسية التي هي جزء من قضية المغرب العامة . ( راجع قسم الوثائق ) وقام مكتب تونس الحرة بنشر عدة بيانات في الصحف متقدماً فيها هذا المسلك ومحتجاً على القائمين به كما أذاع رئيس مكتب المغرب بدمشق وهو أحد القادة البارزين لحزب الدستور الجديد بإذاعة بيان استنكر فيه بشدة موقف حزبه وزعيمه منهما لهم بالتحول عن مبادئهم وسلوكهم سياسة الضعف التي أملاها الطمع وكوتنها السياسة الارتجالية وألحق بيانه بمذكرات صم فيها على ذلك الموقف ( راجع قسم الوثائق ) .

وعدى عن التصادم العنيف الدموي الذي حصل بين الحزب الجديد والحزب القديم بسبب معارضة هذا الأخير لسياسة الدستور الجديد فقد شملت هذه المصادمات الجبهة القومية الواقفة في صف المعارضة أيضاً والمستقلين غير الحزبيين كما شملت جماعة صوت الطالب الزيتوني .

ولقد تطور النزاع مع هذه المنظمة الأخيرة إلى حد أوشكت أن تشتعل في البلاد معه فتنة داخلية وقتال عنيف بين الوطنيين أنفسهم وقد ابتدأت فعلاً هذه الفتنة لولا أن تدارك الله الأمة التونسية برحمته فأنقذها

منها وحول تيارها للاستعمار الفرنسى الذى هاجم الحركة الوطنية بهذه الثورة الجامعة .

ولكى نسلط الأنوار الكاشفة على تلك الفترة السوداء التى مرت بالوطن أثناء قيام الحزب الجديد والوزارة التى تستند إليه بذلك الهجوم القاسى على المعهد الدينى الكبير (جامعة الزيتونة) وطلبته وشيوخه الممثلين فى جمعية صوت الطالب الزيتونى وتغابة الأساتذة والمدرسين نقول إن منشأ الخلاف كان أولاً بين الحزب الدستورى الجديد وطلبة المعاهد الدينية وشيوخهم الذين كان قسم عظيم منهم من أتباع هذا الحزب وقد سخر قوتهم لتدعيم مركزه وتأييد سياسته فى البلاد ثم لاضغط على الوزارة السابقة حتى أسقطها من مقاعد الحكم . ومن الوسائل التى اتخذها إذ ذاك للضغط عليها تنشيطه للطلبة على أن يتقدموا للوزارة بمطالب تتعلق بإصلاح نظام التعليم فى المعاهد الدينية . وتقدموا فعلاً بتلك المطالب ولكن الوزارة لم تبادر بإنجازها واشتد الزعاج بينها وبين الطلبة . ولما سقطت وحلت محلها الوزارة التى يشترك فيها ويساندها حزب الدستور الجديد تقدم إليها الطلبة بنفس المطالب التى إذا لم تكن من إملاء فهى مما ارتضاه وحرص على تقديمها للوزارة الأخرى وطالب الطلبة وزارة حزب الدستور الجديد بتنفيذ تلك الإصلاحات فرد عليهم أقبح رد وقرر الطلبة القيام بإضراب عام فى البلاد يوم قدوم المقيم الجديد إليها إعلاناً لاستياء البلاد من سياسة فرنسا . فقام الحزب بمعارضة الدعوة إلى الإضراب فكان أول اصطدام بينه وبين الطلبة أعلن على أثره الحرب الشواء عليهم فافصلوا عنه هم وأساتذتهم واتحدوا لمقاومة سياسته وانضموا لصفوف المعارضة . فأعلن لأتباعه وجوب مقاومة معهد العلوم الدينية (جامعة الزيتونة) فى

ثقافته وطلابه وشيوخه . وأذن بتشكيل عصابت للاعتداء على الطلبة إذا رجعوا إلى بلدانهم في الراحة الصيفية خشية أن يقوموا بين أهلهم وذويهم بالدعاية ضده . وانهم وزير الدولة شيخ الجامع الأعظم بتنشيط الطلبة على مقاومة سياسة الحزب والوزارة وأراد أن يقله من منصبه غير مراعاة للضمانات القانونية التي يجب أن يتمتع بها صغار الموظفين فضلا عن كبارهم مثل شيخ جامع الزيتونة الذي هو في مقام وزير ووقعت مشادة بين شيخ الجامع الأعظم ووزير الدولة شملت القصر والسفارة الفرنسية . وابتدأ الصراع بين عصابت الحزب الجديد والطلبة ومن يناصرهم من هيئات المعارضة وتكاثرت المصادمات التي كانت مسلحة في بعض الأحيان وكان موقف الحكومة الفرنسية التي بيدها قوات حفظ الأمن موقف المنفرج الذي يريد اتساع نطاق هذه الفتنة وتكاثرت الاعتداءات على الطلبة في بلدانهم وفي بيوتهم وفي محلات سكنهم وحتى في الشوارع والطرق . وعمت الوزارة على تغيير موظفي إدارة الجامع الأعظم ومدارس مكنى الطلبة بأن أزالت الأشخاص الذين هم محل ثقة شيخ الجامع والذين لهم عطف على الطلبة وامتدلتهم بغيرهم من رجال العصابت التي شكلتها للانتقام من الطلبة وهنا تجلّى للعيان استعمال السلطة الحكومية من طرف الوزارة في الأغراض الحزبية وفي الانتقام من المخالفين لها والحزب في الرأي وحدث بمجرد إزالة شيخ مدارس مكنى الطلبة القديم وتعويضه بآخر عرف بتحزبه لحزب الدستور الجديد أن وقع اصطدام بينه وبين الطلبة الذين رفضوا أن يتولى هذا أمر مدارس سكنهم ولكنه احتل الإدارة بإعانة وحماية عصابت الحزب التي اشتبكت مع الطلبة في معارك عنيفة ومن الغد أعلنت الصحف التونسية

عن وقوع حادث تسمم أصيب به نحو مائة تلبذ أثر تناولهم طعام الغذاء وأخذوا حالا إلى المستشفيات وبادر الأطباء بملاجهم وإسعافهم ونمت تأثير الحكومة القائمة لم يتقدم التحقيق في هذه القضية الخطيرة خطوة واحدة كما وقع في كثير من القضايا الأخرى التي اعتدى فيها على الطلبة اعتداء مسلحاً أطلق فيه الرصاص ووجدت بأيدي المعتدين أسلحة إلا أنه أخلى سبيلهم وحفظت قضاياهم لتتوالى اعتداءاتهم .

هذه صورة من الصور التي قوبلت بها المعارضة لسياسة حزب الدستور الجديد وتلك مثل من تصرفات الوزارة واستعمالها لأداة الحكم ضد معارضيها وذلك المثل الذي قدمته للعالم على تصرف مكافئين يطالبون بالحرية ويؤمنون بالديمقراطية ويعملون مشعل الثقافة القومية عندما استلوا لأول مرة شيئاً من السلطة وجلسوا على بعض مقاعد الحكم . وكانت سياسة فرنسا الاستعمارية التي أرخت لهم الغنائم لتتسعموا ضد مخالفهم في الرأي هذه الأساليب القاسية في المقاومة تريد أن تقنع الناس وبسطاء العقول على الخصوص بأن الزعماء والقادة متى استقلت البلاد واستلوا فيها مقاليد الحكم عاملوا مخالفهم هذه المعاملة وقاوموا المعارضين لهم بمثل تلك الأساليب واستعملوا أداة الحكم للانتقام ممن لا يرى رأيهم .

وشاع هذا الاعتقاد بين التونسيين خصوصاً الذين وقعت عليهم الاعتداءات والاضطهادات جماعات وأفراداً فكان له من الأثر السيء ما كان .

ونكتفي بهذا لأنه يرجع إلى أشياء عمومية وإلى نزاع فكري . ولا نسمع لأنفسنا بالتعرض إلى أعمال أخرى نرجع إلى تصرفات شخصية . لأن ذلك يخرجنا عما نحن بصدده من انتقاد أغلاط الماضي والعمل على

إصلاحها في المستقبل وعدم العودة إلى ما وقع استنكاره من الاجراءات  
والتصرفات الفردية والحزبية والوزارية . فقد أذاقنا الاستعمار الويلات  
وأنزل بأممتنا ووطننا أفدح النكبات وأننا لنستوحى من ذلك أن عقابا  
إلهيا نزل بنا ولم يصب الذين ظلموا منا خاصة بل عم وشمل الجميع لأن  
منا من شارك في ذلك الإجرام والاعتداء ومنا من أيده وناصر القائمين به  
ومنا من سكت عنه خنوعا واستخذاء . وقد قال الله في محكم آياته ( واتقوا  
فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ) .

## آراء كبار السياسيين الفرنسيين

### في الصراع القائم بين تونس وفرنسا

بعد أن انتهينا من وضع خلاصات تيز السيل أمام الباحث عن السياسة القائمة في المغرب بين فرنسا وتونس وأطوار الكفاح خصوصاً في الفترة الأخيرة التي أصبح فيها إلى جانب الكفاح السياسي كفاحاً مسلحاً نراق به الدماء وتنهب الأمتعة وتهدم البيوت وتنهك الحرمات ويعذب المعتقلون تعذيباً القرون الوسطى من طرف القوات العسكرية الفرنسية وبسطنا القول في سياسة الأحزاب وموقف الشخصيات يجدر بنا بعد كل ذلك أن نضع تحت أنظار الباحثين نظريات كبار الكتاب والساسة الفرنسيين في النزاع التونسي الفرنسي وتاريخه ورأيهم في الحركة الوطنية التونسية والأحزاب والشخصيات فمنها يستطع القارئ نظرة فرنسا إلى كل جهة وحركة وشخصية بعينها وتقدم الآن دراسة في الموضوع بقلم ( هانري دو مونتبي ) الذي شغل مناصب مختلفة في الإدارة التونسية في فترة غير قصيرة من عهد الاحتلال والذي مكنته اختلاطه بمختلف الطبقات التونسية والشخصيات من خبرة لا بأس بها . وكتب بحثه هذا في المجلة الكبرى التي تعبر عن سياسة وزارة الخارجية الفرنسية وهي مجلة ( لا بوليتيك ابترانجير ) السياسية الخارجية في عددها الصادر في مارس سنة ١٩٥٢ وهذا نصه :

### أسس المشكلة التونسية

بعد احتلال فرنسا العسكرية لتونس ، في سنة ١٨٨١ ، واحداً من أحداث تاريخ التوسع الاستعماري الأوروبي في القرن التاسع عشر . وكان



هذا العمل يهدف إلى قطع الطريق على إيطاليا (١) وحماية الجزائر الفرنسية . وكانت معاهدة « باردو » تهدف إلى وضع العرش التونسي تحت الحماية الدبلوماسية والعسكرية للجمهورية الفرنسية ، ولكن فرنسا طوّرت استعمارها منذ سنة ١٨٨٣ ، وذلك بموجب اتفاقية « الرسى » التي آلت بموجبها إلى الحكومة الفرنسية أمر العناية بالأقاليم البربرية بواسطة جهاز إداري وتشريعي حديث ، مما هيأ للجلالية الفرنسية العيش والاستثمار .

وما أن تولت فرنسا الإشراف على شئون البلاد ، حتى تدفقت جموع من الفرنسيين لم يمض زمن حتى أصبح لها نصيب في الشؤون الداخلية . وقد أتاح التشريع الأوربي في البلاد فرصة هجرة أفوام أوربية أخرى ، وبصورة خاصة الإيطاليين ، وهكذا — تحت ستار الحماية — أنشأ الفرنسيون إقليماً فرنسياً ، بينما اختفت المطامع الاستعمارية الفرنسية والإيطالية تحت الرماد .

وفي الوقت نفسه ، كان التونسيون يشهد ساعد في الإحساس بشخصيتهم القومية وينهلون من تعاليمنا الثقافية ومفاهيمنا السياسية ، وكان هذا يسير على هدى الأباء الإسلامى ، مما أدى في النهاية إلى أن أصبح مثاهم الأعلى استرداد استقلال بلادهم .

وقد التفت الوطنية التونسية — المتأثرة بالانجاء العالمى ، ورد الفعل الناشئ عن كراهية الغرب — بظلمها على السياسة الأوربية ، كما توغلت بعناصرها حتى العرش .

ولقد شرح لنا فرنسى عجز ساهم في نظام الحماية حوالى نصف

---

(١) التي كانت جادة إذ ذاك لاحتلال تونس .

فرن — المسألة التونسية على نحو يشبه المسألة المرحية القديمة ، فقال :  
إننا نجد في الفصل الأول شخصيتين لا ثالث لهما ، الجمهورية الفرنسية  
والباي ، وأحدهما — أى الشخصيتين — تفترض أنها تضع يدها على  
الدولة وتولى شؤونها ، بينما يحيط بها عدد من الأسر تخدمها وترعاها ،  
وهى التى يتألف منها « الكورس »<sup>(١)</sup> . وفى الفصل الثانى تظهر  
شخصيتان ، لم يكن ظهورهما متوقعا من قبل ، وهما الشعب التونسى وهو  
يتألف من حشد كبير من الناس تملكه وجدان بالحالة الجديدة وتعبر  
عن رأى هذا الحشد طبقة من المثقفين . أما الشخصية الثانية فهى :  
( المواطن الفرنسى فى تونس ) سواء كان معمرأ أو موظفاً .

وما أن نمضى إلى الفصل الثالث حتى نجد الجمهورية الفرنسية وقد  
جابهتها الشخصيات الثلاث الأخرى : سيد المملكة ، والطبقة المثقفة  
التعبية متضامنة تطالب بحقوق الشعب ، ثم المعمر الفرنسى ، وهو يقف  
وحيداً يستمد قوته مما شيده من أعمال ، ويطالب هؤلاء الثلاثة بإعادة  
النظر فى عقد الحماية . وخلال التمثيل يقف بعض الممثلين بين المناظر  
أحدهم يتحين فرصة المساهمة بدور والآخر يحاول أن ينزع قناعه وهؤلاء  
إيطاليا فى الماضى والجامعة العربية والأمم المتحدة فى الحاضر وفى المستقبل  
قد تكون أمريكا أو الشيوعية .

### نشأة الروح القومية التونسية :

فى مطلع هجرة الفرنسيين إلى تونس كان المعمرين يصطدمون  
بمعارضة المسلمين على أن تطور أساليب الحياة فى البلاد قد جعل إقبال

---

(١) جالية فرنسية عن جزيرة كورسيكا .

الفرنسيين أمراً مقبولاً . فقد قامت من بين التونسيين فئة تتحسّس مكانها بين الشرق والغرب وأصبحت هذه الفئة تؤلف جانباً هاماً من السكان . ثم تطور التعليم واستطاعت الآراء التربوية الفرنسية أن ترفع المستوى الثقافي في أقل وقت وأن تضاعف من عدد الطبقة المفكرة وقد ساعد هذا على ظهور وعي جديد بالقيم الإنسانية . كما استطاعت البورجوازية الصغيرة ( الطبقة الوسطى ) أن تغزو الوظائف وأن ترقى إلى الصفوف العليا وقد تمت الثورة الثقافية داخل الأطوار السياسي الذي شمله التطور أيضاً عن طريق الحماية والمؤسسات ذات الطابع الحر التي سهلت هذه الحماية سبل قيامها . كما ثبت الجيل الجديد أقدامه في الجهاز الإداري المستمد من الغرب . أي من الحضارة الديمقراطية الحديثة القائمة على سيادة الشعب .

وقد خلق النظام الجديد انقساماً في السلطة مع إهدار طيبة النفوذ المحلي التقليدي . فقد فصل تجديد الجهاز الإداري بين كثير من الصالح وضائع الصلات بين بعضها وربط السلطة بالقانون لا بالقرود . وبهذا تضاهل نفوذ الشايخ والقواد<sup>(١)</sup> ، كما استيقظ الرأي العام — نتيجة لانتشار الروح الديمقراطية الفرنسية — واتخذ لنفسه وسائل للتعبير تمثل في صحف تصدر باللغتين ( العربية والفرنسية <sup>(٢)</sup> ) وأحزاب <sup>(٣)</sup> منظمة على نحو يشبه الأحزاب الفرنسية .

ويضاف إلى هذا كله أن النظام الاقتصادي الغربي وحرية التجارة

---

(١) الشيخ يماذله المدة في الشرق والفائدة — المأمور — يمثل سلطة الباي .

(٢) تعطّل الصحف في تونس دون عناية ولجورد قرار وزيرى .

(٣) لم تعترف السلطة الفرنسية في تونس بوجود أحزاب وإنما كان على سبيل

قد ضاعفا من الثروة وساهما في خلق أسس مجتمع جديد . فقد انهارت الأسر العتيقة <sup>(١)</sup> التي كانت تمتلك وسائل الإنتاج واحلت محلها طبقة جديدة قوامها الأغنياء المحدثون . ومن ناحية أخرى ونتيجة لتصنيع الزراعة واكتشاف للناجم وقيام الاختراعات الحديثة ظهرت طبقة اجتماعية كانت مجهولة حتى ذلك الحين وهي طبقة العمال الكادحين .

ولقد كانت ثمة حدود غير منفاورة تفصل في تونس القديمة بين شقين كانا يبدوان وكأنهما بلدين متنافرين . فخرج المدن كانت تقوم في الوهاد الفسيحة مواطن القبائل البدوية وأفرادها يختلفون في أساليب حياتهم ووضعهم الاجتماعي عن بقية سكان البلاد غير أن النظام الحديث أتاح لهم فرصة العمل في مجالات أخرى <sup>(٢)</sup> غير قبائلهم وتقع هذه المجالات في المدن أو عند أطرافها مما أدى آخر الأمر إلى أن يلتحق فريق لا بأس به من البدو في عداد طبقة العمال الكادحين .

وهكذا — خلال السبعين سنة الأخيرة — تسدع المجتمع التونسي ، وذلك من حيث تقسيمه إلى طوائف وقبائل ، وانتظم في إيقاع أصبح يبدو يوما بعد يوم إيقاعا موحداً .

ولم تكن أبداً روح الشعب هي التي حققت هذا التطور في ظل ظروف سيئة راسخة ، لقد كانت ثمة روح أخرى روح عاصفة ، تنقبض صرخة التقدم والتجديد ، والنقد والكفاح ، كما تستمع — في الوقت نفسه — لصوت الماضي وللإيمان الصوفي ، والتراث العنصري ، روح يختلط فيها الألم والأمل في تناقض دائم .

---

(١) يقصد الملاك التونسيين الذين حل محلهم السكولون الفرنسي .

(٢) اضطر البدو والزراعيون الذين انتزعت منهم أراضيهم إلى التكسب حول المدن باحثين عن العمل في المصانع التي توجد في المدن وغيرها .

وأنتا لنجد هذا التناقض في الأخلاق والعادات حيث أن تيار التطور بالنسبة لها سار بطيئاً إذا قيس بتيار التحديد بصفة عامة .

وتعزى الصعوبات التي تقف في وجه تطور الحياة الاجتماعية ، إلى التقاليد التي لا تنسجم مع الروح الجديدة ، ومن هذه التقاليد تعدد الزوجات وحجاب المرأة . غير أن الجيل الجديد المسلم مازال يحتفظ في حركته التقدمية بلون من التشكك الديني ، الذي يتصل بالإيمان والماضي معا .

وعلى ألا ننسى أن الإسلام يجمع في إطار واحد بين الحياة الروحية والحياة الدنيوية . وعلى هذا النحو يمكن تلخيص حضارته . وعلى أن المسلمين يعتقدون أن الشرق وحده هو الذي يحيا حياة روحية ، بينما لا تقوم في الغرب سوى حياة مادية أرضية . ومن الصعب — بالنسبة للمسلمين — التفرقة بين الدين والروح ، وعلى هذا فإن الخوف من المادية الغربية هو الذي يجعل للتطور التونسي طابعه المتناقض هذا ، كما يفسر رد الفعل — غير المفهوم — نحو الملحدّين الغربيين . وعلى أن نشعر بأن التونسيين تتألمهم حيرة بالغة إذ يتجاذبهم الشرق والغرب ، وذلك كي نفهم كل مظاهر حركتهم السياسية .



على هذا المسرح السياسي تمثل المأساة في وضع النهار ، فالحركة الوطنية التونسية ليست إلا تعبيراً عاماً عن القلق الداخلي الذي ينتاب هذه النفوس التي استيقظت منذ ربع قرن ، فأسالت في عروق البورجوازية طاقة سياسية جعلتها تشعر بأنهم تعد مستعبدة في هذه العصور المتقدمة . إن الحركة الوطنية التونسية ليست بحال ما ، حركة مصطنعة أو غير طبيعية ، بل هي ظاهرة حتمية ، تتناول جذور الروح البربرية الدفينة ،

وتنفجر نتيجة للاسدام مع التوسع الفرنسى وتتضخم عن طريق بمظلة الوحدة الاسلامية والثورة العالمية ضد الاستعمار .

ولقد عرف عن البربر تعلقهم الشديد بالحرية وثوراتهم الكثيرة دلائل على ذلك كما أكد المؤرخون القدامى أنه من المتعذر أن ينضوى البربر تحت غيرهم من العناصر ، ولقد أذكى الإسلام هذا الخلق في البربر . والبربر هم الذين شجعوا الحزبين الوطنيين المتنافسين ، حزبي الدستور القديم والجديد ، وهم الذين عقدوا أخيراً اللواء لبطل وطنى ، هو الحبيب بورقية « المجاهد الكبير »<sup>(١)</sup> .

والحركة الوطنية التونسية أيضاً صورة عن مشاعرنا الأوربية فيما يتعلق بمفهوم الوطن ، بل هي خيط انفلت من الثورة الفرنسية .

لقد تعلم الأطفال الوطنيون ، وهم على مقاعد المدرس أن يعبدوا هذه الكلمة : « الوطن » ، كما أنهم اكتشفوا وطنهم فهو أرض تعود وحنها إلى قرون بعيدة وتراث من الحضارة ومصالح اقتصادية عديدة .

ولا يمكن اعتبار هذه الحركة الوطنية مجرد التفاف حول النظام الملكى ، فالعرش بالنسبة لها ليس إلا رمز ذو فائدة . ولسنا نجد سوى حزب الدستور القديم يعان ولاء حقيقياً للعرش الذى يمثل أسلوب الحكم الدينى الإسلامى .

أما حزب الدستور الجديد ، فهو يناصر الباي بدافع الوصولية . ونحن نشير هنا إلى الاختلاف بين التيارين الذين يغذيان الوعي العام ، ونحن

---

(١) هذا غلط مقصود من السكاك فلا يوجد في تونس بربر إلا بنسبة واحد في المائة وكل سكان تونس عرب يكره الفرنسيون أن يذكرهم ويعترفوا لهم بوجود .

تجد هذا الاختلاف — أو عبارة أخرى هذا التمزق في الوعي — في إنجاء الوطنيين التونسيين نحو حركة الوحدة الإسلامية التي لا يستطيعون الانفلات عنها ، والتونسيون — مثل كافة المغاربة — يسمون أنفسهم « عربا » ذلك لأن العرب كانوا غزاتهم النبلاء ، ولأن العربية لفهم في العبادة والكفاح ولأن العرب والإسلام — في مفهومهم — شيئاً واحداً .

وعلى هذا لم يعد من الأمور المفاجئة أن ترى الحماسة الوطنية تتبدل بالحماسة الدينية ، كما نحل الآيات القرآنية محل الخطب السياسية وذلك في فترات القمع والإرهاب .

وفي سنة ١٩٣١ ، عندما عقد المؤتمر الإسلامي في القدس ؛ آلى « التهالى » زعيم حزب الدستور القديم على نفسه — متحدنا باسم بلاده — العمل لإعادة بناء الأمة العربية موحدة لا تتجزأ ، وفي سنة ١٩٥١ تقل رئيس الحزب الدستوري الجديد صوت تونس إلى مؤتمر الشعوب الإسلامية الذي عقد في كراتشي .

وكثيرون من أعضاء حزب الدستور الجديد ملحدون ويستوحون مثل العرب اللادينية ، بيد أن هؤلاء لا يجدون في الشرق سوى لونا من ألوان التأييد ، ولا يرون في الإسلام إلا وسيلة من وسائل التضامن مع جميع أبناء البلاد ، هذا التضامن الذي أصبحوا يسرون فيه إلى أبعد حد بحيث لا يغشون أن يستغل خدمة التعصب الديني ، كما حدث سنة ١٩٣٣ عندما نسل بالمسلمين الذين اتخذوا لأنفسهم الجنسية الفرنسية ، بحجة أنهم كفرة ، وهذه الحجة التي يتذرع بها الحزبان دائماً في أعمال الشغب والهياج وخلال هذا الصراع الداخلي بين الحزبين يبدو لنا التناقض في الوعي

إذ يقف أعضاء حزب الدستور القديم في الجامع الكبير يستنزلون اللعنات على حزب الدستور الجديد .

ويتمثل أنجاء حزب الدستور الجديد ، في أنه يعتبر الحركة الوطنية التونسية فرعاً من فروع الحركة العالمية التي تهدف إلى منح حق تقرير المصير للشعوب المحتلة .

### تاريخ حزب الدستور :

كان حزب الدستور وليد عناصر تونسية خالصة ، فإن زعماءه الأول البشير صفر وطى باش حامية ، والثعالبي ، كانوا من التونسيين الذين نهلوا من الثقافة الغربية<sup>(١)</sup> والذين عبروا منذ سنة ١٩٠٦ عن الشعور الوطني ضد الاستعباد ، وناضلوا في سبيل إذكاء الشعور الوطني ، وفي سبيل التقدم وكانوا في هذا يتنافسون ويقلدون حركة تركيا الفتاة .

وتبلورت الحركة الأولى في سنة ١٩٢٠ ، في شكل حزب منظم هو « الحزب الدستوري التونسي القديم » . وكان يهدف إلى تحرير الشعب التونسي متخذاً لنفسه مثيلاً أعلى ديمقراطي وطني ، غير أنه بعد أن مضى عدة سنوات ، لم تعد الديمقراطية والوطنية صنوان في هذه الحركة . فقد قام في سنة ١٩٣٣ فريق من الشباب المتأثر بالآراء الحديثة والاتجاهات الديمقراطية وأنشأوا « حزب الدستور الجديد » وبهذا أصبح الحزب الأول « حزب الدستور القديم » ضاماً في صفوفه التقليد بين الذين

---

(١) الزعيم المرحوم السيد عبد العزيز الثعالبي ثقافته عربية إسلامية محضة وهو الذي أثر على الزعيم باش حامية وغيرها وحول سياستهم التي كانت ذات صبغة أوربية إلى سياسة إسلامية .



انجذبت أنظارهم إلى الشرق الإسلامي ، وهم يهتدون بأقوال شكيب أرسلان رائد حركة اليقظة الإسلامية .

على أن حزبي الدستور يلتقيان في الغاية العليا ، وهي استقلال تونس ، وكلاهما يرى تحقيق هذا الاستقلال على درجات تكثر أو تقل عند كل منهما . وأولى هذه الدرجات إعادة الدولة التونسية بشخصيتها داخل إطار فسيح من الحماية ، وهما يختلفان في مفهوم السائل الاجتماعية ، ثم في الوسيلة التي يهدفان إليها لتحقيق هدفهما المشترك كذلك يتضح الخلاف في التنافس القائم بين زعمائهما .

وكثيرا ما يؤخذ على حزب الدستور الجديد ، وجهه الزدوج ، فهو غربي ديمقراطي أمام الغربيين ، وإسلامي كاره للأحزاب عندما يتوجه إلى أنصاره ، على أنه ما من شك في أن مفكرى الحزب مخلصون حقا في اعتناقهم الأفكار الغربية ، بيد أن الحزب ، بوصفه حزبا شعبيا عليه أن يتحدث إلى الشعب باللغة التي تمس مشاعره .

أما حزب الدستور القديم فهو لا يجيد إلا خطة واحدة ، هي كراهية الغرب وعدم الثقة به ، والتطلع إلا الاندماج في امبراطورية إسلامية ، وأكثر أعضاء هذا الحزب ينحدرون من الأسر التي عملت في ظل الاحتلال التركي ، وهم ليسوا ديمقراطيين ولا وطنيين — بالمعنى المعروف لهاتين الكلمتين عند الغربيين — بل أنهم مسلمون راديكليون .

وحزب الدستور الجديد أكثر نشاطا من أخيه الأكبر وأكثر لباقة أيضا في الوصول إلى الجماهير ، وهو أكثر أنصارا وله شبكة من الشعب والاهبان في أنحاء البلاد ، وجميعها على جانب من الدراية والنشاط

وهو يطوى تحت جناحه — سواء عن طريق الميل أو عن طريق الخوف — جميع أفراد الطبقة الوسطى الذين يشتغلون بالتجارة والتقانات التونسية — باستثناء بعض العناصر الهزيلة التي تخضع للشبوعيين والاشتراكيين — شديدة الصلة بحزب الدستور الجديد ، والنشاط القباي هناك من الناحية العملية ، ما يهدف أول ما يهدف إلى النضال الوطني . ولقد أصبح هذا الحزب عنصراً حاسماً بالنسبة للرأى العام فأخصاره بين العامة كثيرون ، إلى جانب عدد كبير من الشباب المتعلم والنخبة المثقفة . على أن حركة الدستور — بشقيها — لا تشمل تماماً جميع الحركة التونسية ، فثمة خليط متوافر الأشكال والألوان ، يبدأ من التشدد في عداة الأجانب وينتهى إلى الانتهازية والسلبية والتعاون الخامس مع سلطات الحماية ، يبدأنا نستطيع القول بأن جميع التونسيين وطيون — باستثناء بعض المرتدين — وهم جميعاً يتمنون رؤية بلادهم وقد حظيت بنعمة الاستقلال أو على الأقل بنعمة السيادة على حكومتها . ولقد تركز هذا الاجماع فى الأمانى الوطنية حول « النصف باى ملك تونس » الذى خلعه الحلفاء<sup>(١)</sup> وإذ ذاك انفرط العقد إلى حين ، ثم عاد إلى التجمع مرة ثانية .



إن الأحداث الأخيرة التى وقعت فى تونس قد أكدت ما يتمتع به حزب الدستور الجديد ورئيسه أبو رقية من تأثير عميق ، فقد فرض على الباي وحكومته اللجوء إلى الأمم المتحدة بعد انقطاع المفاوضات الودية التى جرت

---

(١) واعتفكه فرنسا بيلادها إلى أن مات .

في باريس ، ولقد قامت المظاهرات وأعمال العصيان والتمرد في جميع أنحاء البلاد بشكل لفت أنظار العالم إلى للطالب التونسية (١) .

ولقد أصبح من الواضح — بعد أن بدأ التأثير الضعيف بتصريحات رئيس الوزارة الفرنسية — أن المسؤولين في تونس مازالوا يخضعون لنفوذ بورقية ، وأنه في ميل إجراء محادثات فرنسية تونسية لا بد من موافقته ، ومن ثم النزول عند مطلب إقامة الحكم الذاتي الذي هو أول مطالب الدستور الجديد .

#### الفرنسيون في تونس :

كان حتما أن يتدفق الأوروبيون على تونس ، كما حدث أن تدفقوا على مراكش فيما بعد . فقد كان غزو الجزائر بمثابة سابقة ، لم تمض بعدها خمسون سنة حتى انتابت أوروبا حمى التوسع ، وتوجهت بنشاطها إلى تلك الأراضي البكر .

كانت تونس مجالا لهذه الهجرة ، بواسطة تيارين رئيسيين اتجهوا نحوها : الإيطاليون والفرنسيون .

ولم تجد السيطرة السياسية الفرنسية على الدولة التونسية ولا (الاستعمار) الفرنسي في وقف الهجرة الإيطالية ، وعلى الجملة فإن العمل السياسي الفرنسي قد برك التوسع الأوربي . وخط صفحات حافلة في كتاب الفوز الاستعماري الأوربي .

ولقد صادفت الهجرة الأوربية أول الأمر عنصراً لم يلبث أن اختلط بها

---

(١) إن العجوة إلى منظمة الأمم كان نتيجة ضغط المعارضة وهيجان الشعب ضد المقاضين والمشاركين من رجال الحزب الجديد .

وهو اليهود وهؤلاء هم خليط من يهود في أصلهم . ومن بربر قد تهودوا وقد كانوا يتطلعون إلى أوروبا وينتظرون الخلاص على يد الحضارة الغربية ، إذ أنهم نهلوا منها بنهم جشع كثيرين ، وكانوا أذكاء مجدين ، استطاعوا في وقت قصير أن يكونوا من بينهم نخبة أكثر ثقافة من النخبة الإسلامية المتفقة ، وتعد صنوا للنخبة اللاتينية .

وقد أصبح فريق كبير من هؤلاء فرنسياً عن طريق النجس ، وعلى هذا نستطيع القول بأن السكان اليهود في تونس ينظمون في أعداد الأقلية الأوربية من حيث طرائق عيشهم ومشاعرهم واتجاهاتهم .

وعندما اصطدمت الهجرة بالمسلمين ، الذين مازالوا يحتفظون بلفظهم وروحهم وعاداتهم التي ترجع إلى قرون طويلة ، حاول اليهود أن يلعبوا دور الوسيط بين الأوربيين والتونسيين . وقد أفادوا من هذا الدور الذي يعتبر محاولة في سبيل إقامة اتحاد بين الشرق والغرب ، كما وضع هذا الدور تماماً في المفاوضات الأخيرة التي جرت بين الحكومتين التونسية والفرنسية (١) .



أرسى المعمرون الايطاليون أقدامهم في البلاد قبل سنة ١٨٨١ وتمكنوا من أن يصبحوا جالية ذات شأن في السنوات العشرين الأولى للحماية ، وقد كان عددهم في سنة ١٩٠٠ ( ٥٠.٠٠٠ ) نسمة . وفي سنة ١٩٣٦ ،

---

(١) بشير السكتاب إلى الدور الذي لعبه اليهود في التوسط بين فرنسا وحزب الدستور الجديد لتسكين المفاوضات واستبدال الاستقلال بالاصلاحات إذ الاستقلال وزجوم السلطة بيد المسلمين في تونس لا يرضى عند اليهود وقد أوضحنا بهذا الدور الخطير في كتاب « اتجاه خطير في تونس » — مطبوعات مكتب تونس الحرة —

بلغوا ( ١٠٠.٠٠٠ ) نسمة ، واشتغل المعمرون في الأرض عمالاً وأصحاب ملكيات صغيرة وأخيراً استطاعوا التغلغل في حياة البلاد الاقتصادية ، وأصبح لهم فضل في تقدم الاقتصاد التونسي .

حمل ( المعمرون ) الإيطاليون معهم أسلوب حياتهم الصغلى ، ومستوى معيشتهم المنخفض ، وأخذوا يختلطون بالمعمرين الفرنسيين ، ثم اندمجوا فيهم إلى حد ما عن طريق التجنس . غير أن عودة كثير من الملاك الإيطاليين غداة الحرب الأخيرة ، وما نص عليه قانون التجنس الفرنسى من حيث ضرورة المولد في البلاد ، كل هذا ساعد على تحلل المعمرين الإيطاليين ، وهم اليوم يبلغون ( ٨٥.٠٠٠ ) نسمة ، أغلب أبنائهم ولدوا فرنسيين .

وثمة جاليات معمرة أخرى ولكنها هزيلة العدد، إذا استثنينا المالطيين وهم أبناء عمومة الإيطاليين ، والذين ذابوا أيضاً في المعمرين الفرنسيين . ومن بين المجموعة الأوربية نرى جالية المعمرين الفرنسيين أكثر الجاليات تماسكا وهي اليوم تبلغ ( ١٦.٠٠٠ ) نسمة ، وما من شك في أن هؤلاء ليسوا جميعاً من ذوى الأصل الفرنسى ، بقدر ما هم فرنسيون مكتسبون ، وفي إحصاء أجرى سنة ١٩٣٦ كان حوالى ثلث الفرنسيين المقيمين في تونس من الفرنسيين ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الزواج المختلط والتجنس ، نرى أن ربع الفرنسيين هم من الفرنسيين الأصليين . غير أن جميع أفراد الجالية الفرنسية ينظمون في الرعوية الفرنسية ، وقد جعلت لهم هذه الرعوية وضعاً مفضلاً في البلاد ، وهذا الوضع بالإضافة إلى بعدهم عن الوطن الأم ، واعتزازهم بفرنسيتهم جعلهم دائماً غيورين ، وذوى حساسية وطنية عالية .

وتؤلف هذه الجالية الفرنسية — على الرغم من أصولها المختلفة — اتجاهات سياسياً موحداً ، ويؤلف سكان الأقاليم الفرنسية المقيمين في تونس ، جمعيات صغيرة فيما بينهم ، هذا إذا استثنينا الكورسيكيين الذين يكونون بالنسبة لعددهم وتضامهم نواة المقاومة في الأقلية الفرنسية ، وتعتبر الأحزاب السياسية في الوطن الأم هذه الجالية جانباً من الأهمية .

وجميع أفراد الجالية من الكاثوليك باستثناء حوالي ١٥٠.٠٠٠ يهودي (من الفرنسيين) . على أن الدين لم يكن السبب في قيام صلة مشتركة بين الإيطاليين والمالطيين والفرنسيين ، إلا أن المعمرين جميعاً من السكان اليهود يؤلفون كياناً واحداً أمام السكان المسلمين . ويقدر عدد الأوربيين بـ ( ٣٥٠.٠٠٠ ) وهم يعتبرون بالنسبة لثلاثة ملايين ونصف وهم جميع سكان البلاد ، النخبة ذات الشأن . ولهذه الأقلية مكان ممتاز في البلاد في مضمار الحياة الثقافية والعملية .

والأوربيون في تونس لا يرون أنفسهم غرباء ، هذا باستثناء اليهود الذين أصبح ينظر إلى بعضهم نظرة خاصة بعد أحداث فلسطين ، وجميع الغريبيين قد رسخت أقدامهم في البلاد وأصبحوا يملكون فيها أراضي ومنشآت بل ومقابر أيضاً .. وهم لا يعيشون في عزلة أبداً بل لقد تغلغلوا في القرى والمدن على السواء ، على أنهم — على الرغم من هذا كله — مازالوا يعيشون على هامش السكان الأصليين ، وذلك بالنسبة لأسلوب حياتهم وتفكيرهم ، وهم في هذا يتعالون على التونسيين .

واند أفاد المعمرون من القوانين الحديثة التي أتت بها الحماية وانتهى بهم الأمر إلى أن أصبحوا موجهين لكثير من الشئون وإذا أجرينا:

مقارنة بينهم وبين النخبة الجديدة من المسلمين ، فإننا نجدهم أكثر تماسكاً ووثاقاً .

إن تونس الحديثة هي ثمرة جهد هؤلاء المستعمرين ، وهم على دراية بدورهم في هذا الضمار ، فهم يعلمون أن من بين مئات المهندسين يوجد ثلاثة أو أربعة من التونسيين ، وإن أطباءهم ورجال الإدارة من بينهم أكثر كفاءة من أمثالهم لدى التونسيين ، وهم يعلمون أن سكان البلاد الأصليين لم يستطيعوا لم حتى اليوم أن يساهموا إلا بمقدار الربع وذلك بالنسبة للعمال المهرة وأصحاب المنشآت (١)

وما من شك في أن هذا الشعور المتعالي يحملهم يدركون ما ينبغي عليهم عمله في الميدان السياسي ، ذلك أن الجهد الفرنسي في تونس ينصرف إلى ناحيتين في وقت واحد ، أولهما : الدولة ، والثانية : المنشآت الخاصة . كانت الدولة التونسية لا تعدو مركزاً قروياً حقيراً ، فليست ثمة مرافق عامة وفي المناطق البربرية لم يكن يدخل في الحساب مطلقاً الإدارة والنظام فالأمر ليس إلا مجرد البقاء على قيد الحياة .

ولقد جاء الفرنسيون وأشاعوا الاستقرار في هذه المناطق وسنوا القوانين وأدخلوا على البلاد النظم المالية ، وأقاموا المرافق العامة ، من الأشغال العمومية إلى الزراعة والتجارة والصناعة والتعليم والصحة العامة والشؤون الاجتماعية (٢) .

على أنهم لجأوا في سبيل هذا كله إلى استعمار الدولة التونسية ، فقد

(١) هذا نتيجة التعميم والتدوين الفرنسي للتونسيين طيلة ٧٠ سنة .

(٢) كانت الدولة التونسية دولة كاملة الجهاز قبل الاحتلال كما أوضحناه سابقاً والاحتلال الفرنسي أخرها ولم تتقدم بالتونسيين خطوة .

وجدوا أنفسهم أمام عجز للوطنيين الأصليين عن تشكيل الجهاز المطلوب. ولو بصفة مرءوسين فنصبوا أفراد من بينهم واحتكروا بذلك الوظائف العامة في البلاد. وجميع المناصب الكبرى في طول البلاد وعرضها مازال يشغلها فرنسيون يرجعون في شؤونهم إلى الإقامة العامة ويتصلون في المسائل الفنية بالوزراء الفرنسيين ، وبهذا أقاموا حكماً مباشراً تحت اسم الإدارة العامة .

ولم يبق من الحكومة التونسية القديمة إلا وزراء من الدمى ، ليسوا على جانب من الدراية في الشؤون السياسية ، أو حتى على صلة بالجهاز التقليدي الذي يتألف من المشايخ والفواد ، وهو جهاز ضمرت قوته إلا أن الفرنسيين مازالوا يبقون عليه كي يفيدوا منه في كثير من الأحيان ، وقد تحملت الحكومة التونسية في إدارة فرنسية الجوهري ، تسير وفق خطة إصلاحية وهي خطة لا تنحصر على النواحي الاقتصادية والاجتماعية بل تشمل إعداد جهاز من المرافق العامة الحديثة ، كالسكك الحديدية والطرق والأبنية العامة ، ومحركات المياه ، ودور البريد والتلغراف والمحاكم وهيئات البوليس والمستشفيات والوحدات العلمية والمدارس . ونتيجة لهذا كله ، أعدت آلاف الأسر في المستشفيات ، ومضى الألوف من الأطفال إلى المدارس ومدت آلاف الكيلومترات من طرق المواصلات (١) .

وعلى هذا النحو ، أقيم جهاز كامل للدولة الحديثة . ولعل آخر الأعمال العظيمة في تونس ، هو بناء سد عظيم في وادي

---

(١) راجع قسم التعليم والصحة العامة في الوثائق.



« مجردة » مما أتاح رى وكهربية هذا الوادى وإيصال المياه إلى المدن الكبيرة ، وهذا المشروع قام بتمويله وتنفيذه الفرنسيون (١) .

ولم تكن إقامة هذا الجهاز تعنى فائدة الفرنسيين وحدهم ، وإذا كانت الموانئ والطرق والسكك الحديدية قد ساعدت المعمرين والصناعيين والتجار على استثمار ثروة البلاد ، فإن السكان الأصليين قد أفادوا منها فائدة عظيمة ولا شك أن جانباً كبيراً من هذا الجهاز سيؤول حتماً إليهم كالمدارس والمنشآت الصحية .

ولقد كان من الصعوبة إقامة هذه المشيدات الضخمة دون فضل الحزينة الفرنسية .

على أن الجهد الفرنسى لم يقتصر على هذه المشروعات العامة ، فقد سجل نجاحاً ملحوظاً فى مضمار المشروعات الخاصة ، فإن استثمار الدولة التونسية لم يكن إلا ذليلاً للاستثمار الإنسانى والاقتصادى . فقد استثمرت المناجم بواسطة شركات أوربية ، وقام ألوف من المزارعين الفرنسيين أو الإيطاليين باستصلاح الأراضي البور ، وأقام الفرنسيون المصانع المختلفة وغيرها من البنوك والمؤسسات التجارية .

ولم تتح هذه المشروعات الخاصة للثروة للفرنسيين والأوربيين فحسب ، بل كانت مصدر رخاء للجماهير السكان الأصليين ، من العمال وصغار التجار إلخ . وقد بلغ نصيب هؤلاء من هذه الثروة ما يعادل خمسين بالمائة (٢) . وقد ساعدت هذه المشروعات انفتاح التونسيين على أن ينشطوا فى استصلاح الأراضي وزرعها نتيجة لإتصالهم بالمعمرين الفرنسيين .

\*\*\*

---

(١) وهو مشروع جعل للفرنسيين وحدهم وأنفق عليه من أموال الدولة .

(٢) هذا غير صحيح نظراً لافقر المدفع الذى عليه عامة الشعب .

إزاء هذا كله ، رأى الفرنسيون في تونس أنهم ذوو حق في هذه البلاد ، وهو أولاً حق في توجيه شئون الدولة ، وذلك أن إدارتهم ما زالت مجدية ، فالتونسيون لم يبالغوا بعد المرتبة التي تؤهلهم للانفراد بهذه الإدارة . . ثم هو ثانياً حق تأمين سلامة منشآتهم الخاصة ولا يتحقق هذا إلا عن طريق وجود سلطة فرنسية في جهاز الدولة ، وهم يذهبون إلى أبعد من هذا ، إذ يرون أن جهدهم في البلاد قد جمل لهم الحق في المشاركة في السيادة عليها هذه المشاركة التي ينبغي أن تكون في المجالس وفي الإدارة .

لقد أنشأ الفرنسيون في تونس دولة واقتصاداً حديثين ، وذلك بأيديهم ومالهم وهم يرفضون أن يعاملوا معاملة الذي يبني في أرض غيره ، هذا بينما يستولى التونسيون على هذا كله دون جهد يذكر .

\*\*\*

### المعاهدة والسيادة :

عملت معاهدة « باردو » التي عقدت في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ على تقوية حدود الجزائر الشرقية ، وأتاحت للجيش الفرنسي احتلال الأراضي التونسية ، وبهذا عزلت تونس عن ميدان الدسائس العالمية ، واستولت على سيادة الحكومة التونسية الداخلية ، بيد أن هذه المعاهدة لم تمنح فرنسا أي حق في شئون البلاد الداخلية ، باستثناء إقرار الأمن .

ولقد كان من المقروض أن تحتفظ تونس بالسيادة الذاتية لحكومتها في إطار هذه الاتفاقية الدبلوماسية ، غير أن الفرنسيين الذين أقاموا منشآت في البلاد في ظل نظام منغصب وتحت حماية جيشهم ، ساروا بتونس

إلى أن أصبحت آخر الأمر ذبلاً لإدارة أفريقيا الفرنسية .

أما اتفاقية « المرسى » الموقعة في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣ ، فقد وضعت  
شئون الدولة التونسية المالية تحت الوصاية الإدارية للجمهورية الفرنسية  
كما نصت الاتفاقية على : « لما كانت غاية سمو الباي أن يسهل للحكومة  
الفرنسية إتمام حمايتها ، فقد تكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعقدية  
والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها » .

وهنا ينبغي أن نقرر أن العقد الذي ربط بين فرنسا وتونس لم ينص  
أبداً على أن تستولى الحكومة الفرنسية مباشرة على الإدارة التونسية ،  
ذلك أن البرلمان الفرنسي كان قد رفض مشروعاً سابقاً لاتفاقية المرسى ،  
وذلك في ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، وقد جاء في هذا المشروع : « إن  
للحكومة الفرنسية أن تمارس في تونس الاختصاصات الإدارية والعقدية  
التي تراها ذات فائدة » والبرلمان الفرنسي في رفضه الإدارة المباشرة في  
تونس قد وضع حدود الحماية الفرنسية ، وهي بقاء السيادة التونسية  
تحت الوصاية الفرنسية بشرط أن تحتفظ بكيانها وبقائها ووحدتها .

بيد أن السياسة التي اتبناها المقيمون الفرنسيون العاملون قد استخرجت  
من اتفاقية « المرسى » تفويضاً في ممارسة كافة السلطات . وقد قبل الباي  
مختاراً النزول عن جزء من سيادته ، ذلك لأن المادة الأولى من معاهدة  
« المرسى » تحتم عليه أن يقبل ما يقترح عليه<sup>(١)</sup> .

على أن المعمرين عندما قاموا بتأسيس هيئات تمثيلية في البلاد كالنرف  
التجارية ومجالس الميزانية ، قد استشعروا نوعاً من المشاركة في السيادة

---

(١) إن معاهدة باردو والملحق التكميلي لها « معاهدة المرسى » كماها فرضت  
على ملك تونس فرضاً ولا يمكن أن ينازل ملك عن اختصاصاته طوعاً .

هذه المشاركة التي انتهت بالوضع في تونس إلى حال فريدة من نوعها .  
ومع أن كافة النصوص التي تصل بين فرنسا وتونس لم تشر أبداً إلى  
نوع من تفويض الحكومة الفرنسية ممارسة السلطة في البلاد . وقد  
أكد البرلمان الفرنسي هذا ، فإنها بالتالي لم تسمح للمعمرين بمباشرة  
هذه السلطة .

وقد صدر كتاب في سنة ١٩٣١ بعنوان : « الدولة التونسية والحماية  
الفرنسية » وذلك بإشراف المقيم العام الفرنسي . وقد جاء في هذا الكتاب  
الرسمي عبارة أشارت صراحة إلى استقلال تونس ، وهي أن الوضع في  
البلاد هو « ممارسة حقوق السيادة لا التعريف فيها » .

ويشير القانون الدولي إلى أن « الحماية تحفظ استمرار كيان الدولة  
الحماية » ( بيد أن الحماية الفرنسية في تونس قد تجاوزت حدودها إلى  
الإدارة المباشرة ثم إلى اشتراك المواطنين الفرنسيين في تولى شئون الدولة  
على أن هذا كله لا يمكن أن يعنى قيام حق جديد يطفى على روح السيادة .  
هذا التجاوز ، وهذا اللبس قد جعل الحاجة ماسة لإعادة النظر في  
اتفاقية « المرسى » وقد كان تصريح ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ إشارة إلى  
الدخول في مفاوضات تؤدي إلى انتقال تونس إلى حكم ذاتي .

وفي ٨ فبراير سنة ١٩٥١ ظهرت أول طائفة من الإصلاحات ، وقد  
تضمنت تأكيداً لشخصية الحكومة التونسية ، ومنحت الوزراء التونسيين  
سلطة فعالية . كما وسعت من فرض استخدام التونسيين في الوظائف  
العمومية ، على أن هذه الإصلاحات تتعرض لكثير من المسائل التي كانت  
موضع الخلاف ، وأهم هذه المسائل موضوع المشاركة في السيادة وموضوع  
( الشخصية القومية .

وقد تقدم الباي باقتراح إصلاح أساسى ، وذلك فى خطبة العرش التى ألقىت فى ١٥ مايو سنة ١٩٥١ ، إذ أعلن عن رغبته فى أن يتيح لشعبه نظاماً برلمانياً ، وفوض رئيس وزرائه فى استخلاص الموافقة على ذلك من الحكومة الفرنسية .

وفى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ قدم الوزراء التونسيون إلى حكومة الجمهورية الفرنسية مذكرة أشاروا فيها إلى نص نصريح ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ ( عن الحكم الذاتى ) الذى أكد مبدأ وحدة وبقاء السيادة التونسية . ثم طلبوا إتمام الإصلاحات الحكومية بإقامة مجلس وزراء تونسي تماماً ، والاعتراف بالشخصية القومية للحكومة التونسية ، وأخيراً — وكتويج لهذه الإصلاحات كلها — إنشاء برلمان تونسي تكون الوزارة مسؤولة أمامه .

وهكذا وجدت فرنسا نفسها لا أمام تأكيد السيادة التونسية فحسب بل أمام مسألة دستورية تونسية .

تاريخ الإصلاح الدستورى فى تونس : عندما استولى حسين بن على قائد الانكشارية على السلطة فى تونس سنة ١٧٠٥ — فكان بذلك أول باي لتونس — تولى السلطات التى كان يباشرها الوالى التركى ، واحتفظ بكل خصائص الدولة التونسية التى كانت عليها كتابعة للدولة العثمانية .

واستمر الحال على هذا النحو حتى ترددت أصداء الثورات القومية والدستورية فى أوروبا فى أواسط القرن التاسع عشر ، ونحت ضغط نصائح القنصل الفرنسى<sup>(١)</sup> ، محمد الباي محمود فى سنة ١٨٥٧ إلى إعلان ميثاق

---

(١) والقنصل الانكبرى .

أساسي<sup>(١)</sup> وهو نوع من إعلان حقوق الإنسان .

ثم جاء خليفته الباي محمد الصادق الذي منح شعبه دستوراً . ولقد كان هذا الدستور أداة بورجوازية أكثر منها ديموقراطية ، على أنه لم يستمر سوى سنوات قليلة ، فقد ألغى سنة ١٨٦٤<sup>(٢)</sup> .

واند جاء الفرنسيون إلى البلاد وهي تحكم حكماً مباشراً ، وفي عهدهم عادت العبيدات لإقامة حياة دستورية إلى الظهور . وقد تضمنت مطالب الوطنيين التونسيين إنشاء دستور يتيح للشعب أن يمارس السلطة وبهذا يكتب قوة تقيده في فضاله في سبيل الاستقلال .

وقد وضعت فكرة إقامة نظام برلماني في تونس موضع البحث قضية الحقوق السياسية للفرنسيين الذين أقاموا في البلاد ، بما يتبع لهم ضمان مصالحهم ، ذلك أنه إذا تألف برلمان تونس صرف أصبح هؤلاء يعتبرون أجناب ، ولن يستطيعوا بعد ذلك الاطمئنان على هذه المصالح ، ولهذا نشأت فكرة اشتراك الممارين الفرنسيين في تسيير شؤون الدولة<sup>(٣)</sup>

وقد طرح في هذا السبيل اقتراحان : كان الأول يرمي إلى دخول تونس في الاتحاد الفرنسي كدولة مشتركة ، وقد رفض التونسيون هذا الاقتراح على الرغم مما يناط به من مزايا . أما الاقتراح الثاني فهو عقد اتفاق ينظم مركز الفرنسيين الخاص في تونس ، كما ينظم العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الدولة التونسية والجمهورية الفرنسية ،

---

(١) قانون عهد الأمان — قسم الوثائق — .

(٢) عقاب ولم يبلغ وهذا التعديل كان يتدخل فرانساً وضغطها .

(٣) تبعاً لهذه النظرية يجب أن يشارك الفرنسيون في حكم كل بلاد يكون لهم فيها مصالح وهذا سيجب يضحك الأطفال .

ويتضمن هذا الاتفاق تأكيداً لاستمرار النظام التشريعي الذي نجا الأقلية الفرنسية في ظلّه .

وقد ارتضى الوزراء التونسيون انتهاج سبيل هذا الاقتراح الأخير لاستبدال هذا الاتفاق بنظام الحماية ، إلا أن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك في مذكرتها التي ردت بها على المذكرة التونسية في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ . وقد وضع من هذه المذكرة أنه يهم الحكومة الفرنسية استمرار حمايتها على البلاد مع القيام بخطوات تطويرية على ضوء الحقائق الواقعة . وقد اعتبر التونسيون هذا الرد بمثابة قطع للباحثات القائمة ، ووضع أن الحكومة الفرنسية — تحت ضغط المعمرين الفرنسيين قد نكثت ما بذلته من وعد بشأن إقامة الحكم الذاتي .

وقد عاد الجدل حول المشاركة في السيادة إلى السيطرة على العلاقات الفرنسية التونسية .

\*\*\*

قررت الحكومة التونسية تحت تأثير الحبيب بورقيبة اللجوء إلى الأمم المتحدة ولفقت القضية التونسية أنظار العالم عن طريق العصيان والظاهرات والدماء . ثم عمدت الحكومة الفرنسية إلى إزالة أثر مذكرة ١٥ ديسمبر ، وذلك بتصريح أدلى به رئيس الوزارة الفرنسية في ٢٢ يناير سنة ١٩٥٢ ، واعترف به بوحدة السيادة التونسية ، وأعرب عن أمله في أن يدعو الباي الفرنسيين المقيمين في تونس إلى التعاون في أنظمة البلاد ، كما أكد الوعد في السير بتونس نحو استقلالها الذاتي<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

---

(١) يريدون من ملك البلاد أن يدعو هو بنفسه الفرنسيين للمشاركة في حكم البلاد وأن تستقل البلاد استقلالاً ذاتياً مع بقاء الاحتلال ومشاركة الفرنسيين في الحكم

وعلى هذا ان تتأخر العودة إلى المفاوضات على أساس السيادة التونسية  
الموحدة ، وإقامة نظام دستوري برلماني ، وإرساء دعائم الحكم الذاتي .  
أما بالنسبة لاشتراك الفرنسيين في الهيئات السياسية التونسية  
فقد يكون ذلك عن طريق منحهم عدد من المقاعد في هذه الهيئات  
أو من طريق منحهم الجنسية التونسية ( دون أن يفقدوا وضعهم  
وجنسياتهم كفرنسيين ) .

مهما يكن من أمر ، فقد أصبح من الواجب ، طبقاً للنتائج المنطقية  
والقانونية ، القيام بتطوير الحماية وذلك بإعادة النظر في الاتفاقيتين التي  
تقوم على أساسهما .

هنري دي مونتني

عن مجلة . لا بوايتيك اترانجور

عدد : مارس سنة ١٩٥٢



## الآزمة والإصلاح في شمال أفريقيا الفرنسي

بقلم : شارل أندريه جوليان

هذه آراء كاتب فرنسي آخر من كبار الكتاب وأساتذة التاريخ بجامعة السوربون نضها تحت أنظار القراء أيضا وهي إذا لم تكشف تمام الكشف عن آراء التونسيين والمغاربة عموما فهي تميّط اللثام عن كثير من الحقائق وعن وجهة نظر الفرنسيين . قال الكاتب :

الاتحاد الفرنسي<sup>(١)</sup> :

يتألف الاتحاد الفرنسي — وهو وريث الامبراطورية الفرنسية — حسب نص الدستور الصادر سنة ١٩٤٦ من فرنسا وملحقات عبر البحار التي تنقسم إلى أربعة أقسام :

« مصالح عبر البحار » : وهي المارتينيك وجادلوب وغينيا الفرنسية والرينيون . وقد أدمجت هذه المصالح في الوحدات الإدارية الفرنسية ادماجا تاما . ثم هناك المستعمرات السابقة وهي التي تعرف الآن باسم « أرض عبر البحار » وهناك أيضا بلدان يمارسان وجودا منفصلا يقره القانون الدولي وبعد الزمن « الأراضي المشتركة » أو « مناطق الوصاية » وتشرف عليهما الأمم المتحدة ( توجو وكامرون ) وأخيرا هناك « الدول المشتركة » وهي التي تتمتع بحكوماتها السياسة الخاصة وقد طلبت في تمام

---

(١) الاتحاد الفرنسي هو المشروع الذي ابتكرته الجمهورية الفرنسية الرابعة لتعويضه مشروع الامبراطورية الفرنسية القديم كما عوضت إنجلترا نظام الامبراطورية بالكومنويلث ولكن شتان بين هذا الذي يعطى للأمم استقلالها ويترك لها ذاتيتها وذلك الذي يقضى على وجودها ويدمجها في الوحدة الفرنسية .

ولاوس وكامبوديا الدخول في عضوية الاتحاد الفرنسي كدول مشتركة .  
فمنحت هذه العضوية في حين أن تحقيق تونس ومراكش آثرنا أن تبقىا  
بعيدتين عن هذا الاتحاد .

وهاتان الدولتان المحييتان اللتان يتناولهما هذا المقال لهما مكانهما في  
الاتحاد الفرنسي ولكنهما لا يملكان الحصول على مركز الدول المشتركة  
إلا بعد إصدار مراسيم خاصة بالولاء للدستور الفرنسي . كما أنه عندما  
أقر البرلمان الفرنسي هذا الدستور لم يتم بمشاورات مع باي تونس وساطان  
مراكش . ثم أن بعضا من مبادئ الديمقراطية والمدنية لا تتفق مع الأسس  
الدينية للسلطة التي يتمتع بها هذان الملكان المسلمان . ولهذا نجد الأحزاب  
التونسية والمراكشية — التي تطالب الآن بالاستقلال — تفكر في  
الدخول مستقبلا في تحالف مع فرنسا ولكنها ترفض الانضمام إلى  
الاتحاد الفرنسي .

والعلاقات القائمة بين فرنسا وهاتين الدولتين تستند إلى معاهدتي  
« باردو » و « المرسى » اللتين وقعهما باي تونس في سنة ١٨٨١ وسنة  
١٨٨٣ . ثم إلى معاهدة فاس التي وقعتها سلطان مراكش سنة ١٩١٢ .  
وقد احتفظت هذه المعاهدات — التي فرضتها القوة — لهاتين الأسرتين  
الحاكميتين بعرشهما . وإن جردتهما من كل سلطة فعلية .

وتولى القبان العامان الفرنسيان الأذان عهد لهما أمر مشاوراة الملكين  
جميع واجبات الحاكمين بينما قام الفرنسيون بشئون الإدارة المباشرة .  
وبهذا يمكننا القول بأن نظام الحماية قد أفسد سواء في روحه وتطبيقه .  
واليوم وعلى الرغم من أن الاستقلال هو الهدف الرئيسي فإن الرأي العام

الحل أصبح يرحب بأي إصلاح يهدف إلى تصحيح الأخطاء التي نمت على مر السنين<sup>(١)</sup>.

المعاهدات القائمة بأخرى جديدة تم نتيجة لمباحثات بين فرنسا وملكى هاتين الدولتين بحيث يقبلانها عن طيب خاطر<sup>(٢)</sup> بيد أن وزارة الخارجية الفرنسية ما زالت ترفض فكرة إعادة النظر في هذه المعاهدات ولا تسمح إلا بإصلاحات تجرى في نطاق نظام الحماية القائم . وهذا موقف من الصعب قبوله بحال ما<sup>(٣)</sup>.

وقد قام نظام الحماية عندما كان الغرب يفرض نوعاً من السلطة على تركيا ومصر حينما أثارت « المشكلة التونسية » التنافس بين الإيطاليين والفرنسيين . فكيف يمكن اليوم قبول ما كان جائزاً في تلك الأيام وذلك بعد حرب تم على أثرها تحرير الباكستان وسوريا ومصر وتأجيج الشعور الوطنى بين الشعوب الإسلامية في البلاد التي ما زالت لا تتمتع بالحكم الذاتى . ثم أن استقلال ليبيا الذى سيتم في الغد سيؤكد التناقض الغريب بين مركز هذه المنطقة وبين الحميات ( البربرية ) والمشكلة — سواء أردنا أم لم نرد — قائمة ولا يمكن تجنبها .

\* \* \*

- 
- (١) الرأى العام لا يرحب بالإصلاحات ولا يرى فيها حلاً حاسماً لمشكلته بل يرحب بالاستقلال التام الذى هو الحل الوحيد .
- (٢) المباحثات لا يمكن أن تقبل إلا إذا كانت مع هيئات تمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً تبعاً للمبادئ الديمقراطية . وذلك في برلمان منتخب بالاقتراع العام .
- (٣) لقد بينا غير مرة أن فكرة الإصلاحات داخل نطاق الحماية إنما هي فكرة فرنسية تدعمها إنجلترا أو أميركا .

ومشاكل المحميتين لا تتشابه في جميع تفاصيلها . ففي تونس نجد أكثر من ثلث السكان يقيمون في المدن ولا يوجد في البلاد نظام قبيلي أو إقطاعيات محلية ، ولكن نمة طبقة وسطى ذات شأن هام تتألف من سكان المدن وتزعم الرأي العام في البلاد كلها ، والدونسيون عامة لا يحبون القتال بعض الشيء . ولما يندفعون في شغب ومظاهرات كما حدث في سنة ١٩٣٨ .

هذا بينما نرى العنصر البربري في مراکش — سكان الريف — هو الطالب . كما نجد الإدارة الفرنسية — في الوقت الذي تؤيد فيه سلطة السلطان — تناصر النظام الإقطاعي الذي يتزعمه سادة جبال الأطلس وآخر هؤلاء السادة الكبار وأشدّهم بأساً هو ( الجلاوي ) الذي يملك إذا أتاحت له الفرصة أن يثير روح الانفصالية البربرية من جديد . كما يمكنه — على حد أقوال أتباعه — أن يشهر في وجه السلطان ٣٠٠٠٠٠٠ بندقية .

وتبدو في تونس المؤثرات القرية على أشدها حيث يطالب الرأي العام على شكل ملح قوى بإصلاح جوهرى . وبشنّ أم الأحزاب الوطنية — حزب الدستور الجديد — حملة كبرى في هذا السبيل وذلك برعاية محام قدير هو الحبيب بورقيبة الذي أتاح له إقامته الأخيرة في القاهرة الاتصال بزعماء الجامعة العربية ، كما مكنته من الحكم على دور فرنسا في محيط السياسة العالمية حكماً صادقاً وهكذا تحول من رجل حزبي إلى سياسي حقيقي .

وقد عرض الحبيب بورقيبة عند زيارته الأخيرة لباريس في إبريل

سنة ١٩٥٠ مشروعاً من سبع نقط . وقد تضمن هذا المشروع إعادة تأليف الهيئة التنفيذية وتمكينها من ممارسة سيادتها . ثم إقامة حكومة تونسية وطنية يرأسها رئيس وزراء تونسي بعينه الباي . كذلك القضاء على السكرتيرية التي تسيطر عليها الموظفون الفرنسيون الذين تمتد سيطرتهم إلى رئيس الوزراء وجميع السلطات الإدارية . وإلغاء مناصب المفتشين<sup>(١)</sup> العموميين التي حلت محل المحافظين<sup>(٢)</sup> ثم إلغاء قوات « الدرك » الفرنسية التابعة لوزارة الدفاع الوطني التي تدعم الاحتلال العسكري وكذلك قيام هيئات بلدية منتخبة تمثل فيها المصالح الفرنسية في المناطق التي تكون فيها أقلية فرنسية . ثم إنشاء جمعية وطنية منتخبة عن طريق الاقتراع العام . تقوم بوضع دستور ديموقراطي يحدد العلاقات المستقبلية بين فرنسا وتونس على أن تقوم على أساس احترام مصالح فرنسا الشرعية وسيادة تونس .

وبعنى تحقيق مثل هذا المشروع استقلال تونس استقلالاً تاماً إذ هو لم يدع لفرنسا أى ضمان وإن كان قد ترك لها الثقة في التعاون الأكيد المجدى القائم على الضرورات الجغرافية .

ولا يخفى زعيم حزب « الدستور الجديد » نفسه في امكانية قبول هذا المشروع قبولاً عاجلاً بل أنه أعلن بأنه على استعداد لقبول تحقيق هذا المشروع تدريجياً بشرط أن يتفق المقيم العام والباي على طبيعة هذا التدرج ومدته .

وقد لقي هذا المشروع تأييداً كبيراً عندما تبني الحزب الاشتراكي

(١) المفتش العمومي هو المراقب المدني .

(٢) المحافظ هو القائد الممثل لسلطة الباي .

الفرنسي قراراً اتخذته الاتحاد الاشتراكي التونسي في ديسمبر سنة ١٩٤٩ :  
وقد قرر الحزب مطالبة الحكومة الفرنسية بالدخول في مفاوضات مع  
ممثلى تونس المعتمدين وذلك لتحديد موعد انتهاء الحماية وتحديد الخطوات  
الدفاعية التي ينبغي أن تتخذ لإقرار السيادة والاستقلال وكذلك الاتفاق على  
ما تحتاج البلاد إليه من تشريعات اجتماعية ثم عقد معاهدة مشتركة لتنسيق  
الدفاع القومي . والسياسة الخارجية والعلاقات الثقافية على أساس من المساواة .  
وهكذا المرة الأولى قبل حزب فرنسي كبير ممثل بأعضاء في الحكومة  
وبشكل علني فكرة الاستقلال التونسي .

وقد أمرت الحكومة الفرنسية المقيم العام الجديد الميولوى بيرييه  
— وهو رجل على جانب كبير من الكفاءة — بأن يعمل على الوصول  
إلى اتفاق مع باي تونس وذلك بخصوص زيادة عدد أعضاء الوزارة  
التونسية ومضاعفة سلطتها . وبخصوص التطور نحو الاستقلال الذاتي .  
وقد لقي مشروع بيرييه الذي تقدم به في ١٣ يونية سنة ١٩٥٠ استحسانا  
عاما في الوقت الذي قابله السكان الفرنسيون في تونس باستنكار شديد  
فاستقال أعضاء القسم الفرنسي في الجمعية الانتخابية — المجلس الكبير —  
وأعلن اتحاد الموظفين الفرنسيين احتجاجا رسميا .

وقد جابهت محاولة الإصلاح — كما كان يحدث في الماضي — الأناية  
العمياء التي يتصف بها أغنياء المستعمرين ذوي النفوذ الواسع حتى صفار  
الناس منهم وقفوا أيضا في وجه هذه المحاولة إذ رأوا أن امتيازاتهم قد  
باتت مهددة .

وعلى الرغم من أن الجو لم يكن صالحا للقيام بمفاوضات فإن الباي قد  
استطاع — بالاتفاق مع المقيم العام — استبدال وزارة مصطفى الكماك التي  
فرضتها الإدارة الفرنسية بوزارة تونسية متحدة رأسها سيدي محمد شنيق .

وهو من رجال الأعمال الممتازين . وقد سبق له العمل مع الباي محمد المنصف الذي عزله الجنرال جيرو في مايو من سنة ١٩٤٣ . وقد مات في المنفى منذ خمسة أعوام وأصبح في نظر التونسيين شهيداً .

وهكذا تألفت الوزارة الجديدة لأول مرة من وزراء تونسيين يتساوون في العدد مع المديرين الفرنسيين « وقد عهد إليهم التفاوض باسم الباي حول » إدخال تغييرات في النظم من شأنها التطور بتونس — خلال مراحل متتالية — نحو الاستقلال الداخلي » وقد حددت أسس هذا التفاهم في بلاغ رسمي صدر عن المقيم العام في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ وقد ارتضت فرنسا بهذا الإجراء الهدف النهائي الذي يؤدي إليه . كما قبلت فرنسا فكرة المداخلة . . . . . وقد اتخذت الأمة صفة تاذ نخبة عندما سمح « حزب الدستور الجديد » لسكرتيه صالح بن يوسف بقبول وزارة العدل وعلى الرغم من أن الحبيب بورقيبة لم يشترك في الوزارة إلا أنه أبدى تأييده لها .

وقد أعلن الميسو بيريه عند وصوله تونس في يونيو سنة ١٩٥٠ عن ثلاثة إصلاحات إدارية وهي :

- ١ — أسبقية التونسيين في التعيين في الوظائف الإدارية .
  - ٢ — نظام ديمقراطي عام .
  - ٣ — إعادة ( شخصية ) الحكومة .
- ومع أنه لم يكن ثمة غنى عن الإصلاحين الأولين في أية حركة تهدف إلى الاستقلال الذاتي فإن الرأي العام التونسي حصر اهتمامه في أمر إقامة حكومة وطنية . حيث أنهم وجدوا في هذا الأمر ارضاء لكرامتهم .
- يبد أن المعارضة الفرنسية لهذا الاتفاق كانت عنيفة في حين أن وزير

الخارجية المسيو شومان رأى ضرورة القيام بإصلاحات جوهرية وناصره في هذا أعضاء الوزارة الاشتراكيين وأصدقائه من أعضاء حزب « الحركة الجمهورية الشعبية » أما الراديكاليون والمحافظون — بصفة عامة — فقد هاجموا هذا الاتجاه بشدة وعنف . وقد أدى هذا الهجوم إلى اشتداد مساعد العناصر المعارضة في تونس من الفرنسيين التي أخذت تدفع أصدقائها في فرنسا للعمل . وكان أن ارتفعت الأصوات مطالبة بالدفاع عن « المصالح الفرنسية » .

وكان الجنرال جوان من أشد المؤيدين لها إذ وقف في وجه القيام بأي تغيير في تونس من شأنه تشجيع إثارة مطالب مماثلة في مراکش فتأثر — في رأيه — السلامة العسكرية لشمال أفريقيا . وانتهى الأمر إلى نشوب جدل قوى حول ميثاق الأطلس ومدى انطباقه على المشاكل موضع البحث .

وقد أثرت هذه الحملة في فرنسا على موقف يرييه في تونس فأضحت من حماسه إذ ترك السكرتير العام — الذي هددت سلطاته من قبل — يعامل مجلس الوزراء بخشونة واستهانة وازدراء . ليجعل أعضائه على يقين بأنه هو وحده صاحب السلطان والأمر . كما عين رئيس الوزراء السابق ( السكعك ) الذي عرف بكراميته لحزب الدستور عضواً في الوفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة دون أن يسأل في ذلك رئيس الوزراء ومنح أيضاً أحد ( القواد ) وسام اللجيون دنور في الوقت الذي اعتزم الوزير المسئول تأديبه لتهاونه في بعض الأسرار . وهكذا آل أمر الإدارة التونسية إلى الشلل .

ومرت شهور أربعة دون أي حل للموقف وفي ٧ أكتوبر أعلن



المقيم العام أنه يرى « الهدوء إلى حين من المصائل السياسية » والاهتمام  
« بالمشاكل الإنسانية التي تتصل بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي » وهذا  
هو نفس الأسلوب الذي كانت الإدارة الفرنسية تتبعه دائماً عندما تنوى  
تعطيل الإصلاحات السياسية .

وقد أعرب التونسيون بصراحة ووضوح عن استيائهم الشديد لهذه  
التصرفات . فقاطعوا المقيم العام خلال رحلته في البلاد . .

وفي ذلك الحين كان الحبيب بورقيبة يعمل في باريس على توطيد  
علاقاته مع الهيئات السياسية والشخصيات الرسمية موضحاً تناقض السياسة  
التي تتبعها فرنسا في تونس وخطرها . وقد جاء الحادث الذي وقع في  
مدينة « النفيضة » في ٢٠ نوفمبر مؤيداً لرايه إذ قام البوليس — خلافاً  
لما بذلته الإدارة من وعود — بالقبض على نفر من الفلاحين المضربين  
وإرغامهم على العودة إلى العمل بالقوة . وقام المضربون بإجراءات البوليس  
بالتقاء الحجارة عليه . وعند ذلك أطلق عليهم الرصاص فقتل سبعة منهم  
وجرح أكثر من خمسين وحبس على حوالى مائة ثم أدار المدافع الرشاشة  
على المارة الذين كانوا يبعدون عن موقع الحادث فقتل منهم كثيرين . وفي  
إحدى مواكب الجنائز ألقى وزير الشؤون الاجتماعية التونسي خطاباً  
استنكر فيه هذا التصرف واعتبره هجوماً لا مبرر له على « إضراب مشروع »  
وقد أجبر من قبل السلطة الفرنسية على التراجع في كلماته فتراجع في  
تصريح نشرته له الصحف .

وقد لاحظ « الدستوريون » أنه عند الشروع في سياسة إصلاحية  
تنشب اضطرابات عنيفة من شأنها تبرير تعطيل هذه الإصلاحات بيد أن  
وزارة الخارجية الفرنسية أحست بضرورة التنازل بعض الشيء فعملت

على إعادة البحوث من جديد بينما كانت الوزارة تعمل في بطاء خوفاً من أن يدفع الدستورين سكرتيرهم صالح بن يوسف إلى الاستقالة من الوزارة .

وفي ذلك الحين قرر السيو فيمبون السكرتير العام الاستقالة مضمراً مهاجمة سياسة المقيم العام ولكن يريه وبورقية أيضاً صمداً للهجوم . وهكذا لم تخلف أعمال هذا الدبلوماسي الأصيل إلا أثرًا محدوداً . ومع ذلك فقد بدت الأمور في ذروة الأزمة وخلال هذا الوضع أمكن الوصول إلى اتفاق خطير .

وقد أقرت الحكومة الفرنسية في ٧ فبراير سنة ١٩٥١ هذا الاتفاق كما وقعته الباي في اليوم التالي مباشرة . وهو ينص على أن لا يزيد عدد الوزراء التونسيين على عدد المندوبين الفرنسيين وذلك على الرغم من مطالب حزب الدستور في هذا الشأن . وفي مقابل هذا كان على المقيم العام أن يسلم مقاليد الرئاسة لرئيس الوزراء . أما قرارات المجلس فإنها تعرض على الباي ليوقعها فتصبح مراسيم . وفي هذا تأكيد لسيادة الدولة التونسية حسب مطالب الوطنيين الأساسية . أما في الظروف الاستثنائية كحالة الحرب مثلاً . فإن المقيم العام يملك حق إنشاء لجنة عليا تتشاور مع الحكومة فيما ينبغي اتخاذه من إجراءات .

وهكذا نرى أن المقيم العام لم يعد يرأس مجلس الوزراء حتى في وقت الأزمات . بيد أن سلطته أحيطت بضمانات قوية إذ نص أيضاً على رئاسته للجنة الميزانية وهي التي تملك حق الفصل في الخلافات التي تقوم بين قسمي المجلس الكبير — الفرنسي والتونسي — حول المشاكل المالية .

ومن الواضح أن إنشاء هاتين الهيئتين إلى جانب مجلس الوزراء ينطوى على معنى التوفيق بين السيادة التونسية الدائمة وضمان حق المقيم العام في التدخل على نحو مجد في المواقف العسيرة .

ولرئيس الوزارة بالإضافة إلى توليه رئاسة المجلس حق اقتراح القوانين والمراسيم وعرضها على الباي لتوقيعها . كما أن له أن ينسق نشاط الوزارات والإدارات المختلفة مع احتفاظه بالإشراف على شئون الإدارة العامة .

وقد أثار تحديد دور السكرتير العام مشكلة كبرى فهل أصبح والحالة هذه من حقه الاستمرار في الإشراف على شئون المصروفات والموظفين أم أصبح هو أيضاً — يخضع لسلطات رئيس الوزراء ؟ .

وقد أمكن في هذا الشأن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ووضع السكرتير العام في مركز مجاور لرئيس الوزراء فله أن يساعده في كل أوجه نشاطه باعتباره رئيساً للإدارة العامة . كما أن عليه أن يخطط علماً بكل ما يقوم به من عمل . وهكذا أصبح السكرتير العام أكبر موظف في الحكومة التونسية تحت رئاسة رئيس الوزراء وفي هذا تأكيد جديد لسيادة التونسية . ولم يعد السكرتير العام يتمتع بحق توقيع القرارات الإدارية . وهذا ما كان يؤدي نفوس التونسيين . أما المقيم العام فقد احتفظ بسيطرته الفعلية .

على أن النظام الجديد لم يعدل سلطات الموظفين الفرنسيين وإن كانت الوظائف الرئيسية ستوزع في المستقبل بين الفرنسيين والتونسيين توزيعاً عادلاً . كما سيكون لرعايا الباي الحق في ثلثي المناصب المتوسطة .

وثلاثة أرباع المناصب الصغيرة ولن يثبت في المناصب المتوسطة والصغرى من الموظفين الفرنسيين إلا من ثبت إلمامه باللغة العربية بحيث يمكنه التحدث بها في موضوعات بسيطة تتعلق بالحياة اليومية وشئون العمل . وقد أفسح المجال بهذا الإجراء أمام التونسيين لممارسة شئونهم ، كما جعل لغة العربية مركزاً رئيسياً كان من الواجب أن يكون لها دائماً .

هذه الإصلاحات تنطوي على مغزى عميق ففيها — كما صرح المقيم العام — إرضاء للأهداف التونسية وضمأن المصالح الفرنسية — وما لاشك فيه أنها إن ترضى أصحاب النفوذ في الجزائر الذين تلقوا أنباءها بامتناء شديد وكذلك دعاة الوحدة العربية من أنصار حزب الدستور القديم . كما أنها لن ترضى الشيوعيين الذين يناصرون العداء كل نظام بين فرنسا وتونس .

ولم يستطع صالح بن يوسف أن يخفى اغتباطه بهذا الاتفاق إشاركه في هذا المستنبرون من الفرنسيين الذين يعتقدون أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى تطور نحو الحكم الذاتي في الجزائر نفسها .

أما في مراکش فإن للوقوف بين وأشد وضوحاً على نحو قاس . فالجنرال جوان لارشح اليوم لمنصب هام في « منظمة حلف شمال الاطلسي » ظل مقبلاً عاماً في مراکش ردحاً طويلاً من الزمن .

وقد ولد جوان في الجزائر ونشأ في أفريقيا . وهو يعتقد أن المراكشيين عنصر شغب وإثارة ، ويشعر بأن على فرنسا الاحتفاظ بامتيازاتها في شمال أفريقيا مهما كلفها الأمر حتى ولو اضطرت إلى استخدام القوة . ولقد اصطدم الجنرال بالسلطان محمد بن يوسف وهو رجل ذكي وعلى جانب من الكفاءة ويبلغ من العمر أربعين عاماً .

وذلك لأن السلطان بذل ما في وسعه — عن طريق السلطات المحدودة التي أبقتها له الحماية — كي يرفض توقيع (الظواهر) وهي مراسيم لها قوة القانون أو أن يؤجل توقيعها إذ لا قيمة لها بدون توقيعهم . ورغم عزوف السلطان عن المظاهرات فقد أكد ميله وميل ابنه الحسن وهو زعيم الشباب في البلاد — إلى فريق الوطنيين أي إلى حزب الاستقلال الذي يطالب بالحرية والوحدة المراكشي (على أساس نظام حكم دستوري وديمقراطي وضمان الحريات الفردية وبصفة خاصة حرية المعتقدات الدينية) ومع أن السلطان قد صرح بأن « عهد الديمقراطية قد أقبل » فإن لون الديمقراطية كما يبدو في نظره ينبغي أن ينحصر في منحة يتنازل عنها للشعب باسم الإسلام باعتباره رأس ملكية ثيوقراطية .

وقد أعلن السلطان أن الإسلام سيبقى (هاديا لوجدانا محفرتنا إلى تحمل واجباتنا تجاه الإنسانية) . . أليست هذه هي الديمقراطية الحقة ؟ وقد حدد حزب الاستقلال وهو يعتبر حزب « البرجوازية العليا » النظام الديمقراطي الذي يطالب به بأنه (ينبغي أن يكون متقما والنظم الحكومية المتبعة في البلاد الإسلامية) وهذا لا يبعث على الاطمئنان . ولم يعمل الوطنيون المراكشيون على الاتصال بالفرنسيين أو قبول التدرج نحو الحكم الذاتي لأنهم لا يميلون إلى الحل الوسط ويلتزمون خطة الابتعاد عن الفرنسيين . وقد حصروا أنفسهم في نطاق المعارضة السلبية واطلقوا حكما قاسيا على سياسة التوفيق التي اتخذها الحبيب بورقيبة في تونس .

---

يبدأ أنهم في نهاية الأمر عندما تحققوا من جدوى حملة الزعيم التونسي في باريس من حيث أنها أحدثت اهتماما شعبيا تجاوز مشكلة

تونس إلى مشكلة مراکش — عندئذ قبلوا الترحيب ببعض الإصلاحات الجزئية .

والواقع أن مراکش تحيا في ظل نظام ديكتاتوري صارم . فليس للعمال الحق في إنشاء انحدادات ينظمون بها أنفسهم كما هو الحال في تونس وحرية الاجتماعات غير مكفولة وثمة رقابة دقيقة تتعرض لها الصحافة . حق أن الجنرال جوان منع أخيرا نشر التصريحات التي أدلى بها الميوشومان أو حتى نشر صورته . هذا عدا مصادرة الجرائد التي تصدر في العاصمة الفرنسية إذا تضمنت تعليقا لا يستقيم مع سياسته . على أنه يمكن للإقامة العامة إذاعة أخبار ذات طابع معين في محافظتها الخاصة دون أن تخشى أية معارضة .

وما زالت الإدارة المباشرة — التي عارضها المارشال ليوني — تمارس بطريقة واسعة النطاق . فلا يوجد هناك أية هيئة تشيلية و ( مجلس الدولة ) غاص بشخصيات مختارة من الإقامة العامة .

أما سلطة العنصر الفرنسي في مراکش فهي أشد منها في تونس . فإذا حاول مقيم عام التزام سياسة ديمقراطية كنتاك التي اتبعها سلف الجنرال جوان السفير أريك لا بون فإن عصابة المعمرين والغباط والموظفين المدنيين ستثير عاصفة هوجاء تزعزع مركزه .

ولقد انتهت سياسة الجنرال جوان بالعلاقات بين القصر والإقامة العامة إلى شكل توتر عنيف إذ ثار الجندي الذي اعتاد إصدار الأوامر من مقاومة الملك التي تنفي . ومما لوحظ أن الجنرال كان يرى في أمر خلع باي تونس السابق ( محمد المنصف ) سابقة حسنة من الممكن التلويح بها سيما وقد ساهم هو نفسه في إقصاء الباي السابق عن عرشه . على أن

الفرصة لم تنح لتحقيق هذه الخطوة رغم أن الموقف قد تغافم بعد رحلة السلطان إلى فرنسا في أكتوبر سنة ١٩٥٠ إذ طالب السلطان خلال محادثاته مع رئيس الجمهورية بإلغاء الحماية . وسارعت وزارة الخارجية الفرنسية — استنادا إلى سلطانها وحدها — وأمرت بتأليف لجنة مختلطة لدراسة المشكلة في الرباط .

ولكن أى تحقيق ( في الرباط ) ينبغي أن يكون خاضعا لرقابة الإقامة العامة ومحاطا بالعمت ومجرداً من أية سلطة . ولكن المسألة كان قد تحقق لها الظهور بشكل لا نكوص فيه طالما ظل حزب الاستقلال على نشاطه والسلطان متربعا على عرشه .

وقد شن الجنرال جوان الحرب في جبهتين . فالحزب الشيوعي — مستفيدا من أحجام الاتحاد الاشتراكي في مراكش — قد تبني المطالب الوطنية وذلك طمعا في تحقيق أهدافه الخاصة . وقد استدلت الصحافة من هذا على وجود صلة بين الشيوعيين وحزب الاستقلال . على الرغم من أن حزب الاستقلال نفسه قد رفض تأييد الشيوعيين له . وقد انتشرت الأسطورة التي تمتعت حزب الاستقلال بأنه حزب شيوعي في فرنسا والبلاد الأخرى حيث أقيمت اهتماما بالغا وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . هذا بينما كانت الصحف المراكشية الرسمية تهاجم الوطنيين وتصفهم بأنهم بورجوازيون إقطاعيون .

وعندما افتتحت دورة القسم المراكشي في مجلس الدولة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ رأينا الجنرال جوان يجب بعنف على السيد اليزيدي وهو ضابط سابق في الجيش الفرنسي ورئيس اتحاد غرف التجارة وممثل الصناعيين والعمال — وكان قد هاجم أسلوب الحماية بشدة — وینهاء عن

التهادى فى النقد . ولم ينقض أسبوع حق طرد الجنرال من المجلس ناجر محترم من تجار فاس هو السيد الفزاوى للحيولة دونه وقراءة تقريره عن الأشغال العامة ، أما الأعضاء التسعة الذين ينتمون إلى حزب الاستقلال فقد غادروا القاعة .

واقدر كان على الجنرال جوان أيضاً أن يجد لنفسه مخرجاً فى أمر السلطان ولكن هذا كان أشد عسراً نظراً لمركز السلطان الكبير وشخصيته الدينية التى يستمدّها من منصبه . ولهذا لجأت الإقامة العامة إلى الحرس القديم والقواد الكبار فأقحم الجلاوى فى الخلاف كى يبرهن لمحمد بن يوسف أنه إذا استلزم الأمر فمن الممكن الاستعاضة بسلطان من الجنوب . والجلاوى - باشا مرا كاش - مدين بكثير للإدارة . فقد أطلقت يده حرة فى جباية الضرائب واغتناب « الهدايا » . وهذا السيد الإقطاعى مكروه للغاية فى مرا كاش وقد أطلق عليه اسم بطل البربر والتقاليد الإسلامية ضد مروق السلطان وبدعه .

وقد قام الجلاوى فى ٢١ ديسمبر بلوم السلطان بقسوة لتعاونه مع حزب الاستقلال فرد السلطان على هذا بأن منع الجلاوى من دخول القصر مع إبلاغه بأنه ليس موضع رضاه . وكان الجلاوى خلال هذا قد تلقى تأييد القواد والباشوات الذين يستعدون سلطنتهم من الإقامة العامة الفرنسية . على أن العلماء - وهم فقهاء الشريعة الذين لهم الحق انتخاب السلطان - قاوموا الضغط الفرنسى ووقفوا إلى جانب سيدى محمد مؤيدى ومعلمين ولاءهم ، أما الجنرال جوان فقد سارع بالإشتراك مع باشا مرا كاش إلى عقد اجتماع كبير برئاسته - ولم يحضره ممثل عن السلطان - دعا إليه قبائل زيان البربرية ولمع بتأييد رسمى للقائد ( الجلاوى ) إذا قام بثورة ضد السلطان .



يبد أن هذه الحركة لم تأت بالتأثير المرجوة واقترحت الصحافة الفرنسية المحافظة بأن يتجنب السلطان الإكراه على التنازل عن عرشه بإدانة حزب الاستقلال . بينما رأت وزارة الخارجية الفرنسية أنه لا مجال لحادث ( منصفى ) آخر تراقى من أجله الدماء . وقد عارضت جريدة حزب اليسار شومان - وزير الخارجية - مثل هذا الاتجاه في عبارات صريحة . ولهذا منعت على الفور من الدخول إلى مراکش .

وإيضاحاً لموقف الحكومة أعلن وزير الخارجية في ٢ فبراير سنة ١٩٥١ استمرار المحادثات بين السلطان الذي ما برح يؤدي ( خدمات عظيمة ) لفرنسا وبين الحكومة الفرنسية . وأنه لا محل للمحادثات عن موضوع التنازل . وتصل المقيم العام من هذه المسألة تنصلاً شكلياً ويتحفظ . غير أن هذه المشكلة لم تكن قد انتهت بعد فقد دفع الجنرال جوان اليسوف قنسان أوريول رئيس الجمهورية الفرنسية على أن يبعث برسالة إلى السلطان ينبهه فيها أن الجنرال جوان يتمتع بتأييد الحكومة المطلق . وفي ٢٥ فبراير أذعن السلطان وأصدر تصريحاً أدان فيه حزب الاستقلال ووقع حوالي أربعين مرسوماً .

ومهما يكن من أمر - وبالنسبة للموقف الحالي - فإن محاولة التحرر من الحكم الفرنسي قد باءت بالفشل وقد أوضحت هذه الأحداث أنه حق إذا أراد مقيم عام أن يتهج سياسة تحريرية من أجل مراکش فإنه سيخذل حتماً إذا طرأ على الوضع السياسي في البلاد تغييراً جوهرياً . غير أن هناك أمراً جديراً بالاعتبار فإن الإسلام - كما يقول المرشال ليوتى - تتجاوب أصداؤه فالأنبياء تنتشر عبر العالم الإسلامى من مراکش إلى جاوة ويتضامن المسلمون في جميع أنحاء العالم مع السلطان المهمد . ولقد أبدت الجامعة العربية ومؤتمر كراتشي هذا التضامن .

وفرنسا الدولة المسيحية التي يعيش على أرضها أضخم عدد من المسلمين لا تجنى من هذا الوضع شيئاً . ولا يمكن أن نحل هذه المشكلة — كما يرى البعض — إذا نظر إليها على ضوء ميثاق الأطلنطي ذلك أن شمال أفريقيا رغم اعتبارها منطقة حيوية من الناحية الاستراتيجية فإنه لا يعتبر منطقة مأمونة إذا اتع فيه أسلوب الضغط على الحركات الوطنية . وعلى الولايات المتحدة الأمريكية بالذات الحرص على عدم إغفال المسائل التي تتصل بالمبادئ العامة فتعملن تأييدها للقضاء على العناصر «الاشاغبية» التي أطلق عليها كذباً — وخدمة لمصلحة المستعمرين — اسم الشيوعية .

ولا يمكن فرض الولاء على شعب بل ينبغي أن يكتب هذا الولاء عن طريق القيام بالأصلاحات الضرورية . وسيكون للعبارة التي نستخرجها من الاتفاق الذي تم في تونس الأثر البالغ في مرا كشي بحيث يقلع عن استعداد الجلاوي على الملك بصورة نهائية . وستتوقف قدرة فرنسا على الجراءة التي تمكنها من قيادة شعوب المستعمرات السابقة نحو الفدرالية . فعلاقتها مع هذه الشعوب هي في جوهرها علاقات ثقافية بيد أنها من القوة بحيث لا مجال للخوف من زوالها متى تحررت هذه الشعوب .

وقد أدرك الرأي العام الفرنسي عن طريق العبارة التي اشتعلت عليها حادثا سوريا والهند الصينية الموقف خيراً من السياسيين .

\*\*\*

وفي اليوم الذي تدرك فيه تونس ومراكشي أن قيام علاقة بينهما وبين فرنسا لن يعارض واستقلالها الذاتي — تصبح العقبات القانونية التي يبالغ الوطنيون في الاهتمام بها غير ذات موضوع .

وفي ذلك اليوم سيذيق بحر اتحاد فرنسي حقيقي .

مجلة ( فورنه افيرز ) نيويورك — أبريل ١٩٥١

## وثائق المعارضة

لسياسة المفاوضة والمشاركة والمطالبة بالإصلاحات  
بدلاً من الاستقلال التام

منذ ابتداء الحزب الحر الدستوري الجديد في تجربته السياسية التي تهدف إلى المشاركة في الحكم مع فرنسا والتفاوض معها للحصول على إصلاحات داخل نطاق الحماية تصل بتونس إلى الاستقلال الذاتي تحت ظل الاحتلال الفرنسي وعلى مراحل . بعد أن أمضى رجالها على نيليثاق الوطني العام الذي أعلن فيه إفلاس الحماية والعمل على تحقيق الاستقلال التام للبلاد . منذ دخول ذلك الحزب في هذه التجربة فألفت جبهة المعارضة لهذه السياسة أولاً في الحزب الحر الدستوري القديم ثم انضم إليه غيرها من الهيئات ونشر الآن وثائق الحزب الحر الدستوري القديم التي أذاعها في ذلك الحين وهذا نصها حسب الترتيب التاريخي .

## بيان

من اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي

ذهبت وزارة الكمال .

وخلفتها وزارة جديدة .

أردنا أن نعطي لأنفسنا الوقت لتتروى قبل الإصداع بفسكرتنا وأن نعرف كيف يمكن للوزارة الجديدة التي قيدت نفسها بما التزمت به أن تنجز ( إصلاحات أصولية ) إلا أن الإزالة للزعومة للمستشارين قد اضطرتنا للخروج عن موقف الترقب والاحتياط .

إن هذه الوزارة حسبما صرح به للقيم العام أثناء الندوة الصحفية التي عقدها يوم ١٨ أوت ١٩٥٠ ( هي حكومة اتحادية تضم ممثلي مختلف منازع الرأي العام التونسي ) .

اسنا على وفاق مع مسيو بيرلي في هذه النقطة لأن الحزب الحر الدستوري قائم الذات بهيئته النظامية .

و حين دعى للمشاركة في تشكيل الوزارة الجديدة لم يظهر له أن يلي الدعوة لذا ترانا ننفي ما تدعيه الحكومة من أنها تملك ( مساندة الأمة ) بأسرها .

إن هذه الحكومة حسب تصريح البلاغ الذي أذاعته يوم ١٧ أوت ( تشمل علاوة عن الأعضاء الفرنسيين سبعة وزراء تونسيين . وهي قد تشكلت في نطاق المعاهدات الرابطة بين البلاد التونسية وبين فرنسا على أساس الموافقة التامة لما تضمنه التصريح السفيري الواقع في ١٣ جوان الفارط وستتولى المذاكرات اسم الحضرة العلية في شأن التغييرات التأسيسية التي من شأنها أن تفقد البلاد التونسية حسب مراحل متعاقبة نحو ( الاستقلال الداخلي ) .

وهل نحن في حاجة لأن نذكر بأن المأمورية المنوطة بعهدة المسيو بيرلي حسبما تضمنه الخطاب الذي ألقاه المسيو شومان وزير خارجية فرنسا هي قيادة القطر التونسي على عدة مراحل لا نحو نيل ( الاستقلال الداخلي ) بل نحو الاستقلال التام . فالشعب التونسي لا يقبل والحالة تلك أن توضع كلمة ( الاستقلال التام ) ( بالاستقلال الداخلي ) لجرد عبورها عرض البحر الأبيض المتوسط .

وأردف المقيم العام قائلاً تعليقاً على بلاغ ١٧ أوت أثناء ندوته الصحافية ( لقد حصلنا باتفاق مع الحضرة العلية على القبول الصريح من طرف الدين شاركوا في الحكومة لفحوى الاصلاحات والحدود التي منجز فيها — أى بقاء الرقابة الفرنسية التي قد تدخل عليها بعض التحويرات ومرونة وبقاء الأعضاء الفرنسيين بالحكومة ) .

وليس في الناس من يجهل أن في بلاد حماية داخلية في نطاق الحق الدولي مثل الحماية التونسية ليس للحامى أدنى حق في العمل المباشر . وقد أكد كل من ميسو برنلى وميسو فيس وهما من أشهر أساطين القانون الدولي عند استفتائهما في ١١ و ١٨ جويلية سنة ١٩٢١ ( أن من مستلزمات الحماية احترام السيادة الداخلية للشعب المحمي . أما السيادة الخارجية فإن للدولة الحامية نيابة فقط ) .

لذا نفكر كل التفكير أن السيادة سواء داخلية أو خارجية هي لنا خاصة ويستحيل علينا أن نؤمن من الوجهة القانونية بوجود سيادة مشتركة بهذه البلاد أى ( سيادة تونسية وسيادة فرنسية ) .

وليست الحماية إلا شبهة بتقديم شرعى وهل يجوز عدلياً وقضائياً أن يستولى المقدم على أدنى جزء من مكاسب منظورة . ويتضح علاوة على ذلك من معاهدة القصر السعيد أن الحماية وقتية . وعلى ذلك فمن المتحتم أن تبارح السلط الفرنسية في يوم من الأيام تراب القطر . فكيف يمكن إذن التوفيق بين فكرة الرحيل وبين فكرة السيادة المزدوجة . على أن اتفاقية المرسى لم تغير هذه الحالة بل سارت على البند الذي سطرته معاهدة باردوا إذ ذكرت بفصلها الأول مانصه ( . . . معياً وراء تيسير القيام على الحكومة الفرنسية بواجبات حمايتها الخ . . . )

ومن المفيد أن نذكر بهذه المناسبة المناقشة التي دارت في عام ١٩٣٦  
بالسفارة العامة بين المأموف عليه السيوفيانو كاتب الدولة بالأمور  
الخارجية إذ ذاك وبين بعض أعضاء اللجنة التنفيذية تكميل المناقشة التي  
اضطر أثناءها كاتب الدولة المذكور الذي كان من أنصار مبدأ السيادة  
المشتركة إلى الاعتراف بأن السيادة بالبلاد التونسية لا تكون إلا سيادة  
واحدة وسيادة تونسية .

فقبول الفرنسيين بمثابة وزراء في صواب الحكومة يتألف منه والحالة  
ما ذكر خرق ليس فقط للسيادة التونسية وللمعاهدات الرابطة بين فرنسا  
وتونس وللقانون الدولي أيضاً للأمورية المنوطة بهذه المقيم العام نفسه .  
فلا يؤخذنا مسيو بيرلي إذا نحن قلنا له يكامل الصراحة إنه صائب  
في هذا الصدد نفس الطريقة التي انتهجها من قبله أسلافه وأنه إذا أراد  
مثلاً تشير عليه به مأموريته التي هي السير بالقطر التونسي نحو الاستقلال  
أو على الأقل نحو ( الاستقلال الداخلي ) فعليه أن يسلك طريقاً معاكسة  
لما انتهجه على طول الخط .

وأغرب من ذلك هو أنهم يؤكدون على رؤوس الأشهاد في البلاغ  
الصادر في ١٧ أوت رغبتهم في إدخال إصلاحات في ( نطاق المعاهدات )  
من جهة ومن جهة أخرى يسددون من أول وهلة طعنة نجلاء في كبد  
المعاهدات المذكورة .

وهذه النصوص<sup>(١)</sup> التي يدخلون ضمنها بكل صياغة وهيام ما يهبون  
عنه بالقعود الموالية أو المعاهدات الصغيرة . لم تجر في شأن غالبا أدنى مناقشة  
من قبل .

---

(١) المراسيم التي صدرت أثر استقلال الفرنسيين لافيرير في تونس .

وكلنا يعلم كيف تحرر الأوامر (١) . . . فلافائدة أن نطلب في شرح كيفية تحضيرها وأسلوب نشرها .

وبالطريقة ( البسيطة المرنّة ) ألا وهى طريقة إصدار الأوامر انهيئنا إلى ما نحن عليه الآن .

لقد ذكر المقيم العام في خطابه الذى ألقاه يوم ١٢ جوان سنة ١٩٥٠ متحدثاً عن الإصلاحات المزمع عليها ( أن هذه التدابير قد وقع تحضيرها أو درسها منذ عدة شهور وإني مكلف بمباشرة تطبيقها وعندما يقع إنجازها

نبحث معاً في جو من حسن النية عن الحلول التى من شأنها إدخال تحسينات على نظام السلطة العمومية وسير دواليب الإدارة وعندما يتم تحضير الحلول بكامل العناية المرجوة على الصور التى رسمها سلفى بالنسبة للتحريرات التى متأتى فإنها تعرض على أنظار جلالة الملك وأنظار حكومة الجمهورية ويقع تطبيقها .

يظهر جلياً من هذه البيانات أن المقيم العام كانت مهمته أن يطبق حالا الإصلاحات التى تتألف منها المرحلة الأولى والتى سبق تحضيرها منذ شهور من طرف مسيو مونسيل إن هذه الإصلاحات كان من المتوقع تنفيذها قبل تأليف الوزارة الجديدة حتى أنه أذيع على طريق الصحافة ، بأن ذلك سيكون بمناسبة عيد الفطر . كل ذلك قد نبخر في الفضاء فلم يبق الأمر الآن معلقاً بتطبيق إصلاحات هيئة من ذى قبل بل بالتفاوض مع الوزارة الجديدة في شأن هذه الإصلاحات كما لو لم يقع الخوض فيها ولم تبرز لعالم الحسن أصلاً وهذا بما يؤكد لنا أن القوم يريدون ربح الوقت . وفي الحقيقة ماذا يريدون لنا بالإصلاحات الموصى إليها .

١ — فتح مجال الدخول للوظيفة العمومية في وجوه بعض التونسيين مع اشتراط الفنية وفي دائرة امكانيات الميزانية ( المقررة من طرق نواب السكان ومع اشتراط احترام الحقوق المكتسبة احتراماً تاماً .

٢ — تقوية متحممة لجانب ذاتية الحكومة .

٣ — إصلاح بلدى .

(١) قبل الوزراء التونسيون المهمة الملقاة على عاتقهم بدون أدنى ضمان ولا أى برنامج مع إبقاء المستشارين والكاتب العام والمقيم العام بصفته رئيس مجلس الوزراء على نفس الحالة التي قبلت بها وزارة السكالك التي كان البعض من أفراد الوزارة الجديدة يشددون عليها السكير مع وجود فرق خطير ألا وهو تعهد الوزارة الجديدة بصورة قطعية بالمشاركة مع مديري بعض الإدارات الذين أصبحوا وزراء الأمر الذي يقر بصفة غير قانونية مبدأ السيادة المشتركة بالبلاد التونسية .

حقيقة أن المستشارين — عملاً بموجب الأمر الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠ قد استبدلوا محلات إقامتهم . لكنهم لا يزالون مثابرين على مراقبة الوزارة لا بداخل الوزارات بل بالكتابة العامة . فهذا إصلاح ، يراد مثلاً التخفيف معنويًا على الوزراء التونسيين ولا يمكن اعتباره في الحقيقة إصلاحاً لأن مراقبة المستشارين أنفسهم لا تزال موجودة برمتها .

(ب) إن الوظيفة العمومية التي كان ينبغي فتحها في وجوه المثقفين التونسيين في ( الآجال القريبة جداً أصبحت في الندوة الصحافية المنعقدة في ١٨ أوت ( مسألة عويصة ينبغي تناولها بمزيد الحذر ) . كان على وفاق تام مع المقيم العام في اعتباره إن كفاءة الموظف وخبرته الفنية لازمتان لصالح الأهالي أنفسهم غير أنه لا ينبغي تعطيل دخوله التونسيين في الوظائف العمومية ببلادهم وتقييد ذلك باعتبارات ترجع لما يسمى



بالحقوق المكتسبة أو لما يفرضه الميزان مع أننا نعلم حق العلم أن نواب السكان ليس لهم في نفس الأمر الواقع فيما يتعلق بالميزان إلا صوت استشاري والحكومة الفرنسية هي التي تسيطر في آخر الأمر على تحرير الميزان التونسي .

على أنه إذا كان في عزم هذه الحكومة أن تفتح باب الوظيفة العمومية على مصراعيه في وجوه التونسيين فإن الوسائل اللازمة لذلك لا يتعذر إيجادها .

إلا أننا نصطدم بما للسادة الموظفين الفرنسيين من الحقوق التي ينبغي احترامها احتراماً تاماً .

إننا نصرح على رؤوس الملائكة أن الفرنسيين الذين يشغلون وظائف تصرف إنما يباشرونها بغير حق وبغير ما تنص عليه المعاهدات وإنه من باب الإنصاف الموافق للقانون أن ترحع هذه الوظائف للتونسيين الذين هم أصحابها الحقيقيون .

قد يكون الفرنسيون المباشرون لوظائف تصرف جديرين بالعناية وقد يكون إنهم أحدثوا عائلة واستوطنوا بلادنا فيكون لمن الحق في أن يطلبوا حكومتهم دون سواها بوظيفة مماثلة لوظيفتهم بفرنسا أو بخرافة مطابقة لوظيفة التصرف التي يشغلونها في البسلاط التونسية بغير حق ولا كتاب منير ضرورة أن الحكومة الفرنسية أو ممثلها بتونس هما اللذان فرضا تعيينهم في تلك الحطة .

وما هذا الاحترام إلا للموظفين الفرنسيين صغيرهم وكبيرهم من الحقوق المكتسبة إلا انتهاك لحرمة المعاهدات والقانون الدولي .

(ج) يقال إن هناك إصلاحاً ثالثاً وتتمى به إصلاح النظام البلدي سينمّرنا في آخر السنة الجارية فعلى أية صورة سيتم تأليف المجالس البلدية

هل تكون تونسية صرفة أم مختلطة ؟

فهذا الحل الأخير الذى ارتضاه الدستور الجديد فى حال إنه يتألف منه خرق للمعاهدات والمقانون الدولى أيضاً لا يمكن أن يوافق عليه الشعب التونسى .

وإننا نحذر السلط فى هذه البلاد من الإقدام على هذا الحل الذى نستخلصه من تحليل التصريحات التى فاه بها العميد يوم ١٣ جوان والندوة الصحافية التى عقدها يوم ١٨ أوت تحليلاً دقيقاً هى :

(١) أنه كان فى عزم الحكومة الفرنسية بإجراء إصلاحات أوسع مما وقع الإعلان به .

(٢) وأنه إزاء ( فكرة للصانعة التى لاريب فيها ) والى بدت فى البلاد التونسية عند بعض عناصر من السكان بتونس تولدت فكرة الرجوع إلى الوراء فى أدمغة حماتنا وفى عضونها اتخذت بعض تشهيدات .  
إننا لنأسف لهذا الموقف ومازلنا نعتقد مهما يقال فى هذا الصدد أن الإصلاحات الثلاثة المزمع عليها والموعود بإنجازها منذ عهد بعيد هى بعيدة بعداً شاسعاً عن الإصلاحات الجوهرية التى تعلقت بها رغبة الجناب العالى (١) أبقاه الله وهى لا يمكن أن ترضى بحال الشعب التونسى .

إن الشعب التونسى يطالب بأن تعلن فرنسا على رؤوس الملاء عزمها على :  
(١) أن ترجع له فى أقرب أجل ممكن حق التصرف فى جميع شؤونه الداخلية التى سلبت منه شيئاً فشيئاً على نوالى الأعوام منذ انتصاب الحماية .  
(٢) وأن ترجع له استقلاله التام الذى هو حق طبيعى لا يهترى مسخ ولا نقض وذلك فيما يلزم من الوقت العادى لإرجاع شؤونا الداخلية بأيدينا .

---

(١) الجناب العالى يعنى ملك البلاد .

ليس في المعتقد أن يبقى شعب ضعيف على طول الأبد تحت سيطرة شعب أقوى منه لا لمبرر آخر غير أنه ضعيف . إن فكرة دوام بقاء فرنسا بهذه الديار التي رضى بها الوزراء الجدد هي فكرة ينقصها منطق ومفهوم معاهدة باردو وآية ذلك أن الفصل الثاني من المعاهدة المذكورة قد نص على أن الحماية الفرنسية لها صفة وقتية صرفة .

ثم أنه قد بان بالكشف ( أن الحماية هي نظام سياسي واقتصادي لا يتلاءم قط مع حقوق السيادة التي للشعب التونسي ولا مع مصالحه الحيوية كما أثبتت ذلك لائحة المؤتمر الوطني المنعقد في ٢٣ أوت ١٩٤٦ والتي وقع الاقتراع عليها بالاجماع من طرف الدستور القديم والدستور الجديد ويمثلي جميع الهيئات الثقافية والفلاحية والتجارية والصناعية الخ .

فبعد تجربة دامت سبعين عاما كانت تتخللها خروب كثيرة من الغضب والتفكير قد تبين أن هذا النظام الاستعماري قد سمي في حقه بظلمه وحكم على نفسه بالزوال .

على أن الفكر العام الفرنسي ماعدا المحظوظين والمستفيدين لم يسهه إلا الاعتراف في آخر الأمر بتلك الحقيقة .

فلماذا يازي قد قبل الوزراء التونسيون بمهمة إحياء الموني .

أما الدستور فقد رفض المشاركة في الحكم لأنه كان على يقين تام بأنه عاجز عن الإتيان بالمعجزات في الوقت الذي منحت فيه إنجلترا وأمريكا وهولندا استقلال مستعمراتها أو البلدان التي كانت تحت حمايتها وفي الوقت الذي وصلت فيه طرابلس الشقيقة لظفر هي أيضاً باستقلالها وفي الوقت الذي حكم فيه الضمير العالمي على الاستعمار نرى الجانب الفرنسي

المقابل لنا يتجاهل في نفس الأمر والواقع تطور الشعوب في العالم والقواعد التي نضعها ميثاق الأمم المتحدة وحتى مقدمة الدستور الفرنسي نفسه أي من السهل على من كان بيده زمام الحسك أن يعلن أن فكرة الوطنية هي (فكرة متأخرة) أكل عليها الدهر وشرب وأنه حلت محلها الآن (فكرة ارتباط المصالح والتعاقد بين الأمم) .

أجل أي فكرة ارتباط المصالح والتعاقد بين الأمم قد تكون في حد ذاتها شيئا حسنا لكن يجب الإقبال عليها والاحتكام إليها في حق من الحرية ولا ينبغي أن تفرض بالقوة وذلك هو السبب الذي يريد الشعب التونسي من أجله استرجاع حريته أولا بالذات .

هذا وكثيرا ما يجزم بعضهم أن البلاد التونسية (قطر صغير لا يمكنه الاستغناء عن فرنسا) ولنا ممتنعين من سياسة التعاون مع فرنسا لكننا نريد أن يقام صرح ذلك التعاون على أساس الاستقلال والحرية وإذا كانت البلاد التونسية يتألف منها شعب صغير فإن بلادا مثل لبنان واللوكسمبورغ الخ . . هما أصغر من البلاد التونسية حجما ومع ذلك فهما يتمتعان بنعمة الاستقلال . . .

إذن فهاته الحجة لا يمكن أن يعمل بها استمرار وجود فرنسا بهاته الديار وإذا قيل لكم يا حضرة المقيم العام أن التونسيين الذين أقدمهم الاستثمار والذين تصبب جبينهم عرقا طيلة عشرات السنين من أجل الاستثمار والذين يرون مئات الآلاف من أبنائهم سيجوبون الطرقات لفقدان المدارس بينما ميزان بلادهم تبتاعه في كل سنة شرذمة لا يزال عددها كل يوم في ازدياد من شركات وموظفين ومستعمرين فرنسيين

وإذا قيل لكم إن الذين يتذوقون الآن مختلف الآلام في أجسامهم وأرواحهم من مصائب الاستعمار يؤثرون العبودية على الحرية فلا تصدقوهم ولا تصنعوا لأقوالهم .

وإذا كان الدستور الجديد والبعض من أعضاء الهيئة الوزارية الحاضرة المدين واقفوا على مقررات المؤتمر الوطني المنعقد في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ يقبلون الآن مبدأ السيادة المزدوجة ويتوخون طريق النكوس على الأعقاب فإن الشعب التونسي ليس له ما يدعو لتبديل موقفه وتقض غزله بيده على أن هذا الشعب له أسباب شرعية ليكون غير مطعون .

وبالفعل فإن الشعب التونسي الذي لم تقع استشارته والذي ينبغي أن يسمع له قول في هذا الصدد لم يفوض لسكان من كان سواء داخل الوزارة أو خارجها حق التفاوض لإدخال تحويرات أساسية لها تأثير فادح على مستقبل البلاد وإيس لغير مجلس وطني نكون الوزارة منبثقة عنه ومسؤولة لديه الصفة القانونية لتعيين مفاوضين يتولون باسم الحضرة العلية إجراء مذاكرات مع فرنسا تتعلق بتطور العلاقات بين تونس وفرنسا .

ومهما يكن من الأمر فإننا نحذر الوزراء التونسيين سوء عاقبة كل اندفاع يصدر منهم في سبيل تحييد الدخول في الاتحاد الفرنسي الذي لا يخالف إلا في الاسم فقط نظام الامبراطورية الفرنسية السابقة ونذكرهم من جهة أخرى بموقف الجناب العالي أيده الله وموقف الشعب التونسي بأسره من ذلك الدخول ورفضهما له رفضاً تاماً .

إن مناظر الشعوذة التي نشاهدها اليوم لا تدوم وسيكون المستقبل للذين يحسنون الثبات .

إن المحاولة التي ترمى لابتلاع سيادتنا تلك المحاولة التي نحتج عليها بكل  
قوانا لن يكتب لها النجاح بحول الله ، بفضل شدة شكيمة الشعب التونسي  
وقوة عزمته .

وقد كان ولا يزال همنا الوحيد الذود عن حياض الشعب وإنقاذه  
ويكون الاستقلال في آخر الأمر مكلا للجهودنا ولنعم أجر العاملين .  
عن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي

« السكائب العام »

صالح فرحات

## بيان من اللجنة التنفيذية

### للحزب الحر الدستوري التونسي

إن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي التي ما فئت منذ ثلاثين سنة حاملة راية الدفاع الصادق عن القضية التونسية وموجهة لكل سعى متبصر من شأنه إيصالنا لاستقلالنا قد رأت نفسها مضطرة لعدم التناضح عن التصريحات الخطيرة التي أفضى بها السيد الحبيب بورقيبة رئيس الدستور الجديد في خلال الشهر الماضي وذلك بالرغم عن وطنيتها وما تشعربه من وجوب المحافظة على الاتحاد بين أبناء هذه الأرض المسلمة التي يستغلها منذ عشرات السنين استعمار شديد الوطأة لا يطاق .

وهل نحن في حاجة لأن نذكر صديقنا بورقيبة بأن ممثلي الدستور والدستور الجديد وجميع المنظمات الثقافية والفلاحية والتجارية والصناعية وغيرها قد اجتمعوا في مؤتمر تاريخي ليلة السابع والعشرين من رمضان ١٣٦٥ هـ - حال مغيبه في مصر - وقرروا بالإجماع العزم على السعى لنيل الاستقلال وبذل كل الجهود في سبيل الظهور به وأنه منذ ذلك الحين أصبحت مقررات المؤتمر ميثاقاً قومياً وهذا الميثاق قد ارتضاه وصادق عليه السيد بورقيبة نفسه حسب التصريحات التي نشرت له في القاهرة . فكيف يجوز والحالة ما ذكر اطرف واحد من اطراف المتعاقدين أن ينكث العهد أو يحل الميثاق بمفرده .

وهل يلزم أن نذكره أيضاً بالتناقضات التي تحويها خطبه التي يلقيها أحيانا تحت تأثير الاندفاعات الحماسية الطارئة وأحيانا تحت تأثير ظروف خاصة أثناء تنقلاته العديدة ؟ ففي بعضها نراه يطالب باصلاحات وفي أخرى

نراه ينادى بالاستقلال وفي غيرها يقول إننا ضغفاء ولا غنى لنا عن الاتكاء على دولة قوية وفي تصريحاته الأخيرة بباريس حيث ذهب لينذر الرأي العام الفرنسي - حسبما قال - قد ابتدأ بالمطالبة بالتحريك ثم عقب هذا المطلب بتقديم برنامج ذي سبع نقاط ثم شفع ذلك بطلب تحويل السيادة ويرى أنه في الإمكان أن يتم هذا التحويل بصورة تدريجية .

إن لرئيس الدستور الجديد أن ينسكت كما شاء وكيفما شاء العهد الذي أجمع عليه المؤتمر الوطني وأقره وصدق عليه هو وحزبه لكننا نشكر عليه بكل شدة كل صفة يدعيها لتمثيل عموم الشعب التونسي وخاصة الدستور في هذا الصدد .

وكيف يجوز لنا أن نسمع السيد بورقيبة الذي يطالب بتحويل السيادة تدريجياً بأن يعيل به التناقض لحد التنازل طوعاً واختياراً عن جانب تلك السيادة عند محدثه عن الانتخابات البلدية وذلك بقبول تمثيل الصالح الفرنسية في كل الجهات التي توجد فيها أقليات فرنسية .

فهل يجهل السيد رئيس الدستور الجديد أنه لا يباح للأجانب في أي بلد من بلدان العالم - والفرنسيون هم بصفة قانونية أجانب في المملكة التونسية - أن يشاركوا في الهيئات الانتخابية وأن هذه المشاركة هي طعنة نجلاء في كبد سيادتنا . وأن معاهدة باردو النعقدة في سنة ١٨٨١ وحتى اتفاقية للرسى التي تلتها في سنة ١٨٨٣ لا تجيزان أبداً مثل تلك المشاركة وإذا كان الفرنسيون في الحالة الراهنة ممثلين في مجالسنا الانتخابية فإن هذه الحالة المناقضة للشروعية هي نتيجة القوة والقوة لا يبنى عليها الحق أصلاً ولا تصلح أبداً أن تكون سنداً له .

أقول يريد السيد بورقيبة أن يخلع على هذه الحالة الواقعية ثوب المشروعية ويوصلنا لطور أسوأ مما قرره معاهدات الحماية ؟



لقد عرض رئيس الدستور الجديد أيضاً ( تأسيس مجلس ملي منتخب بالاقتراع العام تكون مهمته الأولى من دستور ديموقراطي يقر العلاقات الفرنسية التونسية للأقبلة على أساس احترام المصالح الشرعية التي لفرنسا بتونس وكذلك على أساس احترام السيادة التونسية ) .

ومرارة بجانب المراهة تكون بن السيد بورقيبة يظهر منه أنه يرى أن يكون هذا المجلس متركباً من تونسيين فحسب وإن كان لم يوضح هذا بصريح العبارة . بيد أنه وقد اعترف بمبدأ تمثيل الفرنسيين في المجالس البلدية المنتخبة هلا يخفى حينئذ أن يعارضه الفرنسيون الذين يريد الجدال معهم بالمبدأ الذي أقره بنفسه ويحاجوه بتنازله الخطير . وعندئذ يكون هذا المجلس شبيهاً بمجلس كبير وإن يزيد عليه إلا اشتغاله بالسياسة . على أن هذا المجلس الوطني ولو كان مؤلفاً من تونسيين خاصة فإنما يكون مقيداً منذ البداية حيث قد فرض عليه احترام المصالح المشروعة الفرنسية مع احترام السيادة التونسية .

ولا شك أن السيد الحبيب بورقيبة يوافقنا على أن هذين (الاحترامين) مناقضان حتماً لبعضهما بعضاً وإن كل شيء في هذه البلاد هو مصالح مشروعة فرنسية : مصالح استراتيجية ومصالح اقتصادية ومصالح ثقافية وحقوق مكتسبة ومنع فاضحة وأسلوب للتوظيف مجحف ... بحيث أن الحماية هي التي نستمر على سيرها ويتأبد مفهومها في ظل هذا البرنامج الجديد . وشتان بين سيرتها وهي تلاقى عن اعتدائها العديدة والمتكررة احتجاجات المدافعين عن هذا الشعب منذ ما يزيد عن النصف قرن وبين استقرارها على أساس متين وعليها طابع المشروعة الديموقراطية .

يرى رئيس الدستور الجديد أن روح التعاون الفرنسى هو بالنسبة  
إلينا ضرورة جغرافية وأن بلادنا هى صعيقة جداً عسكرياً وقوة جداً  
استراتيجية فلا غنى لها حينئذ عن الاستناد على دولة كبيرة .

إن هذا الكلام المزرى الذى يحز فى نفوسنا إيلاماً هو نفس الكلام  
الذى تستعمله الدول الاستعمارية كلما حاولت تبرير استجواذها على بلدان  
أضعف منها قصد استغلالها واستنزاف دماها فهل يرد السيد بورقيبة أن  
يستبقينا إلى الأبد تحت سيطرة دولة أجنبية كبيرة ( كالعربة المجرورة —  
روموورك — ) ويفضل أن تكون فرنسا . وهلا كان أولى به أن يعتبر  
أن الشمال الأفريقى الذى يضم أكثر من ٢٥ مليوناً من السكان إنما  
تتألف منه حين يهتدى للنظام الاتحادى دولة قادرة على حماية حوزتها  
والدفاع عن بيضتها ببسالة . وهلا كان أولى به أن يتصور أيضاً أن الإنسانية  
التي آلمت نفوسها مساوىء الاستعمار واستنكرته وهذا الاستنكار هو  
بصدد النمو والانتشار منذ بضع سنين لدى الأمم المتحدة وصار منهاجاً  
محترماً قد يقرر فى يوم قريب القضاء بصورة باتة لا مرد لها على هذا  
الضرب الشنيع من ضروب استغلال الإنسان للإنسان ويعتبر الاستعمار  
بمثابة جريمة تعترف ضد بنى الإنسان .

وإننا إذ نقول ذلك إنما نقصد به الإشارة على صديقنا ورفيقنا القديم  
فى الكفاح بأن يتذرع بالصبر — لأن حياة الشعوب هى أطول بكثير  
من حياة الأفراد — وأن يعرف كيف يتحمل الأمور بدون أن يتزعزع  
مهما كانت التكاليف وأن لا يفرط فى أى شئ من منافع الوطن .

على أننا نود أن نتعاون مع فرنسا غير أن هذا التعاون ينبغي أن  
يقرر وينمو مع الأيام لا بين رجال لهم الأمر وآخرين عليهم الطاعة

والامثال بل بين شعبين مستقلين يقران علاقتها على عدم المساواة وفي  
كثف تبادل المصالح والصدق والأثرة البورقية .

وهل يسمح لنا صديقنا بورقيبة أن نعاتبه عناباً أخيراً من أجل ما طلبه  
من تحويل السيادة تدريجياً فقد كنا نشتهي أن لو استعمل عوض لفظ  
التحويل لفظ الإرجاع عند تحدثه عن السيادة التونسية لأنه مما لا نزاع  
فيه قانونياً أنه لا توجد ولا يمكن أن توجد في هذه البلاد إلا سيادة واحدة  
لا شريك لها هي سيادتنا .

ذلك أن فرنسا عندما نصبت حمايتها على المملكة التونسية على النحو  
الذي نعرفه كلنا ... قد ضمنت لنا سيادتنا الداخلية . أما السيادة الخارجية  
فإن المغفور له سمو المصادق باي قد كاف الدولة الحامية بتمثيله في بعضها  
وهي لا يمكن أن تكون أيضاً شيئاً آخر غير سيادتنا . وقد حصل أن  
استحوذ حامينا بصورة غير مشروعة على كامل تلك السيادة بعد سبعين  
سنة قضائها وهو ينتهك حرمان المعاهدات انتهاكاً لا حد له .

فما بالنا نعرض عليه والحالة ما ذكر أن يرد علينا حقنا تدريجياً ؟ ولماذا  
هذا التنازل .

فهل ذلك منا لشكره على ... كنهه عهوده ؟ أم هل القصد من ذلك  
تليين جانبه عساه أن يعطف علينا ويميل إلينا ؟

لا نفهم شيئاً من هذا إلا أن تكون للسيد بورقيبة أسباب ينشز  
عنها العقل ولا يقبها الفكر . وكم نكون ممنونين له لو يتفضل ببيانها لنا  
وتبييد المخاوف التي ساورتنا من أجلها لكن في الحالة الراهنة وتلقاء  
ما ظهر للسيد بورقيبة من التنازلات بدون مبرر لا يسعنا مع أسفنا الكبير

إلا أن نحتج بكل ما تسمع لسا به وطنيتنا الحارة على سياسة تساهل في  
الأمور الجوهرية لا يمكن أن يغيب عن أحد خطرها بالنسبة لمستقبل  
هذا الشعب .

ولذا فإن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التي قام الدستور  
على سواعد رجالها وإليها يرجع الفضل في إنشاء حركة المقاومة المنظمة  
في هذه البلاد .

ترى من واجبها في الوقت الذي تالت فيه الشعوب التي كانت بالأمس  
مستعمرة استقلالها ( سوريا — لبنان — مصر — الفلبين — الهند —  
أندونيسيا — طرابلس إلخ ) أن تحذر الشعب التونسي بأسره سوء مغبة  
الأخذ بسياسة الاستخذاء والتنازل التي يتمسك بها رئيس الدستور الجديد  
وهي إذ تقوم بهذا الواجب تعلن أنها تفعل ذلك وهي آسفة —  
ولا يزال لها أمل في أن ترى هذا الشعب الذي حطمه الاستعمار معتصبا  
— في النهاية — بجبل الاتحاد المنيين ومستشعراً روح الأخوة الحقيقية  
بين جميع أفرادهم إذ لا نجاة له إلا في الإمتثال — بدون انقطاع وبدون  
قذور وفي نطاق الكرامة والشرف — لمقررات مؤتمر ليلية السابع  
والعشرين من رمضان للوصول إلى هدفه الأسمى الاستقلال التام .

صالح فرحات

الأمين العام للحزب الحر الدستوري التونسي

## بيان

من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي  
إلى الأمة التونسية

إن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي بعد درسها للحالة الحاضرة على ضوء التطورات العامة ، ترى من واجبها الحتمي في هذه الظروف الدقيقة التي تجتازها قضية الأمم المستضعفة أن تذكر الشعب التونسي بما قرره المؤتمر القومي العام المنعقد ليلة ٢٧ رمضان الموافق للثالث والعشرين من أوت سنة ١٣٦٥ - ١٩٤٦ من إفلاس الحماية كنظام سياسي اقتصادي يناقض السيادة التونسية ومصالح الشعب الحيوية ، وإعلان عزم الأمة على السعي للحصول على استقلالها التام .

ومنذ ذلك اليوم التاريخي أصبحنا نشاهد - بكل أسف - أن حالة الجالية الفرنسية التي ما انفكت في تحسن وازدهار نتيجة لاستغلالنا وذلك على الرغم من أن التطورات الحاصلة في الميدان الدولي تطبيقاً للمواثيق التي أسفرت عنها الحرب والتي تكفلت بتحسين حالة الشعوب المستضعفة في جميع الميادين تلك المواثيق التي وقعت عليها فرنسا وضمنتها دستورها الأخير ، وفي ذلك تناقض واضح بين ما التزمت به وبين سلوكها العملي المضر بحقوقنا ومصالحنا والمعتل لنهضتنا وانيل استقلالنا . وفي الوقت الذي نرى فيه فرنسا تتشبث بالنظام الاستعماري العتيق ذلك النظام غير الإنساني الذي فقد الأساس الدولي حيث نبذته منظمة الأمم المتحدة نرى بعض الدول المستعمرة قد بادرت تنفيذاً لما قررته تلك المنظمة إلى تصفية تركتها الاستعمارية بطريقة سلمية هادئة نالت نجاحاً باهراً مادياً

ومعنوا وبعض الدول الاستعمارية الأخرى التي امتنعت من الاستجابة لـ  
قررت هيئة الأمم المتحدة أرغمت على تمكين الشعوب التي كانت خاضعة  
لها من استقلالها بعد مفاوضات بينها وبين ممثلي تلك الشعوب بحق ؛  
تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة .

ويجب أن ننبه الشعب التونسي هنا إلى أن الاستعمار الذي نظم مؤتمرات  
دولية ، لا يمكن أن ينتهي إلا بصفة دولية ما لم تبادر دولة استعمارية ما إلى  
تصفية قضيتها الاستعمارية تصفية عادلة .

وإن اللجنة التنفيذية للحزب قد شرعت من أول وهلة بهذا الاتجاه .  
الجديد في السياسة الدولية قيادت في خلال الحرب الأخيرة إلى عقد مؤتمر  
دستوري في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٤ قرر السعي للحصول على الاستقلال  
الذي كان ولا زال هدفا الأسمى وأوكل إلى اللجنة التنفيذية اختيار  
الطرف المناسب للإعلان بهذا الأمر .

واقدمت اللجنة التنفيذية بهذه المهمة التي أوكلها المؤتمر وكانت  
كالخارس الأمين على هذا القرار الذي قرره ، فعندما حاول المقيم العام  
الجنرال ماسط الرجوع بالأمة إلى سياسة الإصلاحات لتلبية الشعب  
التونسي ولفت نظره عن الهدف الذي ينبغي أن يتجه إليه وارتأى تشكيل  
لجنة لذلك الغرض حاول استدراج بعض التونسيين للمشاركة فيها ؛ ورات  
اللجنة التنفيذية للحزب جنوح بعضهم للاستجابة إليه فقامت في الحين وسعت .  
بنجاح لحملهم على العدول عن ذلك .

ولما انتهت الحرب بذلت اللجنة التنفيذية مجهوداتها لإقناع الوطنيين  
التونسيين الذين يهمهم الأمر بتكوين جبهة وطنية تعقد مؤتمراً قومياً  
يضم نواب جميع الهيئات والمنظمات التي تمثل مختلف طبقات الشعب  
التونسي كله بإسناد على ميثاق قومي يتضمن الإعلان بالمبدأ الذي قرره .

المؤتمر الدستوري سنة ١٩٤٤ فكان مؤتمر ٢٧ رمضان الذي انعقدت فيه الأمة التونسية اتحاداً مخلصاً تسامت فيه فوق جميع الاعتبارات وصادقت على ذلك الميثاق الذي وضعت اللجنة التنفيذية خطوطه الرئيسية والذي وضع حداً لكل خلاف أو تأويل من ناحية المبدأ الذي ينبغي أن يتوخاه كل من يتصدى لقيام بمهمة السلفاح السياسي في هذه البلاد .

ولقد حرصت اللجنة التنفيذية على أن يستمر ذلك التكتل والاتحاد اللذان ظهرت آثارهما الطيبة في ذلك الظرف التاريخي وأن يكونا أكثر ثباتاً واستقراراً حتى يتيسر لنا أن نستمر على السبيل لتحقيق الهدف الذي تضمنه الميثاق القومي في جهة متحدة متمسكة لا يجد فيها الخصم منفذاً وتكون أقوى ضمان للفوز والنجاح بيد أننا أصبحنا نرى بكل أسف انحرافاً عن الميثاق القومي الأخير إلى سياسة إصلاحية ترجع بنا إلى عهد ١٩٢٢ . بل لقد بلغ الأمر في سبيل تحقيق بعض الغايات إلى التفريط في أمور خطيرة تتعلق بصميم السيادة التونسية ومصصلحة الشعب التونسي وهو مانعه افتياناً على هذا الشعب ولا نقره أبداً .

واللجنة التنفيذية ترى أنها إزاء هذه الأمور الخطيرة وفي مثل هذه الظروف الدقيقة لا مناص لها من أن تحذر الشعب التونسي من التطويع به في مهامه غير واضحة العالم وتوريطه في شراك بعسر عليه فيما بعد الخلاص منها وهي تعلن إليه :

أولاً : أنها لا تزال متمسكة - قولاً وعملاً - بالميثاق القومي لقيمة ٢٧ رمضان .

ثانياً : أنها لا تعترف لأي أجنبي بأي حق في بلادنا ( فتونس للتونسيين ) وليس للأجانب مهما كانت علاقتهم بنا إلا المصالح المشروعة التي لا تتنافى مع مصلحة الشعب التونسي وسيادته .

واجتناباً لكل تأويل سيء فإننا نوضح إتنا لا نعذر في ذلك عن أى  
تطرف ملى ضيق النظر أو تعصب عنصري بل إن غرضنا وضع حد لهذا  
التدخل فى أمور سيادتنا واستقلال مواردنا استقلالاً حازماً انحط معه  
المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للشعب حتى يمكن لنا أن نعيش  
أحراراً مستقلين فى بلادنا كسائر الأمم الحرة . ونحن على استعداد طيب  
لنعاون مع سائر الأمم الحرة لمصلحة الجميع ولخير الإنسانية العام .

ولذلك فهى تهيب بالشعب التونسى إلى التمسك بحقه الكامل فى  
السيادة والاستقلال وعدم الرضى بالحلول العرجاء التى لا تنزع غل العبودية  
من عنقه بل تزيد فى تمسكين خصمه من مقادته وتدعوه إلى التكتل  
والاتحاد المخلص فى جبهة متينة متماسكة تسمو عن جميع الأغراض  
والترعات إلا مصلحة الوطن العليا مثلما فعل ذلك فى مؤتمره التاريخى  
العظيم ليلة ٢٧ رمضان وإن فى استجابته لدعوتنا المخلصة الوسيلة الوحيدة  
لتحقيق حريتنا واستقلالنا .

عن اللجنة التنفيذية

صالح فرحات



## بيان

من سمو الأمير محمد عبد الكريم الخطابي

حول الوضعية الحاضرة في تونس

إن الظروف الحرجة التي نجتازها قضايا المغرب العربي تجعل لزاما علينا أن نبين في جلاء وحزم موقفنا من الحالة الراهنة في تونس ، وهي الحالة التي نجمت عن اشتراك الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد في الوزارة القائمة ، وقبوله التفاوض مع الفرنسيين بقصد إدخال بعض التغييرات على وضعية البلاد السياسية من شأنها — كما فعل — « أن تؤدي بعد قطع عدة مراحل غير محدودة إلى الاستقلال الداخلي » .

ففي ١٧ أغسطس من السنة الماضية تألفت الوزارة الحالية في تونس من ستة من الوزراء التونسيين وستة آخرين من الفرنسيين ، وشارك فيها الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد بوزير واحد ، وكان مفهوما عند الجميع — حسب البيانات الرسمية — أن الوزارة قامت على أساس الوضعية الاستعمارية المفروضة على البلاد ، وهذا ما أدخل الريبة في نفوس جميع الوطنيين لا في تونس وحدها ، بل في كافة أقطار المغرب العربي ، إذ أن البادئ التي تقوم عليها الأحزاب الاستقلالية المغربية ؛ والمواثيق التي تربط بينها ؛ وميثاق لجنة تحرير المغرب العربي التي تنطوي تحت لوائها — كلها تعتبر الأوضاع القائمة في أقطار المغرب أوضاعا استعمارية لا يجوز الاشتراك في الحكم على أساسها ، بل يعد نقصا لمبدأ الاستقلال الذي تنادي به هذه الأحزاب ؛ هذا علاوة على ما تمهدت به الأحزاب المشتركة في اللجنة من عدم الدخول مع الفرنسيين في مفاوضات لأجل

تحقيق بعض الإصلاحات الجزئية نظرا لما بينته التجربة في الأقطار الثلاثة من أن كل إصلاح لا يمكن أن يكون سلبا إلا إذا كان موجها من قبل الوطنيين أنفسهم ، وفي ظل حريتهم واستقلالهم . . .

لهذا فإن اشتراك الحزب الدستوري الجديد في الوزارة قوبل في كافة الأقطار المغربية باستياء عام ، وعدة نكسة إلى الوراء لا تتماشى مع ميثاق ايلة القدر الذي أمضته الأحزاب التونسية في ٢٣ أغسطس من سنة ١٩٤٦ ولا مع ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي ، ولا مع الوعي القوي العام الذي أصبح يؤمن بأن الأراضع المفروضة على بلاده أوضاع غير مشروعة وأن التخلص من ربقة لا يتأتى عن طريق الاشتراك في الحكم على أساسها ، ولا بالمفاوضة في تغييرات جزئية لا تقوم على أساس الاعتراف بالاستقلال التام أولا وقبل كل شيء .

ومع هذا الاستياء الذي أحدثته اشتراك الحزب في الوزارة الاستعمارية القائمة والبليلة التي أدخلها على أفكار المواطنين جميعاً ، فإننا لم نرد أن نسارع إلى إعلان موقفنا منه ، بل فضلنا التريث إلى أن تنجلي الحقائق بتمامها ؛ ونعرف بصفة خاصة موقف ممثل الحزب في الوزارة من نتيجة المفاوضات المزعومة ، بالرغم من أن تأليف الوزارة على أساس الوضع القائم ، ومشاركة الفرنسيين فيها كان وحده كافيا للحكم بأن المفاوضات التي ستقوم بها سوف لا تؤدي إلى أية نتيجة رضى عنها المطامع القومية .

وتابعت الشهور بعد ذلك « والوزارة التفاوضية » — كما أطلق عليها — لا تتقدم خطوة واحدة في سبيل تحقيق الأمانى الوطنية إلى أن حل فبراير الماضى فأعلن على الملأ أن الوزارة قد أمضت مع الفرنسيين اتفاقا يقضى بأن تكون الوزارة التونسية برئاسة وزير تونس إلا في حالة

الطوارئ فيتولى رئاستها المقيم العام الفرنسي ، على أن يكون تأليفها من ستة من الوزراء التونسيين ، وستة من الوزراء الفرنسيين . . . كما يشتمل الاتفاق على إدخال تغييرات أخرى في الإدارة التونسية تتعلق بتحديد نسب الموظفين التونسيين والفرنسيين بها ، وتوزيع اختصاصاتهم .

هذا هو كل ما أسفرت عنه المفاوضات المزعومة بعد ثمانية أشهر من تأليف « الوزارة التفاوضية » فتبين بذلك للرأى العام أكثر من ذى قبل فشل التجربة التى انزلق إليها الحزب ، وبات ينتظر من رجاله المسارعة إلى إنهاؤها ، والرجوع إلى السكفاح الصحيح لأجل تحقيق المبادئ الاستقلالية التى أقرتها لجنة تحرير المغرب العربى ، وارتبطت بها كافة الأحزاب الاستقلالية . ولكن الحزب بدلا من أن يستجيب لرغبة الأمة أخذ ينوء بهذا الاتفاق ، ويعتبره خطوة أولى تتبعها خطوات أخرى لتخليص « السيادة التونسية » ، فى حين أنه يعتبر لطامة للأمانى الوطنية ، لأنه يعترف للفرنسيين بحق « المشاركة » فى حكم تونس ، الأمر الذى يتنافى حق مع معاهدة الحماية نفسها ، فكيف يسوغ لحزب ينادى باستقلال البلاد أن يعترف للفرنسيين بهذا الحق ، ويعتبره خطوة أولى لتخليص السيادة التونسية ؟

لقد تكشف هذا الاتفاق عن النوايا الحقيقية التى يكنها الفرنسيون من وراء « سياسة المراحل » التى يطلبون من الوطنيين قبول الاشتراك فى الحكم على أساسها . فهى لا ترمى إلى تحقيق استقلال البلاد ، ولكن إلى تمويق هذا الاستقلال عن طريق تضليل الرأى العام بقبول الوطنيين المكافئين لكراسى الوزارة ، ورضاهم عن « إصلاحات » مدخولة ينومون بها ، ويغفون خطرهما على مستقبل البلاد .

ومع ذلك فإن الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد لم يقدّر أي وزن لهذا الخطر ، وظل مشتركاً في الوزارة القائمة ، ومتشبثاً بالاستمرار في « التجربة » التي أخفقت أكثر مما كان صفوف الأمة المغربية ، كما عرض وحدة الشعب التونسي المكافح إلى التصدع وتشتيت الجهود ، وجعل الهيئات الوطنية تنصرف إلى التنازع ، والتناحر فيما بينها في وقت هي أحوج ما تكون فيه إلى التكتل ، وتوحيد الكلمة لمواجهة المعتدي الفاسد .

لهذا كله فإننا نعلن استنكارنا للمشاركة الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد في هذه التجربة ، ونعتبر هذه المشاركة إخلالاً بميثاق لجنة تحرير المغرب العربي ، واعترافاً بأوضاع لا تقرها ، كما نعلن معارضتنا الشديدة لما أسفرت عنه هذه التجربة لمنافاته للأمان الوطني ، ومساسه بجوهر السيادة التونسية التي يجب أن تكون من حق التونسيين وحدهم لا يشاركهم فيها غيرهم . وندعو الحزب إلى سحب ممثله فوراً من الوزارة والرجوع إلى ميدان الكفاح الصحيح على أساس المبادئ الاستقلالية التي أقرتها اللجنة ، وارتبطت بها الأحزاب في كافة أقطار المغرب العربي كما أننا ننبه الحزب إلى أن استمراره في هذه التجربة سوف لا يقتصر خطره على تونس وحدها ، بل سيلاحق القطرين الشقيقين : الجزائر ومراكش أيضاً ، وإنه الآن أمام مسئولية كبرى هي مسئولية المحافظة على كيان الحركة الاستقلالية في أقطار المغرب العربي كله ، وعدم تعريضها إلى التصدع والانهيار بسبب تحويل اتجاهها ، والإخلال بميثاقها ، وتعويض وحدة التضامن فيما بينها إلى التمزق والانحلال .

وبهنا أن نؤكد أن لجنة تحرير المغرب العربي التي ينطوي تحت

لوائها جميع الأحزاب الاستقلالية المغربية لا تتحمل أية مسئولية في السياسة  
التي ينتهجها هذا الحزب ما دامت تخالف مبادئ ميثاقها ، كما تنبأ من  
أى عمل يصدر عنه ما دام لا يرجع إليها لمعرفة رأيها مقدما حسبما ينص  
عليه ميثاقها .

« التوقيع »

محمد عبد الكريم الخطابي

القاهرة في ٨ شوال سنة ١٣٧٠ .

الموافق ١٢ يولييه سنة ١٩٥١ .

## بيان

من الأستاذ برفس الربى

مدير مكتب المغرب العربى بدمشق وأحد أقطاب حزب الدستور الجديد  
حول التطورات الأخيرة فى تونس

فى الوقت الذى ينهار فيه صرح الاستعمار فى آسيا وتنزل الأرض  
بمواقفه الأفريقية وتتخفى بقية الشعوب المغلوبة على أمرها لاغتنام الفرص  
التي تخلفها الظروف فتحطم قيود الاستعمار وتفك سلاسل العبودية .

وفى الوقت الذى يصبح فيه شمال أفريقيا خطاً أساسياً لحرب مقبلة  
ومركزاً استراتيجياً مرموقاً من العسكرين المتقابلين مما يتيح لأهله فرصاً  
مواتية تمكنهم من إفسكاك حريتهم واستقلالهم وظرفاً مناسباً يساعدهم على  
خلق قوة تنافس دوراً أصيلاً فى سياسة الحوض العربى والبحر الأبيض المتوسط .  
وفى الوقت الذى استطاع الوطنيون أن يحطموا الستار الحديدى  
المضروب حول المغرب ويرفعوا صوت بلادهم المكبوت عالياً فى أنحاء  
العالم ويكونوا لقضيتهم أنصاراً فى كل مكان .

وفى الوقت الذى غدا فيه الصراع القائم بين سلطات الاستعمار  
والحركات الاستقلالية فى تونس والجزائر ومراكش محل اهتمام دول  
العالم ومثار عطف الشعوب المناضلة فى سبيل الحرية .

وفى الوقت الذى تزحف فيه الحرية على الحدود الشرقية التونسية  
ويستعد الشعب الليبى الشقيق لممارسة استقلاله فى عام ١٩٥٢ .

وفى الوقت الذى كانت فيه الجامعة العربية تعد عدتها لعرض قضية  
تونس وبقية قضايا المغرب العربى على هيئة الأمم المتحدة .

وفي الوقت الذي كان مقدراً أن يكون لتونس دوراً رئيسياً في النضال القومى لتحرير بلاد المغرب لموقعها الجغرافى من هذه البلاد والوعى المنتشر بين أهلها مما يدفع بالقائمين على حركتها الوطنية على زيادة رص الصفوف فى الداخل وإحكام خطط التنظيم والعمل الموحد للحركات الاستقلالية فى المغرب العربى ومواصلة النضال بجانب الاستعداد للطوارئ وأخذ الأهبة للتطورات .

فى هذا الوقت الذى تهيأت فيه الفرص وتكامل فيه الشعب بجميع طبقاته حول الحركة الوطنية وتكامل فيه استعداده للمقاومة الجدية كنتيجة لتجارب سبعين عاماً فى النضال واستعد للوثبة الحاممة التى تطوح بالاستعمار وتزعج البلاد من مساوىء الاحتلال والحكم الأجنبى فوجئ العالم العربى بمشاركة بعض زعماء حزب الدستور فى وزارة مختلطة من التونسيين والفرنسيين على الأسس التى حددتها المقيم العام الفرنسى فى خطبه وبلاغاته وهى : ( تناقص فى تشكيل وزارة مختلطة تقوم بمهمة المفاوضات وإجراء إصلاحات تنهى بالبلاد على مراحل متتالية إلى الاستقلال الداخلى وتشريك التونسيين بصورة تدريجية فى شؤون بلادهم بشرط المحافظة على الحقوق المكتسبة للفرنسيين وضرورة التعاون الفرنسى التونسى القائم على الوضع الجغرافى والمصالح المشتركة واعتبار البحر الأبيض لا يقيم حاجزاً بل يوحد بين فرنسا وتونس . وأكد المقيم العام عدم إمكانية تصور مستقبل تونس بدون إعانة فرنسا وحضورها الدائم وحذر التونسيين من التطلع لما وراء ذلك ومن التمسك — بما سماه — القوميات الضيقة أو البائدة .

إن هذه الظاهرة الغريبة التى تبدو فى شكل تحول خطير فى الانحياز

القوى في تونس قد أعطت الرأي العام الخارجي صورة غير صحيحة عن مدى انتشار الوعي في تونس وعن صدق نضال حركتها الوطنية وأثارت استياء عميقا في جميع الأوساط الوطنية العربية في المشرق والمغرب على السواء فلم تنالك هذه الأوساط عن إبداء حيرتها في تفسير الحافز الذي دفع ببعض قادة الدستور الجديد إلى التراجع عن خطة النضال المغربي الموحد التي صار عليها الحزب في الماضي إلى الانسكاس في حدود القطرية الضيقة والانحراف عن الأسلوب النضالي الصحيح إلى الأخذ بالأساليب الضعيفة الفاشلة والتنكر للبادئ الاستقلالية والمواثيق القومية إلى التورط في المفاوضات على أساس الحماية وقبولها كأمر واقع والمشاركة في الحكم الاستعماري مع السلطات الأجنبية والدخول في وزارة محدودة الصلاحيات تخضع قراراتها لتأشير الكاتب العام الفرنسي ورئيس مجلسها المقيم العام .

والحق أن المنتبِع لسير الحوادث الجارية في تونس يرى أنه لا الحزب الدستوري كحركة مقاومة ولا الشعب التونسي المناضل يمكن أن يحمل عليهما تبعات التطورات الأخيرة في الاتجاه الجديد فالشيء بأغليته الساحقة وفي طليعتها شبابه الواعي يستنكر الاتجاه الجديد ولا يقره ويصر في تصميم وعزة على مواصلة النضال على الأسس التي قررها ممثلوه في المؤتمرات الوطنية وهي أولا المؤتمر الوطني المنعقد في تونس في ٢٣ أغسطس ١٩٤٦ وثانيا مؤتمرا المغرب العربي المنعقد في القاهرة في ٢ فبراير ١٩٤٧ وثالثا ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي .

وجميع هذه المواثيق تنص على إلغاء نظام الحماية المفروض بالقوة على البلاد وإعلان الاستقلال التام والجلء والانضمام إلى الجامعة العربية وتمنع



بصفة بآنة الدخول فى مفاوضات مع سلطات الاستعمار على غير أساس  
الاستقلال . والحزب الدستورى الجديد كان طرفا فى هذه المؤتمرات  
الوطنية وتبنى مقرراتها واعتبرها ميثاقا له يسير بهديه ومبادئ أصوله  
لا تقبل التأويل ولا يجوز الانحراف عنها بحال .

ولكن الذين يتحملون تبعه التطورات الأخيرة هم بعض أعضاء  
الديوان السياسى للحزب ممن أسند بهم القروى وتوهموا أن ما يتمتع به  
بعضهم من شعبية يغولهم حق التصرف فى مقدرات الشعب بما توحى به  
انفعالاتهم الآنية وأهواؤهم الشخصية دون تقييد بالمبادئ والمواثيق  
والأوضاع الحزبية ودون حاجة إلى الرجوع إلى المؤتمرات التى ربطتهم  
بأهداف وقيدتهم بمواثيق فلم يتخرجوا أولا من الدخول فى مفاوضات  
أفرادية مع سلطات الاستعمار والتقدم إليها بمطالب رمت بطابع الضعف  
والتراجع والاستخذاء وأضافت إلى البلاد قيوداً جديدة تربطهما بصورة  
دائمة بمجلة الامبراطورية الفرنسية ولم يستنكفوا ثانيا من المشاركة  
باسم الحركة الوطنية الاستقلالية فى الوزارة المختلطة تحت الشروط التى  
وضعها المقيم العام وبذلك قلبوا الحزب عمليا من حركة مقاومة استقلالية  
إلى حزب تعاونى مع سلطات الاستعمار محاولين تسخير الحزب والمنظمات  
الشعبية لتأييد الوضع الحاضر وخدمة مصالح الوزارة الجديدة وانطلقت  
دعائهم أفضل الشعب وتوهمه بأن ( دخولهم فى الوزارة الحاضرة هو  
السييل الوحيد للمحافظة على السيادة التونسية وأن قبول فرنسا للدخول  
معهم فى المفاوضات — على أساس الحماية — كسب لتونس فى معركة  
الحرية . . . وإن مشاركة الحزب فى الحكومة المختلطة ضرب من  
ضروب الكفاح القومى ولون من ألوان البراعة السياسية المستوحاة

من عبقرية فذة لا يتمتع بها غيرهم من قادة الشعب المناضلة وأنهم بهذه العملية قد خطوا خطوة أولى في استرجاع السيادة التونسية ونقلوا الكفاح إلى داخل الحكم ليهيئوا للشعب استقلاله من أقرب طريق وليوفروا عليه النضال وتقديم الأضاحى وبذل الدماء .

وهكذا تبدل الخلفاء وتتغير المفاهيم وتنعكس قيم الأشياء فيصبح التنكر للبادئ الوطنية براعة في السياسة والتعاون مع المستعمر لونا من ألوان الكفاح القومي وهو منطق غريب لا يستساغ في صدوره من المستعمرين ولا يصح أن يخاطب به حق الشعوب البدائية .

إن عملية الاشتراك باسم الحزب في الوزارة المختلطة التي يلد لبعضهم أن يسميها ( حكومة المفق ) كان نتيجة لحطة استعمارية دبرت بلبيل وأحكمت أطرافها بمهارة لخدمة مصالح الاستعمار وتوطيد أقدامه في تونس ولإقضاء على الحركة الوطنية ولو لمدة من الزمن توقفت فيها السياسة الفرنسية - على عادتها - إلى أبعد حدود التوفيق وتورط فيها الديوان السياسي بتأثير بعض الخدوعين وذوى الوصالية فهم ليست خطوة للتدرج في استرجاع السيادة كما تقول الدعاية المضلة الخادعة بل هو رحلة حاسمة في دعم الحماية وإكسابها صفة المشروعية وخطوة جريئة في تقرير نظام السيادة المزيف والذوبان في الوحدة الفرنسية .

خطة بارعة خدمت فرنسا أجل الخدمات في وقت تنحدر فيه جيوشها وتتحطم قواتها العسكرية أمام صلابة الفتنامين بالهند الصينية وتخشى اندلاع ثورة لاهية في شمال أفريقيا خففت عنها حد الضغط وأمنت لها جانب الخطر الذي كانت تخشاه وفتحت أمامها آفاقا جديدة تستثيرها ضد الأمم القومية للاقطار الإفريقية المنكوبة باستعمارها ومكنتها من سلاح

أصابت به حركة النضال الموحّد للغرب العربي فعدت تتحداه متفرقة بعدما كانت فرائض الاستعمار ترتعد فرقا من مواجهة خمسة وعشرين مليوناً من العرب المغاربة الأشداء .

خطة بارعة طعنت الكرامة الوطنية والوجدان القومي في الصميم وتزلت بالمثل العليا والأهداف إلى ميدان المساومة سيكون من نتائجها زعزعة ثقة الشعب بنفسه وبقدرته على الكفاح وإخماد شعلة النضال فيه وتوجيهه وجهة خاطئة تحمله على الرضا والتسليم وترويضه على الاستكانة والرضوخ لأرب المستعمرين وهي إلى جانب ذلك تفوت على تونس فرصاً موافية في هذا الظرف الدولي المناسب وتجعل من العسر عليها الحصول على سند خارجي بعد الاتفاق بين حركاتها المقاومة والسلطات الاستعمارية .

وإزاء هذه التصرفات الطائشة المناقضة لأبسط المبادئ القومية والبعيدة عن الإدراك السياسي بعد خيبة الساعى والجهود التي بذلت طيلة ثلاثة أعوام لتلاقي وقوع الحركة الوطنية في كارثة واستجابة لما يمجته على الواجب كـ مسؤول في قيادة الحزب أعلن معارضته الشديدة لما قام به بعض الزملاء

وجاء ذكره في هذا البيان منددا بكل محاولة ترمى إلى ربط تونس بوحدة خارجة عن محيط وحدتها الطبيعية وهي وحدة الأمة العربية ومستنكراً بائسماً هذا النوع من العبقرية السياسية التي ابتدعت فكرة تجزئة السيادة وجعلت من حقوق الوطن موضوع مساومات ورضيت بخلق وضع جديد في البلاد يقوم على أساس الأمر الواقع وتوطيد الاستعمار واعتبار ما اغتصبه الفرنسيون بالقوة القاهرة من قبيل المصالح المشروعة والحقوق المكتسبة ما أكد بأن لتونس حقها الطبيعي في السيادة المطلقة

على أرض الوطن كحقها في الاستقلال والحرية والتفرد بالحكم والنفوذ .  
إن التصرفات الأخيرة التي قام بها بعض أعضاء الديوان السياسي قد  
كشفت عن نقطة تحول خطير في الاتجاه القومي في تونس تجلت بشكل  
واضح في مشاركتهم في الوزارة المختلطة وظهرت بوادرها في توجيه النضال  
وجهة خاطئة وحصره في الجزئيات بصورة أظهرت القضية الوطنية بمظهر  
نزاع محلي بين الشعب العربي في تونس والجمالية الفرنسية وأعطت لفرنسا  
صفة المرجع الأعلى والحكم في فصل النزاع بينما الواجب ينفض بترك النضال  
يتجه اتجاهه الطبيعي ضد النظام الاستعماري الذي تقوم على أساسه  
الامتيازات وضد سلطة الاحتلال التي تدعم امتيازات الفرنسيين بسلطانها  
السياسي ونحيمها بقواتها العسكرية .

وإن وجود فرنسا في تونس كان نتيجة لعدوان مسلح وحماية فرضت  
على البلاد فرضا وقامت على أسنة الحراب وقد قاومها الشعب التونسي  
بشورائه ونضاله وبذله الاموال والأرواح والدماء الزكية طيلة سبعين عاما  
فهو وجود عدواني لا يكسب المعتدى أي حق في البلاد المعتدى عليها  
ولا يلبث أن يزول بزوال الاستعمار الذي هو الآن في طريق الانهيار .

إن التطورات الأخيرة قد أثبتت بصورة لا سبيل معها إلى الشك أن  
نقطة الضعف في النضال التونسي تمكنت في صميم القيادة وأن ما أصاب  
القضية التونسية من الجحود والتراجع والانسكاس بالرغم عن تزايد  
الاستعداد الشعبي وتوافر الإمكانيات يرجع في حقيقته إلى فقدان القادة  
الكفاء على رأس الحركة الوطنية القادرين على الاستفادة من هذه  
القوة الشعبية النامية وتوجيهها وجهة صحيحة لتحقيق الأهداف الوطنية .

لذلك أدعو الوطنيين إلى المبادرة بحل هذه المشكلة الأساسية واتخاذ  
الإجراءات اللازمة لتجديد قيادة الحركة الوطنية وإبعاد المسؤولين في  
التطورات الأخيرة وتنظيم الحزب على أسس جديدة والتشبث بالمبادئ  
والمواثيق القومية وجعلها أساساً للانضال ومعبراً لصدق الوطنية ومقياساً  
لصحة الأمة .

يوسف الرويحي

عضو الديوان السياسي للحزب الدين التونسي  
ومدير مكتب المغرب العربي بدمشق

## لائحة مؤتمر الحزب الحر الدستوري الجديد

بعد أن وافق رجال الحزب الحر الدستوري الجديد مع كافة الأحزاب والنظمات التونسية على مقررات المؤتمر الوطنى العام خالفوا ما وقعوا عليه وتمهدوا به ودخلوا فى تجربة المفاوضات وشاركوا فى الحكم واعترفوا بالحماية وبحقوق فرنسا لم تخولها لها مهادنة الحماية . إلا أن هذه التجربة أخفقت وصفتهم اليد التى صاغوها فثار أتباع الحزب وعقدوا مؤتمراً لحزبهم لم ترض عنه فرنسا وكثير من الزعماء وقرر رجال هذا المؤتمر الرجوع إلى سياسة الكفاح والعمل على تحقيق الحق السكامل لتونس . تلك الحلول العادلة . أنصاف الحلول . بهذا المشاة الذى أصدره ذلك المؤتمر ووقعت على أثره الحوادث التونسية الدامية التى هى نتيجة حق الفرنسيين واندفاعهم للانتقام .

### نص لائحة المؤتمر

انعقد المؤتمر الدستورى الحارق للعادة فى جو من الحماس البالغ للظفر فى الحالة الراهنة وصادق بالإجماع على اللائحة التالية :

إن المؤتمر الحارق للعادة للحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد يوم ١٨ جانفى ١٩٥٢ برئاسة الزعيم الهادى شاكر .

بعد استماعه إلى بيانات ضافية عامة وتفصيلية حول سير القضية التونسية وتطوراتها قرر ما يلى :

حيث أن الحزب بعد مقررات المجلس الملى المتسع اتبع سياسة تعاون صادقة مع فرنسا على قاعدتى إنهاء الحكم المباشر وقود البلاد التونسية نحو استقلالها الذاتى .

وحيث أن الحزب إيضاحاً لإرادته في حل الأزمة السياسية المستعصاة  
وصوغ العلاقات التونسية الفرنسية في نطاق احترام السيادة التونسية  
وإجابة لما أظهرته فرنسا من استعداد طيب باستعداد أحسن منه قد  
أوفد كاتبه العام للاشتراك في حكومة تفاوضية .

وحيث أن الحزب بموقفه هذا تمكن من القيام بعمل مستمر في  
الداخل والخارج وحق في صلب الحكومة التونسية .

وحيث أن فكرة التسامح التي أقام الديوان السياسي<sup>(١)</sup> الدليل عليها  
مسمحت لقضية البلاد باستجلاب واغتنام عطف الرأي العام العالمي  
والديموقراطي وفي مقدمته الفكر العام الفرنسي الحر .

وحيث أنه من جهة أخرى أن المأمورية التفاوضية التي اضطلعت  
بها الحكومة التونسية لم تصل إلى أية نتيجة إذ اقتضت الحكومة  
الفرنسية على تبني مشتبهات شرذمة الرجعيين التي لم تنعظ بالأحداث .

وحيث أن جواب الحكومة الفرنسية على مذكرة ٣١ أكتوبر  
المنصرم يدل على التضارب البين بين وجهتي النظر التونسية والفرنسية .  
وحيث أن الخلاف المستعصى قد دفع بالحكومة التونسية إلى رفع  
القضية لدى مجلس الأمن لتعديل ذلك الخلاف .

وحيث اتضح من كل ما تقدم أن تحرير الشعب التونسي لا يمكن أن  
يتحقق في نطاق النظام الحالي .

وحيث تبين أن استقلال البلاد التونسية واسترجاع مبادئها لا يمكن  
أن يتأبنا بإصلاحات مجزأة وملفقة يقع إدخالها على النظام الحالي الناشئ عن  
المعاهدات وعملاً طرأ على هذه المعاهدات من خرق وتشويه .

---

(١) المكتب السياسي لحزب الدستور الجديد .

وحيث أن سياسة التعسف التي اتخذت في تطبيقها سلطات الحماية لن تجدها نفعا وسيكون نصيبها الفشل كسابقاتها .  
وحيث أن هذه السياسة العمياء إنما ستكون نتيجتها عكس ما قصده مكنونها .

وعليه فال مؤتمر محق في مطالبته بإعادة النظر في العلاقات التونسية الفرنسية من أصلها ونظرا لتطور العالمى بدعوى المؤتمر الديوان السياسى للقيام بكل عمل من شأنه أن يؤدي إلى مراجعة هاته العلاقات .

ويؤكد المؤتمر أن تسنى التعاون الودى والشمر بين البلادين فى الميادين الثقافية والاقتصادية والدفاع إلا بانتهاء الحماية واستقلال البلاد التونسية وإبرام معاهدة ود وتحالف على قدم المساواة .

ويؤكد المؤتمر لصاحب الجلالة الملك الأعظم سيدنا ومولانا محمد الأمين الأول كامل تعلقه وإخلاصه .

كما حدد المؤتمر ثقته فى الديوان السياسى لمواصلة الكفاح التحريرى وهو الهدف الذى يرمى إليه الحزب منذ تأسيسه .

ويرفع المؤتمر أشد احتجاجاته ضد الاعتداءات التعسفية التى سلطات على رئيس الحزب المجاهد الأكبر الأستاذ الحبيب بورقيبة ومدير الحزب الزعيم الأستاذ المنجى سليم وعدد كبير من أركان الحزب .

والمؤتمر يتبرأ من كل مسئولية النتائج الوخيمة لهذا العمل التعسفى .

ويؤكد تضامنه مع المسيرين والوطنيين الذين أصابهم هذه الأعمال التعسفية

وفى الختام يؤكد المؤتمر عزم الشعب التونسى على تحقيق مبادئ

دستور هيئة الأمم المتحدة بكل مآلديه من وسائل سواء فى ميدان

الديموقراطية وحقوق الفرد والمجموع أو فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية

أو فى ميادين السلم والحرية والتعاون الأسمى الصادق .



## قانون عهد الأمان

### أو الدستور التونسي ووثيقة حقوق الإنسان

نص الدستور التونسي الذي أعلنه ملك تونس « محمد باي » في ٢٠ المحرم ١٢٧٤ — ١٠ سبتمبر ١٧٥٨ وأقسم على احترامه وأوف لا تصح ولاية ملك على تونس إلا بعد انقسم على احترامه أيضا .

القاعدة الأولى : — تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان أباالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرومة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة إلا بحق يوجب به نظر المجلس الشورى ويرفعه إلينا ولنا النظر عليه في الإمضاء أو التخفيف ما أمكن أو الإذن بإعادة النظر .

القاعدة الثانية : — تساوى الناس في أصل القانون والأداب المرتب أو ما يترتب وإن اختلف باختلاف الكمية بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحط على الحقير لحقارته ويأتى بيانه موضحاً .

القاعدة الثالثة : — التسوية بين السلم وغيره من سكان الأيالة في استحقاق الإنصاف لأن استحقاقه بوصف الإنسانية لا لغيره من الأوصاف والعدل في الأرض هو الميزان المستوى يؤخذ به للحق من المبتطل والضعيف من القوى .

القاعدة الرابعة : — أن الذمى من رعيتنا لا يجبر على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانته ولا تتمن مجامعهم ويكون لهم الأمان من الإذابة والامتهان لأن ذمتهم تقتضى أن لهم مالنا وعلهم ما علينا .

القاعدة الخامسة : — لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ومصلحته نعم المجموع ولا بد للإنسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على

أهله فلا تأخذ العسكرية إلا بترتيب وقرعة ولا يبقى العسكري في الخدمة أكثر من مدة معلومة كما نحرره في قانون العسكر .

القاعدة السادسة : — أن مجلس النظارة في الجنايات إذا كان الحكم فيه بعقوبة على أحد من أهل الدمة يلزم أن يحضره من نعيته من كبارهم تأنيساً لنفوسهم ورفعاً لما يتوهمونه من الحيف — والشرعية توصى بهم خيراً .  
القاعدة السابعة : — إننا نجعل مجلساً للتجارة برئيس وكاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا أحيانا الدول للنظر في نوازل التجارات بعد الاتفاق مع أحيانا الدول المظام في كيفية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس كما يأتي إيضاح تفصيله قطعاً للشعب الخصام .

القاعدة الثامنة : — أن سائر رعايانا من المسلمين وغيرهم لهم المساواة في الأمور العرفية والقوانين الحكمية لا فضل لأحد على الآخر في ذلك .  
القاعدة التاسعة : — تسريح التجار ليس من اختصاص أحد بل يكون مباحاً لكل أحد ولا تتاجر الدولة بتجارة ولا تمتع غيرها منها وتكون العناية بإعانة عموم المنجر ومنع أسباب تعطيله .

القاعدة العاشرة : — أن الوافدين على أياالتنا لهم أن يحترفوا بسائر الصنائع والحدم بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتي يمكن أن ترتب مثل سائر أهل البلاد لا فضل لأحد على الآخر بعد الانفصال مع دولهم في كيفية دخولهم تحت ذلك كما يأتي بيانه .

القاعدة الحادية عشر : — أن الواردين على أياالتنا من سائر أتباع الدولة لهم أن يشتروا سائر ما يملك من الدور والأجنة والأرضين مثل سائر أهل البلاد بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتي ترتب من غير امتناع ولا فرق في أدنى شيء من قوانين البلاد . وتبين بعد ذلك كيفية السكنى بحيث يكون المالك الأول عالماً بذلك وداخلاً على اعتباره بعد الاتفاق مع أحيانا .

## النص الكامل لمعاهدة باردو

التي فرضتها فرنسا على تونس ووقعها محمد الصادق باي

في ١٢ مايو سنة ١٨٨١

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس ، لما كان من  
غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث فلاقل كالتى حصلت أخيراً على حدود  
الدولتين وبسواحل المملكة التونسية ، وأن يحكما علاقات ودادهما  
القديم وروابط حسن الجوار ، فقد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها  
تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين - وبناء على ذلك فإن نخامة  
رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بربار نائباً مفوضاً من  
طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباي الماعظم على البنود الآتية :

البند الأول : أن معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات  
الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع  
تأكيداً وتجديداً .

البند الثانى : لأجل تسهيل القيام بالأجراءات التى يتحتم على دولة  
الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذى يقصده الجانبان العاليان  
المتعاقدان ، قد رضى سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية  
المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل .  
ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطانان الفرنسية والتونسية وتقرران  
معاً بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب  
الأمن العام .

البند الثالث : تتعهد الجمهورية الفرنسية بئذ مساعدتها المستمرة  
لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعيث  
بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات  
المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية .

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام  
تسكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة  
بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي  
تهم الجانبين .

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون  
لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومعالجها وفي  
مقابل ذلك يلتزم سمو الباي ألا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية من دون  
إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها .

البند السابع : تحتفظ الدولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي  
لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالى للمملكة التونسية من شأنه الوفاء  
بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائئى المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حرية على القبائل العاصية بالحدود  
والسواحل ويتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها في اتفاق يعقد فيما  
بعد وتسكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطار

الجزائر من تهريب الأسلحة والذخائر ، فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراس الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن .

وكتب ياردو في ١٢ مايو سنة ١٨٨١

الإمضاء

محمد المعادق باي — الجنرال بريار

## نص اتفاقية المرسى

المنعقدة في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقاً لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر مايو سنة ألف وثمانمائة وواحد وثمانين وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه توثيقاً لعرى المودة بين العاهرين اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية في ذلك مسيو بايار بولس كامبول وزيره المقيم بتونس الحامل لنيشان الاجيئون دونور صنف أوقيسيه ونيشان الافتخار العهد من الصنف الأكبر . . الخ فقدم وزيره المشار إليه أوراق اعتماد له لعقد الاتفاقية المحددة في البنود الآتية :

البند الأول : لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها تكفل بادخال الإصلاحات الإدارية والعربية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها .

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضاً يعقده سمو الباي لتحويله أو لدفع الدين الموحد البالغ مائة وخمسة وخمسين ألفاً - ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط المواتقة لذلك وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضاً في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية .

البند الثالث : ينحصر لسمو الباي المعظم من مداخل المملكة :

( أولا ) المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذى ضمته فرنسا .  
( ثانيا ) مخصصات سمو الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية  
أى مليون ومائتى ألف فرنك وما بقى من ذلك يعين لمصاريف المملكة  
ودفع مصاريف الحماية .

البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكاملة للعاهدة المعقودة فى ١٢  
مايو سنة ١٨٨١ فى ما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل ولا تتغير بها  
الأنظمة التى سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحرية .

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية  
للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم فى أقرب فرصة  
ممكنة وإبذانا بصحة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بخاتميهما .  
وكتب بالمرسى فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

الإمضاء

على باي - بولس كامبول

## مطالبنا

هذه المطالب التي قدمها الحزب الحر الدستوري القديم بواسطة وفده الذي رأسه المرحوم الشيخ عبد العزيز النعالي لمؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩ وضمها كتابه الشهير « تونس الشهيدة » وهي أول مطالب قدمت في طرق تونس بعد الحرب العالمية الأولى .

إذا صح ما تدعيه الحكومة والبرلمان الفرنسيين وما تعلنه معاهدات الحماية من أن الوصاية المفروضة على بلادنا ليس لها إلا هدف واحد يرى من كل غرض وهو أن ترتفع بنا إلى ( مستوى الشعوب القادرة على حكم نفسها بنفسها ) فإن على فرنسا واجباً خطيراً لا ينبغي أن تتردد في النهوض به وهو تعديل النظام الذي نخضع له تعديلاً حاسماً ، ذلك النظام الذي لم يكتب له البقاء حتى اليوم إلا على حساب كرامتنا — ولم يبق إلا على الضنط والظلم والإرهاب وهي الوسائل المألوفة التي لا مفر عنها لكل نظام أقيم على العنف والظلم .

إن الشعب التونسي الذي يعرف حقوقه قد تفتحت عيناه على ضوء المبادئ والمثل التي غمرت العالم المتمددين ، وهو يطالب بتغيير حاسم في نظام حال بينه وبين بلوغه أمانه ودخا طويلاً من الزمان ، إنه يطالب الشعب الفرنسي بأن يرد له ثمرة انتصاراته التي نالها بشق الأنفس ، يطالب بحرياته وبنظامه الدستوري القائم على المسؤولية والفصل بين السلطات .

وإنه لمن عجائب الأمور أن تدافع فرنسا دفاعاً حاراً عن الشعوب



الضعيفة المضطهدة من دول أخرى بينما لا تزال هناك أم تعاني الأمرين من حكمها .

إن خير برهان تقدمه إلينا على صدق دوافعها الإنسانية هو إقرار حرياتها العامة المضيعة وتطبيق المعاهدات التي تربطنا بها نصا وروحا حتى لا تكون هذه المعاهدات حبرا على ورق .

إننا لنذكرها واجبها نحونا ، هل نذكرها بخمسة وأربعين ألفاً من قتلانا وجرحانا في الحرب من مجموع المحاربين البالغ عددهم خمسة وستين ألفاً وهبوا أرواحهم لحماية فرنسا في ساعات الهزيمة المظلمة ، ولكننا نذكرها فحسب بأنها في الوقت الذي تعد فيه الشعوب الواقعة تحت سلطانها بالخلاص ونعبر لها عن رغبتها في تحريرها — وهي وعود أفلاطونية لا رجاء فيها — نذكرها بأن إيطاليا التي شعرت بتطور الأفكار والعقل والمعنويات بين شعوب العالم قد بدأت تعمل فتمنحت طرابلس وهي تتمتع بالحكم الذاتي نظاما يكفل لها العدالة والحرية ، ومع ذلك فنحن لا نصدق أن الشعب الفرنسي قد أنكر مبادئه أو أنه قد تنكر على هذا النحو القطيع لكل ماضيه في الثورة من أجل تحقيق الحرية المقدسة للأفراد والجماعات على السواء .

وإننا لنبسط له مطالبنا واثقين ثقة وطيدة من أن تحقيقها في القريب العاجل سيكون علاجا لما تقاسيه من عذاب لا يعتمل . هذا وما من فكرة عن كراهية الأجانب نخطر ببالنا أو تردد في نفوسنا ونحن نضع على رأس مطالبنا :

١ — أن يعتبر تونسيا وأن يتمتع بكافة حقوق المواطن التونسي

وواجباته إذا رغب في ذلك - كل من ولد أو أقام عشر سنوات متواصلة  
ويعرض إرادته على أرض تونس .

٢ - أن تكفل الحرية الشخصية كفالة تامة لا يجوز عليها الاستثناء  
إلا في الحالات القانونية التي يترك تقديرها لمحاكم القانون العام .

حرية العمل .

حرية الاجتماع .

حرية الرأي .

حرية النشر .

حرية التنظيم .

أن لاتمس البيوت والممتلكات بسوء وبذلك يلغى هذا الإجراء  
النشاذ الذي تتبعه الحكومة في تفتيش البضائع والممتلكات أو مصادرتها .  
أن يتساوى الجميع أمام القانون وأمام المحاكم العامة ، وبذلك تقضى  
ويلغى الإعفاء من الضرائب الجمركية فيساهم كل بقدر طاقته ومملكاته  
ودخله في الصالح العام دون تمييز في الجنس أو الوطن .

أن يكون لكل تونسي مهما تكن جنسيته أو ديارته التي ينتسب  
إليها الحق في الالتحاق بالوظائف العامة على اختلافها والمباراة والكفاءة  
والاستحقاق وحدهما .

أن يكون للحكومة التونسية الحق في إلحاق الأجانب في وظائفها ،  
على أن تحتفظ للفرنسيين بالأولية في الانتفاع بالمصالح العامة .

أما الأجانب فيهم يحكم أعمالهم ووظائفهم مسؤولون أمام هيئات  
القضاء التونسية .

٣ - تنظيم السلطات العامة :

أن تكون السلطة التنفيذية ورائية في الأسرة الحاكمة وأن يختار من بين أعضائها أكبرهم سناً وذلك وفقاً للقواعد المنبئة في المملكة .  
أما الأمر الذي يتولى شئون الحاكم والذي يجمع في يديه كل مميزات السلطة التنفيذية . من سلطة تنظيمية وتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية ، ومن حقه في منح الرتب فيكون مسئولاً أمام المجلس الأعلى عن الأعمال التي تتم في أثناء مباشرته لوظيفته وهذه المسئولية تشمل الوزراء الذين يجب عليهم أن يستقيلوا إذا ما سحب المجلس الأعلى ثقته منهم .

والسلطة التشريعية يتولاها المجلس الأعلى الذي يتألف من اثنين عضواً عن المواطنين التونسيين يعين رئيس الدولة عشرة منهم ، وينتخب الشعب باقي الأعضاء لمدة أربع سنوات وذلك في انتخاب يجري على نطاق واسع .  
وتنتخب هيئة الجمعية العامة لمدة عام واحد على أن يعاد انتخابها ، وتكون هيئة المجلس الأعلى دائمة ويتفرع من هذا المجلس هيئة استشارية ينتخبها المجلس الأعلى نفسه ، وتنهض بالمهام العامة كإعطاء الرأي لرئيس الدولة أو للوزراء إذا طلب منهم إبداء الرأي في الأمور التي لا تستوجب ضروره اجتماع المجلس الأعلى وإعداد المسائل التي يجب أن يترك البت فيها للمجلس الأعلى وتعيين مواعيد الجلسات .

ويتمتع أعضاء الهيئة الاستشارية بالحصانة البرلمانية خلال مدة انتخابهم وللسلطة التنفيذية أن تضع القوانين بالاتفاق مع المجلس الأعلى .  
ولرئيس الدولة أن يوقع القوانين التي تصبح نافذة بعد نشرها في الجريدة الرسمية للدولة ، ويجب أن يتم هذا النشر في الشهر التالي لغرضها .

ويناقش المجلس الأعلى الأمور العامة والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام ويناقش في كل عام الميزانية والضرائب وذلك في حدود ما تسمح به الالتزامات والقواعد الدولية (١) .

٤ — أما مراكز الإدارة المالية ( العامل ) والقرى والمدن التي يجب أن تأخذ بنظام البلديات والقبائل فينبغي أن تكون لها جميعاً شخصيتها المعنوية وأن تزود بمجالس قيادة مستقلة منتخبة يرأسها القائد ( العامل ) .  
وينتخب العمدة لرئاسة المجالس الأخرى .

٥ — إنشاء نظام تشريعي ذو سلطة قضائية مستقلة مئة في جميع مراتبها ودرجاتها . إن العدالة يجب أن تكون صادرة عن السيادة التونسية .

ونحن نطالب بإعادة تنظيم المحاكم التونسية وخاصة ( الشرعية ) وهي محكمة ثابتة للقانون العام على أسس إدارية سليمة عادلة ، ويستثنى من ذلك محاكم الشريعة الإسرائيلية وفرنسية التي يجب أن تنظر في الأحوال الشخصية المسلمين واليهود والأوربيين على التسامح .

إلغاء المحاكم الاستثنائية ووضع نظام كامل بالأوامر ونشره رسمياً بلا إبطاء .

٦ — حرية التعليم :

أن يكون التعليم في المرحلة الأولية إجبارياً للأولاد وأن يكون باللغة العربية ، ويصبح تعليم اللغات الأجنبية إجبارياً في المراحل الثانية والثالثة على أن تكون لغة الفرنسية الأفضلية على غيرها من اللغات .

الترجى في إنشاء مدارس التعليم الثانوي والصناعي والعالي والمهني وذلك كما اقتضت الحاجة لإنشائها .

إنشاء مدرسة عالية من معلمين تونسيين وذلك لتوطيد نظم  
التعليم العربي .

جمع مبالغ وافرة من المال بنفق منها على معاهد تتولى أمور التربية  
العقلية والحرفية والاهنية للشعب ، وأن تخصص ربيع سنوي للشبيبة التونسية  
البعثة إلى جامعات أوروبا .

٧ — مسح الأراضي والإبقاء على نظام المال العقاري المنصوص  
عليه في معاهدة « تورنس » الاعتراف لقبائل بحق الملكية للأراضي  
التي تعيش عليها .

تغيير نظام المحاكم المختلطة وتحويلها إلى محاكم مؤلفة من قضاة  
حقيقيين لهم الاستقلال الكافي وأن يكون المرجع في أحكامهم دائماً إلى  
جهة الاختصاص وهي المحاكم الشرعية وهي الهيئة التشريعية الوحيدة  
المختصة بمسائل الملكية . وأن يشترك التونسيون على قدم المساواة مع  
الأجانب في شراء أراضي الدولة .

أن يحال بين الحكومة وبين التدخل في المنشآت الاقتصادية الخاصة  
بالأفراد إلا إذا كان المقصود من التدخل الإشراف عليها لحمايتها وتشجيعها  
وذلك من الصفات الطبيعية المألوفة من حكومة تدرك وظيفتها  
إدراكاً سليماً .

أن يكون من أول ما يعنى به النشاط الإداري هو إصلاح نظام الري  
والدعاية وتعميم الأساليب النافعة للصالح العام . تنظيم الثروة القومية من  
زراعة وتجارة وصناعة وتشجيع التبادل .

٨ — تعميم الأعمال التي تهدف للصالح العام في البلاد حيث تقضى

الضرورة بالقيام بها على أن تراعى في ذلك المصالح الاقتصادية وحدها  
فلا يكون الغرض منها منفعة شخصية لطبقة معينة من السكان .  
٩ — أن يكون لطوائف العمال والموظفين والصناع والمستخدمين  
الحق في تأليف نقابات مهنية وأن يكون لهم حق الإضراب  
عن العمل .

١٠ — أن تشرع قوانين اجتماعية تهدف إلى حماية الطفل  
والمرأة والعجائز وأن يصلح من نظام المساعدة والإحسان والإغاثة .

## ميثاق المؤتمر الوطني العام

الذي أجمعت عليه ووقعته نواب الأحزاب والهيئات التونسية

إن المؤتمر الوطني التونسي المنعقد في ٢٦ من رمضان المظم عام ١٣٦٥ الموافق ٢٣ أغسطس ١٩٤٦ - بعد أن درس حالة البلاد السياسية واستمع لمختلف الخطباء صادق بالإجماع على المريضة التالية :

حيث أن البلاد التونسية كانت قبل سنة ١٨٨١ دولة ذات سيادة مرتبطة بالخلافة العثمانية برابطة ووحية أكثر منها بسياسة وحيث أن سيادة البلاد معترف بها من جميع الدول وقد أبدتها المعاهدات العديدة التي أبرمت مع الدول الأجنبية .

وحيث أن فرنسا التي كانت تؤيد نظرية استقلال البلاد التونسية لدى الحكومة العثمانية قد فرضت على تونس معاهدة وقع عليها الأمير الصادق باي تحت الضغط ولم يصادق عليها الشعب .

وحيث أن معاهدة باردو لم تكن لفصل البلاد التونسية عن المجموع الدولي ولم تبلغ سيادتها الخارجية والداخلية .

وحيث أن الحماية قد استجالت بعد مضي خمس وستين سنة إلى نظام استغلالي استعماري يجرد به الحامي المحمي من سيادته ومن خيراتنه تجريداً منظمًا في حين أن مفهوم معاهدة باردو واتفاقيات المرسى ومنطوقهما يقضيان بأن تكون الحماية نظاماً وقتياً شبيهاً بوساطة بسيطة .

وحيث أن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة وحلت محل الدول المحمية في مباشرة السيادة والتصرف في الشؤون العامة .

وحيث أن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية التي هي حق خاص لاسمو الملك حتى أصبح حضرته شبيهاً بموظف شرفي سامي مضغوط على حريته الشخصية كما أن وزراء الدولة التونسية الذين نزلوا بهم إلى لقب وزراء سمو الباي صاروا مجرد شخصيات تزيين المحافل وكما أن العيان أصبحوا أعواناً يهذون أمر الراقبين الفرنسيين وكذلك نزلت في جميع البادين الأخرى سلطات جميع الموظفين التونسيين وأنسدت لموظمين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم في غالب الأحيان سالتين من الطمن .

وحيث أن تمثيل الجالية الفرنسية بتونس في البرلمان الفرنسي اعتداء جديد على السيادة التونسية ونقص خطير لأساس الوضعية الدوائية للحماية .

وحيث أن فرنسا بعد ما التزمت علانية بحماية شخص الباي وعائلته قد خرقت المعاهدات مرة أخرى نظمت عنوة ملك البلاد الشرعي المنصف باي متعدية على القواعد الأصولية للدين الإسلامي .

وحيث أن هذه الاعتداءات قد نشأت عنها نظام إداري مضطرب لا هو إلحاق ولا هو حكم ذاتي وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية وتلاشت فيه المشاويات .

وحيث أن الدولة الحامية سلسلت منذ بداية عهد الحماية سياسة تفقير الأهلى بتجريدته من أخصب أراضيه ومنح الموظفين ( وجاههم فرنسيون ) أكثر من ثلثي ميزانية لا مراقبة عليها مستمدة من نظام جبائي مبني على انعدام لا الثروة وبإخضاع البلاد التونسية لسياسة مالية جمركية وتجارية مضرّة بالاقتصاد التونسي بدون أن تفيده في مبادلاته مع البلاد الأجنبية .



وحيث أن هذه السياسة كانت نتيجة سياسة تعمير البلاد بالفرنسيين من معمرين وموظفين ومن طريق التجنيس الذي بعد أن فتح في وجه التونسيين والمالطيين والروس الملوكين من أتباع ( فرانجيل ) واللاجئين الأسبان صار يستميل الإيطاليين حتى اليوم لتسوية عدد المواطنين الفرنسيين بالنسبة لعدد التونسيين بعد تحرير البلاد من صفتها التونسية .

وحيث أن الإسراف المالي الذي أوجده هذا التعمير الفرنسي الجائر قد أعجز الحماية عن الوفاء بواجباتها الاجتماعية نحو المسلمين في ميادين الخبز والسكنى والصحة العامة والتعليم .

وحيث أن ذلك أدى بالدولة إلى إهمال كل ما يتعلق بتحسين حالة الأفراد والاعتناء بمصالح رأس مالية متفوقة ولم تقم برسالها التمدينية التي يحاولون من أجلها تبرير نصب الحماية على البلاد .

وحيث أن التونسيين قد حرموا في بلادهم من الحريات الأولية حريات النفس والكبر والنشر والقول والاجتماع والتجول حتى أن الخمس والستين سنة التي مرت على الحماية قضى منها التونسيون أكثر من عشرين سنة تحت الحكم العسكري العرفي والباقي تحت رقابة البوايس .

وحيث أنه فيما يخص الأمن قد نكثت الدولة الحامية عهددها بتسليمها البلاد لدول المحور بينما كان المحميون يدافعون دائماً عن قضية فرنسا وقضية حلفائهم ويبذلون دماءهم في هذا السبيل .

وحيث أن التذخيرات البشرية والمساهمات في الجهود الحربية اللتين بذلتها الأمة التونسية واللتين تنوسيتا بعد الحرب العالمية من شأنهما أن يستوجبا إلغاء الحماية وتحرير البلاد التونسية .

وحيث أن معاهدة باردو نصت على أن الحماية في جوهرها نظام وفق

وأن مصالح الفرنسيين الناجمة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن لها بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستقرار .

وحيث أنه لا يمكن من جهة أخرى لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة في تقرير مصيره بكامل الحرية .

وحيث أن الاستعمار يعتبر بحق سبباً للتنافس بين الدول ومشاراً للمشاكل الدوائية قد عبرت الأمم المتحدة عن استنكار حاله بحكم صريح وكان من بين الأهداف التي خاضت من أجلها غمار الحرب ( حق الشعوب في اختيار صورة الحكم الذي ترضيه لنفسها واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التي انتزعت منها قهراً ) .

وحيث أن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتتأكد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة ( هوت سبرينق . درن برطون . اكس ومونت . ترابانت وسان فرانسيسكو ) وقد كانت فرنسا من الدول الاستعمارية التي صادقت على المبدأ القائل بأنه ليس لأي أمة الحق الثابت الدائم في حكم شعوب لا تملك زمام أمورها :

فلهذه الاعتبارات يصرح المؤتمر التونسي الوطني بأن الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقاً مع مصالح الشعب التونسي المعنوية ولا مع حقه في التمتع بسيادته ويؤكد بأن هذا النظام الاستعماري وبعد تجربة خمس وستين سنة قد حكم على نفسه بالإخفاق ويعلن عزم الشعب التونسي الثابت على السعي في استرجاع استقلاله التام وفي الانضمام لجامعة الدول العربية ومجلس الأمم المتحدة والمشاركة في مؤتمر السلام . ١ هـ .

هذا هو الهدف الذي أضحت الأمة التونسية تعمل لتحقيقه معرضة عن كل سياسة لا تتفق معه أو تناقضه حقق الله الأمل ورزقنا التوفيق والإخلاص في العمل .

## وثائق المفاوضات

بينما فيما مضى إن إثارة القضية التونسية قد ابتدأت بعد أن قررت  
لجان الحزب الدستوري الجديد التي ألفها لوضع نص دستور تونس بإعلانه  
إن ملك البلاد هو وحده مصدر السلطات بتصريح ورسالة صدرت عن  
جلالة الملك يطالب فيها من رئيس الجمهورية الفرنسية بإدخال إصلاحات  
على نظام الحكم في المملكة التونسية داخل نطاق الحماية . ونشر هنا  
نص ما عثرنا عليه من الوثائق المتعلقة بطلب الإصلاحات والتفاوض  
بشأنها مع الفرنسيين . مبتدئين برسالة ملك تونس إلى رئيس الجمهورية  
الفرنسية بتاريخ ١١ أبريل عام ١٩٥٥ ونصها :

الحمد لله . . . صديقي العزيز .

اعتباراً لقوانين التطور الإنساني التي لا يمكن تجاهلها لأن تجاهلها  
يؤدي إلى إثارة أزمات من الواجب تحاشيها بأي ثمن وانقاؤها فإننا  
قدرنا أن من واجبتنا المقدس نحو رعايانا المخلصين أن نكلف ممثل فرنسا  
لدينا في مناسبتين أثناء حفلات رسمية بإعلامكم برغبتنا الملحة في تحقيق  
إصلاحات سريعة وجوهرية لغاية إيجاد حل سعيد لجميع مشاكل النظام  
الذي تتحمله تونس العزيزة في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة  
وشعبنا الذي يخضع لتيار التطور والتقدم الجماعي لسكل الشعوب  
قد أظهر بصفة محسوسة رغبته في البقاء بجانب الشعب الفرنسي النبيل  
أثناء الحربين الكبيرتين لغايته المساهمة في انتصار الحق وتجديد إقامة  
مبادئ السلم في دائرة الوفاق والكرامة وخير الجميع .

تلك هي الغاية السامية التي يهدف إليها شعبنا الذي يدرك تمام الإدراك  
حقوقه وواجباته وبالنظر لعدم حصول أي نتيجة من السعيين المذكورين

ومخافة أن تتمخض بؤادر الغجر لدى شعبنا عن بأس قد يثير ما نحصر  
على نحاشيه فقد بادرنا بالتوجه مباشرة إلى غفامتكم .  
واعتقادنا الراسخ أنكم ستفضلون بصرف اهتمامكم إلى هذه المشكلة  
الخطيرة إيجاداً للحل الذي تقتضيه الأحوال العالمية وتعليه المودة الخاصة  
والثقة المتبادلة اللتان ما انفكنا نهيمنان على العلاقات الرابطة بين بلدينا .  
وتقبلوا مع تحياتنا عبارات مودتنا الخاصة .

واستجابة لهذه الرغبة أقيمت وزارة مصطفى الكواكبي التي كانت قائمة  
إذذاك . وشككت على أثرها وزارة السيد محمد شنيق التي أُوْظِفَ بها  
التفاوض مع الحكومة الفرنسية في تحديد الإصلاحات التي يراد إدخالها  
على تونس . وبعد انقضاء مدة على المفاوضات التي وقعت في تونس وفي باريس  
أجابت الحكومة الفرنسية بمذكرة قدمتها للحكومة التونسية في تحديد  
الإصلاحات التي يراد إدخالها على تونس تقول فيها إنه لا يمكننا - الحكومة  
الفرنسية - التنازل عن المشاركة في حكم البلاد ولزوم وجود الفرنسيين  
ضمن الهيئات المنتخبة التونسية واعتبار أن السلطة في البلاد التونسية  
سلطة فرنسية تونسية مزدوجة . . فكان رد الحكومة التونسية بعدم  
قبول هذا الوضع الجديد الذي تريده فرنسا أن تفرضه على البلاد دون  
أن تخوله إياه القوانين الدولية ولا الحقوق العامة ولا بالعهودات . وبذلك  
انقطعت المفاوضات ونضع هنا النص الكامل للرد الوزاري على المذكرة  
الفرنسية ورد الحزب الحر الدستوري التونسي - القديم - على نفس  
المذكرة الفرنسية أيضاً .

كان رد الحكومة الفرنسية في ١٥/١٢/١٩٥١ عن المذكرة التونسية  
المقدمة إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ ٣١/١٠/١٩٥١ تحولاً جديداً في  
تاريخ العلاقات بين تونس وفرنسا . حيث تأكد التونسيون أن الوعد

بالاستقلال الداخلي كان من قبيل الكلام المعسول ولم تكن السلطة الفرنسية تقصد به إلا كسب الوقت ، وتحويل التونسيين عن هدفهم الأسمى — الاستقلال التام — إذ أننا لو نظرنا إلى حقيقة واقع المعاهدات المبرمة بين تونس وفرنسا لوجدنا أن الاستقلال الداخلي كائن وموجود لولا الاستثناءات والتدخلات المباشرة في شئون الدولة التونسية لكان هذا الاستقلال ثابت الوجود .

### شنيق في باريس :

وفي ١٢/١٢/١٩٥١ اضطر السيد محمد شنيق إلى مغادرة تونس للاتصال بالفرنسيين هناك للحصول على رغبات تمكنه من مواجهة ضغط الشعب التونسي المتزايد ضد حكومته وضد المشاركة ، ولأجل هذا دارت تلك للباحثات الغير رسمية . وعلى أثرها عقد السيد شنيق مؤتمراً صحفياً في فندق « ريتو » تحدث فيه عن العلاقات بين تونس وفرنسا ، ووزع مذكرة جاء فيها إن العلاقات بين البلدين تمر الآن في أزمة خطيرة . وقال إن الوفد التونسي الذي يرأسه جاء إلى باريس منذ شهرين ولكن محادثاته لم تؤد إلى نتيجة . وأن الجانب الفرنسي أعلن تأجيل هذه البحوث . وقال شنيق إنه يخشى أن يؤدي هذا الفشل إلى نتائج وخيمة بالنسبة إلى علاقات تونس مع فرنسا . ثم ختم كلامه بقوله : إن سيادة تونس الداخلية مخنوقة من الناحية العملية وأن التونسيين يضجون من اشتراك الفرنسيين القاطنين في تونس في الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية .

### مذكرة حكومة شنيق رداً على مذكرة ١٥ ديسمبر الفرنسية :

تضع هنا النص الكامل للمذكرة التي بعثت بها حكومة السيد محمد شنيق رئيس الوزارة التونسية على مذكرة الحكومة الفرنسية المؤرخة

في ١٥/١٢/١٩٥١

حضرة الرئيس :

إني بمجرد عودتي إلى تونس لم أنوان عن إطلاع مولاي العظم صاحب  
الجلالة سيدنا محمد الأمين باشا باي عن نتيجة المأمورية التي تشرفت بأدائها  
لدى الحكومة الفرنسية بمشاركة زملائي أصحاب المعالي صالح بن يوسف  
: محمد بدره و محمد سعد الله .

وإن مضمون مכתوبكم المؤرخ في ١٥ ديسمبر الماضي والموضح لموقف  
الحكومة الفرنسية من القضية التونسية قد استرعى اهتمام صاحب الجلالة  
السامي بصورة خاصة . وهأنا أوافيكم بجواب حكومة ملك تونس عن  
لسان جلالتة وباتفاق تام مع كافة زملائي الوزراء .

إن وجهة نظركم المبينة في رسالتكم بكامل الوضوح تركز خاصة على  
الحقوق التي تتمسك بها فرنسا لنفسها ولرعاياها المقيمين بالمملكة التونسية  
وباعتبار صنيعها لمدة سبعين سنة منذ انتصاب الحماية .

وما يثير الاندهاش أن يستثمر هذا الصنيع الذي لم يدبر بخلد أحد  
ججوده لترجيح كفة القاش في مداولة قانونية أكثر منها سياسية .  
على أن صنيع فرنسا الذي لا يسمع المجال بالخوض في أغراضه وهرماه  
لا يبرر بحال إبقاء شعب كامل تحت القيد والحجر ، فضلا عن عرقلة  
أمانه المشروعة .

فإن لفرنسا مطالب بتونس ، والحكومة التونسية المعبرة عن رأي  
صاحب الجلالة ورعاياه لم تردد عن اعتبار هاته المصالح بل عرضت صوراً  
اضمانها حسبما أكدته مذكره ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وكذلك الحكومة التونسية لم تلتزم على استرداد تام لضماني مصالح فرنسا  
في تونس وإن لم تنفق وحبوباً مع مصالح فرنسا حسب رأي صحيح ثابت عبر

عنه أحد كبار وزراء الجمهورية الثالثة . إلا أن هاتيه المصالح مهما كانت  
مرعية لا يمكن لها بحال أن تكسب صبغة حقوق سياسية تجزى لهم المشاركة  
في دوايب الحكم والنيابة .

ولسنا في حاجة للإشارة لما في ذلك من الاشتباه والخطأ الذي يؤول  
إقرارها إلى العبث بالمعاهدات والاتفاقيات النبرمة بين البلدين ، وإلى  
نكران المبادئ السلم بها في القانون الدولي في ميدان الإسعاف  
بين الدول .

هذا وإن تشريك فرنسي تونسي في المؤسسات السياسية لبلادنا هو  
إقرار لمبدأ السيادة المتأني للقانون ، وإقرار للاخلال الناشئة عن الحكم  
المباشر بالرغم من استنكار الدستور الفرنسي له وبالرغم مما جاء في نفس  
تصريحاتكم في مجلس الجمهورية أولاً ثم على منبر الأمم المتحدة بمناسبة  
الحوض في قضية مراکش . وإن مبدأ هذا التشريك لو سلم به لحوّل لرعايا  
كل دولة تمسف دولة أخرى في الميادين المالية والفنية والثقافية حق المشاركة  
في دوايب الحكم والنيابة بالبلاد المتعسفة .

وفيما يتعلق بالإسعاف المالي الفرنسي بوجه خاص ، فمن الإنصاف  
أن نذكر أنه عبارة عن قروض يجب على البلاد خلاصتها أصولاً وفوائض  
مرسومة بالميزان الدولي في صورة دفعات سنوية بعنوان الدين التونسي .  
ولئن كان لا ينكر أن فوائد التسيقات المالية تشمل البلاد وسكانها  
بصفة عامة في الحقيقة عائدة بصفة خاصة على المنشآت المستلزمة لغالب ثروة  
البلاد الطبيعية ووسائل النقل وإنتاج الطاقة تلك المنشآت التي يكاد يكون  
العنصر التونسي مفقوداً منها .

وفي الحقيقة ياسيدى الرئيس إنه من المؤلم أن نشاهد دائماً وأبداً  
التذكير بنعم فرنسا بينما نرى في الوقت نفسه السكوت سائداً على مساهمة  
الشعب التونسى في المحن التاريخية التى أصابت الأمة الفرنسية . فهل نسبت  
بعد التضحيات فى الأنفس أثناء حربيى عالميتين ، وأثناء جميع العمليات  
الحربية الفرنسية بأفريقيا وآسيا ، تلك المساعدات التى قدمتها البلاد  
التونسية لفرنسا من تموين وبد عاملة ، وتلك الكوارث والآلام  
والأحزان التى حلت بالبلاد التونسية من جراء الحرب التى دامت ستة شهور  
بترابها . أفهل تبقى بلادنا بالرغم من كل ذلك مدينة لفرنسا إلى الأبد .

وإنى أستبعد يا حضرة الرئيس أن يكون لكم ورجال الدولة الفرنسية  
مثل هذا الرأى إذ أن القضية التونسية لجديرة بأن ينظر فيها بعلمو نظر  
يحول دون إزالتها إلى حضيض النقاش فى الأرقام والموازنات .

ومن جهة أخرى فإن الحكومة التونسية تعرب عن كل تحفظاتها  
واحترازاتها بالنسبة للقواعد التى وضعها مكتوبكم المؤرخ فى ١٥ ديسمبر .  
أقد كان مكتوبكم يرمى إلى اعتبار التحويلات التى صدر فى شأنها  
الأمر العالى بتاريخ ٨ فبراير المتعلق بنظام السلطة التنفيذية والوظيفة  
العمومية تحويلات نهائية قصد المطالبة بإنجاز مشروع إصلاح نظام البلديات  
ومن الجدير بالذكر « أن التحويلات الموما إليها هى تحويلات شكلية  
أكثر منها أساسية وأن وصفها بالنهائية ليس له أدنى مبرر بحجة أن ممثل  
الحكومة الفرنسية لم يتردد عن الاعتراف فى مكتوب رسمى بتاريخ  
١٩ مايو ١٩٥١ بأن هاته الإصلاحات لم يكن لها أى صبغة نهائية بل هى  
مرحلة نحو إقامة الحكم الدائى بالمملكة التونسية » .



فيسنتج من رسالتكم أن سياسة المراحل . ملك السياسة التي تركز  
حسب تعبير المقيم العام في خطابه المؤرخ في ١٣/٦/١٩٥٠ على مبدأ  
تفوية شخصية الحكومة التونسية وتنمية وسائل عملها لتصبح أداة صالحة  
لترقية المؤسسات التونسية ورفع العدول عنها لفائدة البحث عن إصلاح  
النظام البلدي بينما يعتبر صاحب الجلالة وحكومته أن النظام البلدي غير  
ثانوي بل هو جزء لا يتجزأ من جوهر النظام النيابي بالملكة التونسية .  
فمنذما تقدمت الحكومة الفرنسية هذا الإصلاح كوسيلة أولية ضرورية  
لتنمية الديمقراطية التونسية تصرح الحكومة التونسية بغاية الارتياح أن  
القاعدة الأساسية لكل ديمقراطية هي أولا وبالذات « السيادة الموحدة »  
فيدون وحدة السيادة الواجب الاعتراف بها قبل فتح كل مداولة تصبح  
الديمقراطية التونسية صورة مشوهة للديمقراطية الحقة وبصبح الوضع الذي  
تتمثل فيه هذه الديمقراطية وهما وغرور .

وعندما تؤكد الحكومة التونسية ( مبدأ وحدة السيادة ) فإنما هي  
تعبر بكل صدق عن إرادة مولانا المعظم التي أعرب عنها بوضوح في خطاب  
١٥ مايو ١٩٥١ والتي تنفي بالسير بالنظام الملكي التونسي نحو نظام  
ملكي دستوري يتماشى والطموح القومي من جهة ومع المعاهدات في  
أسمى معانيها من جهة أخرى .

على أن خطابكم المؤرخ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ قد أهمل هذه  
الناحية الأساسية للقضية التونسية وقد أدى إلى نمك ما تمهدت به فرنسا  
في يوم ١٢ مايو ١٨٨١ إلى ١٧ أغسطس ١٩٥٠ وذلك بتمسككم  
الصريح بمبدأ تشريك الفرنسيين في تسيير الدوايب السياسية في  
الملكة التونسية .

إن حكومة صاحب الجلالة الشاعرة بأنها أظهرت نهاية المجاملة والتسامح أثناء قيامها بمهمتها التفاوضية الشاقة لا يسعها أن تأسف للاعراض التي منيت به الحلول الرشيدة المقدمة من الجانب التونسي منذ عام ونصف تقريبا .

ومما لا شك فيه أن موقف حكومة الجمهورية وإن كان محل كامل الرضى والاستحسان من قبل شق الجالية الفرنسية المعارض أشد المعارضة للظورات الضرورية فقد أدخل على جميع التونسيين وبالأسف شديد الحيرة والأسى .

وإنني وزملائي لما لنا من الشعور السامى بمسؤوليتنا لنحتفظ لأنفسنا بنجاح هذه الحالة بحق استخلاص جميع العبر والنتائج لاتباع السلوك الذي تقتضيه المصالح العليا التي هي في عهدتنا والسلام .

## بيان

من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي  
حول الرد الفرنسي

إن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي بعد درسها  
المستفيض لرد حكومة الجمهورية الفرنسية على المذكرة المقدمة بها في ٣١  
أكتوبر عام ١٩٥١ :

لتعجب من إثبات مبدأ السيادة ازدوجة من طرف حكومة الجمهورية  
الفرنسية في ردها المذكور مع أن هذا المبدأ هو مخالف مخالف صريحة  
لقانون الدولي وللمعاهدات المفروضة على البلاد التونسية .

واللجنة التنفيذية تلاحظ :

أولاً — مشاركة الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية في نظام الإدارة  
والنيابة لا يمكنها أن تعتبر سوى خرقاً لهذا القانون الدولي وتلك  
المعاهدات نفسها .

ثانياً — أن التأكيّد من طرف واحد بوجود « ارتباط نهائي » بين  
بلادين بعد مخالفة لروح ومفهوم الفصل الثاني من معاهدة باردو الذي  
ينص على أن الحماية وقتية .

ثالثاً — أن إصلاحات ٨ فيفري عام ١٩٥١ كانت إصلاحات زاجعية  
أكسبت الحالة الواقعة صبغة المشروعية ودعمت الامتيازات الفرنسية  
بهذه الديار .

رابعاً — أن تشكيل لجنة مختلطة لبحث الإجراءات الواجب اتخاذها

لإنشاء نظام نيابي على قاعدة المشاركة الفرنسية — التونسية لا يمكنه بحال أن يرضى الشعب التونسي .

خامساً — أن مثل هذه البادى، وتلك الاصطلاحات هي بعيدة كل البعد عن إمكانية قوادنا نحو استقلالنا التام أو حتى استقلالنا الداخلى الذى كان وقع وعدنا به وبصفة رسمية باسم الجمهورية الفرنسية فى شهر جوان عام ١٩٥٠ سواء على لسان وزير خارجيتها أو على لسان نائبيها بهذه الديار سادساً — أن المشاركة الواقعية التى كان تم إقرارها بدون موافقة التونسيين أنفسهم بل بواسطة القوة المسلحة لا يمكنها بحال أن تسكب الحامى أى حق بهذه البلاد .

إن تلك المشاركة التى كانت طيلة سبعين سنة مشاركة السيد لعبده المحظوظ المستعمر لأولئك الذين يعدون بمئات الآلاف ممن لا يزالون يسكنون الغيران والأكواخ تلك المشاركة قد كانت تقيحها تفكير التونسيين المادى وإفلاس نظام الحماية .

سابعاً — إن المشاركة المثيرة لا يمكنها أن تنصور إلا على قاعدة الاستقلال التام والمساواة الكاملة والحرية الشاملة لكلا للطرفين المتعاقدين لذلك وإزاء عدم التفاهم البادى عن الحكومة الفرنسية فى هذا الصدد فإن اللجنة التنفيذية تمنع بكل قواها ضد كل تصريح من طرف واحد والذى لا يمكن أن يسأل عنه التونسيون البتة .

على أن التونسيين المازمين على التخلص من نظام سيامى لا يتلاءم وحقوقهم الشرعية ومصالحهم الحيوية يحفظون بحقوقهم فى الالتجاء إلى طرائق العمل التى يرونها ناجحة وخاصة إلى كل المنظمات الدولية التى حكمت على الاستعمار حكمها النهائى وقررت مبدأ حق الشعوب فى تسير شؤونها بنفسها

عن اللجنة التنفيذية

الكاتب العام : صالح فرحات

## بلاغ من الوزير الأكبر للمملكة التونسية

اتصلنا من صاحب الدولة سيدي محمد شنيق الوزير الأول للملكة  
التونسية بالبلاغ التالي :

بعد انقضاء سبعة عشر شهراً في المفاوضات سواء بتونس أو بباريس  
لم يتحقق الاتفاق بشأن طرق وصور تطبيق الاستقلال الداخلي للبلاد  
التونسية الذي وعد به على رؤوس الأشهاد .

ولقد كشفت النظرية التي عبر عنها الجواب الفرنسي المقدم بتاريخ ١٥  
ديسمبر على مذكرة ٣١ أكتوبر التونسية القناع عن خلاف جوهري  
بين الوزارة التونسية والحكومة الفرنسية فيما يخص طريقة إبراز وصوغ  
النظام السياسي التونسي .

وإزاء هذا الخلاف القانوني والسياسي في آن واحد واجتباباً لحلول  
اليأس أجمع الوزراء التونسيون على وجوب الالتجاء إلى أكبر هيئة  
احتكام أسمى .

وهكذا فإن إبلاغ القضية لمجلس الأمن من شأنه أن يسمع بإيجاد  
تسوية للخلاف وفقاً لمبادئ دستور الأمم المتحدة والالتزامات المحررة  
تسوية عمادها الوساطة الودية النعفة .

ونحن نعتقد أن هذا الالتجاء لمجلس الأمن ليست ظاهرة عدائية نحو  
فرنسا بل وسيلة وفرصة تمكن المسؤولين الفرنسيين من العناية بالحالة  
وتقديم الحل العادل الذي تستحقه .

لذا لا يمكن أن يقبل العقل المحافظة على الحائط في السيادة بتونس وهو  
ما يتناقض مع المعاهدات ولا يتفق بحال مع التطور العالمي والمصير الذي

يريدونه لا يمكن قبوله بحال خصوصاً وقد شاهدنا كيف أن شعباً مجاوراً  
وسديقاً لنا قد منح السيادة الكاملة في حين أن مرتبته من التطور  
لا يمكن أن تقارن بمرتبة شعبنا .

تلك فلا لوم علينا إذا ما وقفنا موقف الدفاع عن مصالحنا وعن  
ميانة سيادتنا بالعزيمة والثبات اللذين يتطلبهما ذلك الدفاع في حين نرى  
غيرنا يبدون من الحمية والاستماتة الشيء الكثير في سبيل المحافظة  
على امتيازاتهم .

### بلاغ الوفد الوزاري التونسي في باريس المسلم إلى الصحف الأجنبية عن مهمة الوفد

باريس — سلم الوفد الوزاري التونسي للصحافة البلاغ التالي الذي  
أعلن فيه تقديم الحلف الفرنسي التونسي إلى مجلس الأمن .  
لقد أثبتنا لنبلغ مجلس الأمن الحلف القائم بين الحكومة التونسية  
والحكومة الفرنسية خلاف لم يتم حله بطريق المفاوضات التي جرت مع  
الحكومة الفرنسية مدة عشرة أشهر سواء بتونس أو بباريس .

وإن موقف الحكومة التونسية قد ضبط وحدد في مذكرة قدمت  
للحكومة الفرنسية بتاريخ ٣١ أكتوبر وهذه المذكرة تحدد الطرق التي  
يتم بها تحقيق الاستقلال الداخلي الذي وعدت به فرنسا تونس على  
ردوس الأشهاد .

« وفي يوم ١٥ ديسمبر الماضي أجابت الحكومة الفرنسية على المقترحات  
التونسية بالرفض مؤكدة بالخصوص ضرورة مشاركة فرنسا تونس في  
نظامنا السياسي . الحاكم زد على ذلك أن الجواب الفرنسي يعتبر الوضع

الراهن وضعا نهائيا في العلاقات التي تربط تونس بفرنسا وذلك خلافا  
ونقضا لما جاء في نصوص معاهدة ١٢ ماي ١٨٨١ الذي تم تأكيد  
مبغتها الوقتية .

« وإن موقف الحكومة الفرنسية هذا قد جعل أسس العلاقات  
الفرنسية نفسها محل النظر من جديد كما أن هذا الموقف قد ضاعف  
حالة التوتر السياسي بتونس .

« واعتمادا على حق كل دولة سواء كانت عضوا بالأمم المتحدة أم لم  
تسكن في الالتجاء إلى أرفع هيئة احتكام أممية لتسوية ما يجد من خلاف  
بينها وبين دولة أخرى فقد قدمت تونس الخلاف القائم بينها وبين فرنسا  
أمام مجلس الأمن .

« وتونس مقتنعة بأن مجلس الأمن سيجد بعد اقتناعه بالشكوى  
التونسية حلا لهذا الخلاف حلا يتفق مع المبادئ والأغراض التي نص  
عليها دستور الأمم المتحدة ويهدف لتسوية بالوسائل الكفيلة بضمان  
استقرار العلاقات الطيبة بين الأمم » .

وتبع لما أومحاه سابقا من أن انقطاع للمفاوضات وحملة الرأي العام  
على المفاوضين وعزم الحزب الحر الدستوري التونسي<sup>(١)</sup> على تقديم شكوى  
لمنظمة الأمة في طلب الاستقلال لتونس . ونحت هذه العوامل قام وقد  
وزاري يتكون من وزير العدل وهو سكرتير الحزب الدستوري الجديد  
ووزير الشؤون الاجتماعية إلى باريس لتقديم شكوى لمنظمة الأمم بتجلى  
نصها والفرض منها في البلاغ الذي نشر بشأنها رئيس الوزارة التونسية  
والبلاغ الذي أذاعه الوفد الوزاري لدى منظمة الأمم بشأنها ونصها :

---

(١) الحزب القديم .

## نص المذكرة

التي بعث بها المقيم العام الفرنسي الجديد  
إلى جلالة الملك بشأن الشكوى التونسية إلى مجلس الأمن.  
ونص جواب صاحب الدولة سيدي محمد شنيق عليها

ثم إن محاولة تقديم القضية التونسية من طرف الوفد الوزاري  
لمنظمة الأمم قد أثار من طرف حكومة فرنسا على شرعية هذه الشكوى  
فأجابت الحكومة التونسية على ذلك الاعتراض بالمذكرة التالية :

\*\*\*

نشر الوفد الوزاري التونسي النازل الآن بباريس في صباح يوم  
الأربعاء نص الرسالة التي قدمتها الحكومة التونسية جواباً على ملاحظات  
السفير الفرنسي الم دى هوتكلوك للجناب العالي دام له العز والنصر .  
والمعلوم أن الملاحظات قدمت لاهل تونس المعظم من طرف المقيم العام  
للجمهورية الفرنسية بعد عرض الدعوى التونسية على منظمة الأمم المتحدة  
وقد أذاع الوفد الوزاري التونسي مع النص الحرفي للرسالة بياناً جاء فيه  
إنه لما له مغزاه أن جلالة الملك المعظم قد كاف وزيره الأول سيدي محمد  
شنيق بالجواب باسم جلالاته عن الملاحظات المذكورة . وبذلك قدم الاهل  
المقدي دليلاً جديداً على اتفاقه التام مع وزرائه .

وما أثبتته البيان الذي نشره الوفد الوزاري التونسي صباح يوم الأربعاء  
بباريس أن ملاحظات السفير الفرنسي قدمت شفاهياً وكتابة .  
كما أعلم الوفد الوزاري بأن نص الجواب قد عرض على مجلس الأمن .



## النص الحرفي لجواب

صاحب الدولة سيدي محمد شنيق

جناب السفير

إن جلالة ملكي المعظم مولاي محمد الأمين باشا باي قد تفضل أثناء موكب الطابع المنعقد صباح هذا اليوم رغبة منه في الإعلان بصفة لا ريب فيها عن احتفاظه بالثقة التامة الكاملة التي يشرف بها وزرائه بتشكيلي بالإعراب عن رأي جلالة وأؤكد لكم التصريحات الشفوية التي بادركم بها أثناء المحادثة التي حظيت بها في يوم ١٥ من الشهر الجاري .

إن الدواعي الأصلية للحالة المؤسفة التي أصبحت عليها العلاقات الفرنسية التونسية ليست من فعل الوزارة التونسية بل إنها ناجمة عن سلوك وزارة الخارجية للجمهورية الفرنسية .

وبدون أن نخوض في التفاصيل نرى أنه من المفيد أن نذكر فقط بالتصريحات التي فاه بها م . م . روير شومان ويريبي على رؤوس الأشهاد والتي أكدت أثناء محادثات باريس فإن تلك التصريحات قد بثت في نفوس جميع طبقات السكان التونسيين الأمل المتروك في تحقيق أمانهم التي أبلغت إلى رئيس الجمهورية الفرنسية برسالة ملكية مؤرخة يوم ١١ إبريل ١٩٥٠ التي تجدون نسخة منها مصاحبة لهذا الجواب والتي ما برحت عبارتها مخنفة بجدتها في الوقت الحاضر . ثم موقف جلالة الملك تجاه هذه الأمانى قد عبر عنه من جديد في خطاب العرش يوم ١٥ ماي ١٩٥١ .

لذلك يفهم جلياً لماذا قبل جواب فرنسا المؤرخ يوم ١٥ ديسمبر على المذكرة التونسية المؤرخة يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥١ باستياء عميق جداً .

فهذا القرار القاسى قد كان له وقعه الأليم فى نفس الشعب التونسى  
سرعان ما أثار حركة رد فعل جامعة تمثلت فى المظاهرات التى يخشى أن  
تتطور تطوراً جدياً بحيث تفكر صفو الأمن العام لدرجة خطيرة .

ومن جهة أخرى فإن رد الفعل الحاصل من الجواب المذكور يمكن  
استغلاله لغايات لا تتفق مع الطريق الذى اختطته الوزارة التونسية لنفسها  
وهى المنصرفه للقيام بمهمتها بكل إخلاص فى نطاق المعاهدات .

ومن المفيد التذكير بهذه المهمة التى غايتها إجراء مفاوضات تهدف  
لوضع حد للإدارة المباشرة التى نبذتها الحكومة الفرنسية نفسها لتحقيق  
الاستقلال الداخلى لتونس ذلك الاستقلال الذى وعدت به فرنسا على  
رؤوس الأشهاد .

غير أن المفاوضات التى استمرت عدة أشهر قد انتهت بكل أسف إلى  
تقديم الجواب السلبى يوم ١٥ ديسمبر ١٩٥١ وهكذا رأى الوزير الأول  
التونسى المتمتع بثقة جلالة الباي وثقة الشعب التونسى والذى لاهم له إلا  
تهئية الحواطر أن من واجبه عدم التردد فى الاستنجد بوساطة  
الأمم المتحدة الودية .

وهذه البادرة كان فى الإمكان توقعها بالنظر لما جاء فى الرسالة التى  
بعث بها الرئيس بليغن يوم ٦ ديسمبر إلى الوزير الأول التونسى والتى  
أكد فيها « بأنه لا يؤخذ الوزارة التونسية المقدرة لمسئولياتها عندما  
ترى أن تقرر موقفاً يتفق مع المصالح العليا التى تقوم هى بأعبائها .

ومن جهة أخرى فإن الحادثة الأخيرة التى أجريت مع الرئيس شومان  
يوم ١٩ ديسمبر ١٩٥١ قد أكدت للوزراء التونسيين أن محادثات  
باريس قد انتهت إلى « خلاف » .

إن مذكرة الإقامة العامة تشير إلى عدم مشاركة الأعضاء الفرنسيين  
بمجلس الوزراء في قرار الالتجاء إلى الأمم المتحدة .

وجواباً على ذلك ندقق القول بأن المديرين الفرنسيين لا يشاركون  
في مجلس الوزراء إلا بعنوان رؤساء مصالح فنية وليست من مشمولانهم  
أى اختصاصات سياسية . أما الوزراء التونسيون فإن صفتهم الوزارية  
نفسها تخول لهم الاختصاصات السياسية.

وبهذا العنوان فقط دعى الوزراء التونسيون دون المديرين الفرنسيين  
إلى الإقامة العامة ليتكون منهم الطرف المقابل لجناب المقيم العام ولممثل  
وزارة الخارجية الفرنسية ( م . دى لاتور دى بان )

وبهذا العنوان أيضاً أجروا وخدم المفاوضات مع الحكومة الفرنسية  
تلك المفاوضات التى انتهت إلى الخلاف الحالى .

ولذا فكان من الطيى أن يواصلوا مهمتهم بالالتجاء إلى وساطة  
المنظمة الأمية حتى يتسنى استئناف المفاوضات على قواعد تكون غير  
القواعد المشار إليها ضمن الجواب الفرنسى المؤرخ فى ١٥ ديسمبر ١٩٥١  
ومعنى هذا أن لمؤزير الأول الزود بثقة جلالة الملك الصفة للقيام  
بمثل هذا السعى .

وتشير المذكرة التفسيرية من جهة أخرى إلى « خرق حقوق فرنسا  
المتفق عليها » وما يجدر التذكير به فى هذه النقطة أن العقود الأمية  
الموفاً إليها ضمن معاهدة ١٨٨١ والمتوقف إبرامها على وساطة فرنسا  
لا صلة لها البتة بتراتبى الركون إلى منظمة الأمم المتحدة التى أحدثت فيها  
بعد بمقتضى براءة سان فرانسيسكو الموقع عليها من طرف فرنسا والتى  
تجيز مثل هذا الركون فى بندها الخامس والثلاثين .

ومما لا ريب فيه أن ممثل فرنسا قد تبين من جهة أخرى أن الجوّ الثقيل الذي تعيش فيه البلاد التونسية الآن قد نتج بالخصوص عن السلوك للتوخي بتونس وباريس من طرف الجالية الفرنسية وضع مصالحه وامتيازاته فوق المصالح العليا لفرنسا فدأب على المعارضة في تطبيق سياسة حرة بصدق ونية خالصة لفائدة شعب أربى عدد أفرادهم عن الثلاثة ملايين مدرك لتطوره ومشروعية رغباته .

وهذه المعارضة الدائبة بالذات هي التي تسببت في ازدياد المضاعف الراهنة التي تعترض الوزارة التونسية ويبدو أنها قد أثرت على الساسة الفرنسيين في سلوكهم خلال الشهر الماضي

وهكذا نستخلص مما سبق بيانه أن الاتجاه إلى الأمم المتحدة لا يعتبر قط عملاً غير ودي أو عدائى لفرنسا وإنما هو بادرة سليمة غايتها تحقيق الأمانى في الاستقلال الداخلى الذى وعدت به حكومة الجمهورية على رؤوس الأشهاد .

وتفضل سيدى السفير بقبول فائق تقديرى .

الامضاء : محمد شفيق

## الوضع الدولي للحماية على تونس<sup>(١)</sup>

في ١٢ أبريل تلت القوات الفرنسية المرابطة بالقطر الجزائري أمراً<sup>(٢)</sup> باجتياز الحدود التونسية ولم يكن لدى تونس في ذلك الوقت قوات قادرة على الدفاع وبالرغم من المقاومة الداخلية التي قام بها أهلها فإن جلالة الباي محمد الصادق أكره على توقيع الوثيقة المسماة بمعاهدة باردو أو القصر السعيد ، التي تشمل على عشر بنود كانت كلها متناقضة في المظاهر والأشكال وسلبت بموجبها سيادة الشعب التونسي . وهو منذ ذلك الحين يبذل كل المحاولات للتخلص من وضع الحماية المقوت . ولم يعترف في يوم ما بتلك المعاهدة التي فرضتها القوة وأملاها الجيش .

وعلى ذكر الحماية نرد هنا حديثاً قدمه الأستاذ (بادوجان) أحد أساتذة كلية الحقوق في باريس فقال : « إن نظام الحماية يولد من عقد تتعهد فيه الدولة الحامية باحترام سلطة الدولة المحمية » .

وكتب المسيو (دسبانيه) الأستاذ بكلية حقوق بوردو وعضو مجمع الحقوق الدولية العامة عن الحماية في كتابه الشهير « الحماية » فقال : « إن الواجب الأساسي على الدولة الحامية أن لا تخرج عن شروط المعاهدة وأن تقوم بواجباتها وألا تتعدى حدود الحقوق الممنوحة إليها عند ممارسة السيادة الخارجية أو الداخلية للدولة المحمية . وأن التعهد العائلي أمام شعب بحمايته وتنفيذ الوعد ما دام هناك فوائد ومغانم تسكتسب » .

ونسيان الموعد والواجب عندما يصبح ثقل العبء حسب كلمة

---

(١) من محاضرة تونس درءويه براديو القاهرة بمناسبة عرض قضية تونس على الأمم المتحدة .

(٢) مذكرة الجبهة الغربية — تونس — هيئة الأمم المتحدة ، ١٩٥٢/٢

مشهورة ( رجلاً شريفاً ) ، وأن الاستفادة من الحماية للدولة الحامية لم ينكرها أحد . ولسنا في درجة من السذاجة لنعتمد بالإخلاص في الأعمال الدبلوماسية غير أن الشيء الأساسي هو معرفة ما إذا كان بالإمكان أداء خدمة للغير بينما يشغل المرء لنفسه .

وقد أكد كل من المسيو ( برتلي ) و ( فيس ) وهما (١) من أشهر أساطين القانون الدولي عند استفتاءهما في ١١ و ١٨ جولية سنة ١٩٣١ ( أن من مستلزمات الحماية احترام السيادة الداخلية للشعب المحمي . أما السيادة الخارجية فإن للدولة الحامية نيابة فقط ) . وقبل أن نختم هذه الكلمة عن الحماية فلا بد من أن نزيد أن فقهاء القانون الدولي قسموا الحماية إلى قسمين اثنين .

( ١ ) الحماية الاختيارية ونسحق في القانون بالحماية العادية . وتكون باتفاق دولة مع دولة أخرى أقوى منها على أن تضع الأولى نفسها ( بإرادتها ) تحت حماية الثانية لتتولى الدفاع عنها وتقوم برعاية مصالحها الخارجية . ويقوم هذا النظام على أساس معاهدة تبرم بين الدولتين ونحدد فيها مدى ما للدولة الحامية من حقوق وما عليها من التزامات .

( ٢ ) الحماية القهرية وبطلق عليها في الاصطلاح الحماية الاستعمارية . وهي تفرض على الدولة المحمية ويكون الغرض منها عادة كما يدل على ذلك اسمها التمهيد لاستعمار الدولة المحمية .

وهكذا يرى أكثر فقهاء القانون الدولي في هذا النوع من الحماية فيه خروجاً على حقوق الدولة الطبيعية لأن فرض الحماية من جانب واحد عمل لا يستند إلى أساس شرعي . ولذلك تعتمد الدولة الحامية عادة إلى

---

(١) بيان اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي عن الإصلاحات سنة ..

انتزاع معاهدة من الدولة المحمية بالإكراه لا يبرر موقعها ونكسبه صفة قانونية تمكنها من مواجهة الدول الأخرى .

وبهذا أن نشير إلى الفرق بين نظام الاستعمار المباشر وبين نظام الحماية الاستعماري . فالاستعمار يقضى بضم للمستعمرة إلى الدولة المستعمرة واعتبارها جزءاً من إقليمها وبذلك تفقد كيانها الخاص وصفها الدولية وتخرج من حظيرة الأشخاص المعنوية في القانون الدولي . بينما أجمع الفقهاء على أن الدولة المحمية تحتفظ بكيانها وبشخصيتها الدولية المتميزة عن شخصية الدولة الحامية . فهي دولة بالمعنى الحقيقي وإن كل ما ينشأ عن الحماية من أثر هو انتقاص من سيادة الدولة المحمية وذلك بتجريدتها من بعض حقوقها كتصريف شؤونها الخارجية وكشؤون الدفاع

وإن ما يدفع الدولة المستعمرة في نظام الحماية الاستعمارية إلى تفصيل إعلان الحماية أولاً على الضم مباشرة هو خوفها من استفزاز الشعب ضدها وإثارة معارضة الدول الأجنبية فتعهد إلى ذلك بإعلان الحماية وإلى انتزاع الوثيقة ( الحماية ) بالإكراه ثم عرضها لاعتراف الدول الأجنبية عليها . وتسعى الدولة الحامية إلى كسب اعتراف أكبر عدد ممكن من الدول على حمايتها .

ومعاهدة الحماية هي الأساس الذي تقوم عليه علاقات الدوائين ( الحامية والمحمية ) وتحدد هذه المعاهدة حقوق والتزامات كل من الدولتين .

ومما تجب ملاحظته أن العلاقات القائمة بين الدولتين الحامية والمحمية علاقات دولية بالمعنى الصحيح لأنها قائمة بين شخصين معنويين من أشخاص القانون الدولي . فلا مسوغ قانوني لادعاء الدولة الحامية بأن المشاكل الناشئة بينها وبين الدولة المحمية من شؤونها الداخلية . فكل نزاع ينشأ في هذا الصدد يعتبر نزاعاً دولياً .

## تونس في منظمة الأمم

### تونس في هيئة الأمم المتحدة :

بعد التوتر الشديد الذي حصل في العلاقات التونسية الفرنسية بسبب فشل المحادثات التي كانت تدور بين حكومة شقيق التونسية من ناحية وحكومة الجمهورية الفرنسية من ناحية أخرى أصبح من الصعب على الشعب التونسي أن يكتم غضبه فأعلن سخطه واستنكاره الشديد على السياسة الاستعمارية المتبعة في تونس ولم يعد يتوقع بتلك المراحل التي كانت حكومة شقيق تستعمله وتطلب منه إعطاءها الفرصة الكافية لتحقيق له بعض المراحل توصله إلى الحكم الذاتي على مراحل غير محدودة الأجل .

فذلك كان ضغط الشعب التونسي شديداً على حكومة شقيق الأمر الذي لم يعد معه أمام تلك الحكومة وقد فشلت المفاوضات إلا الرجوع إلى مصارحة الشعب بالأمر الواقع . ولذلك عمدت الحكومة التونسية مرة أخرى إلى محاولة جديدة في الضغط على إجبار الحكومة الفرنسية بعرض القضية التونسية على مجلس الأمن .

وهكذا سافر الوزيرين التونسيين إلى فرنسا للقيام بهذه المهمة التي أناطتها حكومتهم والقيام بها .

وقد اعتمدت تونس في تقديم قضيتها إلى مجلس الأمن على ما ورد في البند الخامس والثلاثين للميثاق الذي يقول ( تستطيع أى دولة من غير الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تلفت نظر مجلس الأمن أو الجمعية العمومية إلى كل خلاف نكون هذه الدولة طرفاً فيه . بشرط أن تقبل



مقدماً الالتزامات الخاصة بالتسوية السلمية التي ينص عليها البشاق) .  
وقد قدم الوزير بن التوتيين رسالة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة  
موقعاً عليها من أعضاء الحكومة التونسية بطلب بحث قضية تونس في  
مجلس الأمن .

كما صرح الوزير بن بأن موقف الحكومة التونسية قد حدد في  
المذكرة التي قدمت إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١  
وهي توضح الطريقة التي تكفل الحكم الذاتي الذي أعطت به الحكومة  
الفرنسية وعداً أكيداً .

#### سكرتير الأمم المتحدة :

وقد رفض تريجنفي لي الأمين العام للأمم المتحدة مقابلة الوزير بن  
التونسيين وبعد محاولة طويلة اضطررا إلى تسليم مذكرتيهما إلى مدير مكتبه  
كما أرسلت نسخة أخرى منها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة .

#### نوسط الأمين العام للجامعة العربية :

وإزاء هذا التصرف الشاذ من طرف السكرتير العام للأمم المتحدة  
أجبر عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية إلى إرجاء تريجنفي لي  
مقابلة الوزير بن ولكنه رفض وأصر على الرفض .

#### الرد الفرنسي على مذكرة الحكومة التونسية :

أما الرد الفرنسي على مذكرة الحكومة التونسية المؤرخة ٣١ أكتوبر  
سنة ١٩٥١ فقد أوضح أن فرنسا على استعداد لدراسة الإصلاحات التي  
يمكن إدخالها على المجلس الكبير ولكنها عازمة على تمثيل الفرنسيين  
المقيمين بتونس .

السعي لمرصم القضية التونسية على مجلس الأمن ؛  
وإذا كان هناك فضل في محاولة عرض القضية التونسية على مجلس  
الأمن فإنما يرجع ذلك إلى رجل العروبة الصادق عبد الرحمن عزام  
الأمين العام السابق للجامعة العربية الذي يتمتع بسمعة الطيبة في الأوساط  
الأممية وخبرته الفائقة باستمالة الدول الناصرة لحركات التحرر والدفاع عن  
حق الشعوب في تقرير مصيرها . فمهد إلى حكومة الباكستان بأن تقوم  
بهذا الواجب الأكيد .

وقد لبّت حكومة الباكستان هذا النداء الإنساني وكلف ظفر الله خان  
وزير خارجية باكستان مندوبه في هيئة الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق  
هذه الرغبة التي تعتبر بحق رغبة الدول العربية والشعوب المغلوبة على أمرها  
وذلك في ٢٢/٢/١٩٥٢ ، وبفضله ظهرت لأول مرة كتلة الدول العربية<sup>(١)</sup>  
والآسوية متضامنة تطلب عرض هذه القضية .

وفي نفس التاريخ تمكن مندوبو الدول الآسوية والعربية من  
الاجتماع دام ثلاثة ساعات تم الاتفاق أثناءه على عرض القضية التونسية على  
مجلس الأمن ، وهذه هي مصر وبورما وباكستان والهند وشيلي وإيران  
والفلبين والملكة العربية السعودية وسوريا واليمن واضطر إلى التخلف  
عن حضور الاجتماع ممثلو أثيوبيا ولبنان وليبيريا ، ولكنهم أبلغوا  
المتجمعين تأييدهم التام للأغراض التي اجتمعوا من أجلها .

أول تصريح للدكتور بوخاري :

وعلى أثر انتهاء الاجتماع صرح الدكتور بوخاري مندوب باكستان  
بالبیان التالي :

---

(١) فهي القضية الوحيدة من نوعها التي تبنتها ١٣ دولة .

اجتمع ممثلو الكتلة الآسيوية الإفريقية لبحث الموقف الخطير في تونس واتخاذ الإجراءات اللازمة لعرض القضية التونسية ، وقد شكلوا لجنة من مندوبي باكستان واندونيسيا واليمن والهند لتمحيص جميع المعلومات الخاصة بتطورات الموقف في تونس وتقديم تقرير إلى الكتلة من تلك الدول .

### القضية أمام مجلس الأمن :

وفي يوم الخميس ١٠/٤/١٩٥٢ أعلن رسمياً أن السيد بوخارى مندوب الباكستان ورئيس مجلس الأمن في دورة شهر إبريل الحالي دعا مجلس الأمن إلى الانعقاد وذلك في تمام الساعة الثامنة للنظر في قضية تونس .

### توقع رفض القضية التونسية :

وقد كان من المتوقع أن يرفض مجلس الأمن مناقشة القضية التونسية وذلك لعدم توفر العدد الكافي من الأصوات اللازمة لذلك ، وهي ٧ وأن الذين كانوا يؤيدون مناقشة القضية هم مندوبو الصين الوطنية وشيلي والبرازيل والباكستان وروسيا السوفياتية ، وكان واضحاً وقد حصل بالفعل أن بريطانيا هي التي صوتت ضد مناقشة القضية وذلك تزيكية منها للسياسة الفرنسية مقابل تأييد فرنسا لها عن مياستها في مصر كما امتنعت أمريكا وهولاندا وتركيا واليونان عن التصويت ضد القضية ، وقد ظهر واضحاً أن لأمريكا ضلع كبير في رفض مناقشة القضية وأنها تكثف بعدم السماح لندوبها بالتصويت للقضية بل قد أثرت على الدول الحاضمة لها مثل تركيا واليونان وهولاندا وأجبرتهما على التصويت

بجانبيها ، كل ذلك في سبيل إرضاء السياسة الفرنسية التي تعمل السياسة الأمريكية على أن تكون بجانبها .

وإن الفرض من هذه السياسة التي اتبعتها وزارة الخارجية تجاه الشعوب المستضعفة وضد كتلة الدول العربية والآسيوية في سبيل إرضاء استعمارية فرنسا حتى لا تعطيهم الفرصة الكافية للهجوم على مشروع مارشال وهيئات الدفاع الأطلنطي .

والحقيقة أن سياسة أمريكا الخارجية مرتجلة إلى حد كبير فلا هي استطاعت إرضاء الفرنسيين الذين دفعتهم الرغبة إلى الحصول على جزء أوفر من المساعدات الأمريكية لا غير وداخل أمرهم وفي واقع سياستهم يعملون ضد سياسة أمريكا في جميع الميادين ، ولا هي استطاعت أن تثبت إخلاصا لمبادئها التي دخلت من أجل الدفاع عنها حريين عالميتين والواقع أن رفض القضية التونسية في مجلس الأمن قدم كثيراً قضية الشعوب المستضعفة أكثر مما قدم قضية فرنسا والاستعمار ، لأنه أعطى حجة قوية في يدى هذه الشعوب بأن وجود منظمة هيئة الأمم المتحدة وما تفرع عنها إنما وجد لخدمة مصالح الدول الاستعمارية أكثر منه لفائدة الدول الصغيرة .

ولذلك زادت حماسة دول الكتلة العربية والإفريقية والآسيوية التي تزيد عن ٢٢ دولة وضاعفتا جهودها لعرض قضية تونس على الجمعية العمومية .

وهذه المجموعة من هذه الدول أصبحت تشعر بمكانها الحقيقي في هذه المنظمات التي أصبح مشكوك في عدالتها وحق نزاهتها وإيمانها بما أسست عليه من مبادئ ومثل .

وبعد أن أخفق عرض القضية على مجلس الأمن تحولت الأنظار  
لعرضها على الجمعية العمومية في باريس فلم تحصل على الأصوات الكافية  
أيضاً وعرضت في نيويورك فلم تحصل على الأصوات الكافية أيضاً بسبب  
موقف أمريكا وكانت حوادث التقتيل والتخريب وإتلاف الأمتعة وانهيار  
الأموال وهتك الأعراض وتعذيب المساجين والمعتقلين تجرى في تونس  
بصورة عامة وبفظاعة لا يعرف التاريخ لها مثيل .

## قضية تونس

وموقف الكتلة العربية الاسيوية

امتنكار قرار مجلس الأمن بشأنها

كان للقرار الذي اتخذته مجلس الأمن في ١٤ ابريل وهو أن لا تدرج مشكلة تونس في جدول أعماله وقع شديد وأثر عاجل في العالم العربي والإسلامي وكان عنيفاً في بعض البلدان ولا سيما في بغداد .

ووسفه الدكتور فاضل جمالي الذي كان رئيساً للوفد العراقي في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس في اليوم التالي لصدور القرار بأنه « سابقة خطيرة » وقال إنه ستكون له آثار أبعد مدى بكثير من مجرد تطبيقه على مسألة تونس .

وكان الموقف في نهاية الأسبوع يتلخص في أن الكتلة العربية الآسيوية في الأمم المتحدة ظلت تنتظر تعليمات جديدة من حكوماتها بشأن التدابير التي يجب أن تتخذها نتيجة لقرار المجلس ووردت أنباء من بغداد بأن هناك اتصالات بين الحكومات العربية للاتفاق على خطة موحدة وانحصرت الاتجاهات في مسلكين أساسيين وهما السعي مرة أخرى لإثارة المسألة في مجلس الأمن والعمل لدعوة الجمعية العامة إلى عقد اجتماع فوق العادة .

ونقل في ١٦ ابريل عن الأستاذ أحمد بخاري العضو الباكستاني ورئيس مجلس الأمن في دورة الشهر الحالي أنه قال إن رفض المجلس مناقشة المسألة التونسية لم يترتب عليه سوى زيادة إصرار الكتلة العربية الآسيوية على عرض المسألة على الأمم المتحدة .

## امتحان لهيئة الأمم

وقال الدكتور فاضل جمالي إن الأزمة التونسية صورة واضحة للأزمة القائمة الآن في داخل هيئة الأمم المتحدة ذاتها ومن رأيه أن مسألة تونس قد تكون . امتحانا وتجربة . تقرر بها في المستقبل العلاقات والثقة بين دول الغرب الكبرى ودول أفريقيا وآسيا وتساءل هل ستكون هذه العلاقات قائمة على سياسة القوة أو على سياسة الاعتراف بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها .

وقال شاكر الوادي باشا نائب وزير الداخلية العراقية في وصفه لقرار مجلس الأمن إنه عمل لا يتفق وروح العدل وميثاق الأمم المتحدة وإن الحكومة العراقية اتصلت بالحكومتين البريطانية والأمريكية في هذا الشأن .

وعقدت جريدة « الأيام » اليومية التي تصدر في دمشق فصلا رئيسيا وصفت فيه رفض قضية تونس بأنه « فضيحة » وتساءلت ماذا يكون الموقف إذا اتخذت الدول العربية والآسيوية موقفا سلبيا من الأمم المتحدة بعد أن امتنعت إرادتها على هذا النحو .

وانضمت صحف القاهرة إلى استنكار العرب عامة لقرار مجلس الأمن وقال محمد بدره وصالح بن يوسف الوزيران السابقان في حكومة محمد شنيق خلال بيان أصدره مكتب الحزب الدستوري الحر في القاهرة إن مجلس الأمن ارتكب خطأ ليس له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة .

## قضية تونس في الصحافة العالمية

### تطورات القضية التونسية

#### القضية في مجلس الأمن :

في اليوم الثاني من أبريل دعى مجلس الأمن لبحث « الموقف الذى يتفاهم صرءا » فى تونس باعتباره مهددا لاسلم والأمن الدوايين .

وكانت قد تقدمت إحدى عشرة دولة آسيوية وأفريقية بطلبات تكاد تتفق فى حربية صياغتها إلى المجلس . وإن كان قد غلب التشاؤم على أكثر أصحاب الطلب حماسة فى إمكان الحصول على السبعة أصوات اللازمة لإدراج الموضوع فى جدول أعمال المجلس . فقد بدت طلائع معارضة الدول الاستعمارية واضحة بينما وقفت الولايات المتحدة التى بدت كأنها تملك القول الفصل متأرجحة بين الرفض والقبول وإن بدت إلى الرفض أميل .

وامل هذا الإحساس هو الذى دفع الدبلوماسيين السوريين واللبنانيين — دون انتظار لاجتماع المجلس — بالدخول فى مباحثات مع السلطات الفرنسية فى محاولة جديدة لتسوية هذا الخلاف التسم بإحساس المرارة والألم . ولكن هذه المباحثات لم تلبث أياما حتى تأزمت نتيجة لما تم من إلقاء السلطات الفرنسية القبض على أربعة وزراء وطنيين تونسيين وإعلان الحكم العرفى فى تونس .

ثم استؤنفت الأحاديث الخاصة مرة ثانية مع الفرنسيين فى دمشق وبيروت . رغم حضور مندوبى هاتين الدولتين الاجتماعات السرية التى عقدها خلال الشهر المنصرم مندوبو خمسة عشر دولة عربية وآسيوية-



وأفريقية فقد رفضوا الاشتراك في توقيع الشكوى التي قدمت إلى مجلس الأمن يوم ٢ أبريل وذلك ليناح لدولتهما تجديد المساعي في بلوغ اتفاق خارج نطاق الأمم المتحدة .

وقد ارتفعت الطلبات المقدمة إلى مجلس الأمن بمذكرة إيضاحية اتهمت فيها الدول الإحدى عشر الشاكية فرنسا بأخذها « إجراءات تعسفية » للقضاء على نمو الحركة الوطنية في تونس والضغط على الباي لاستبدال وزرائه المناصرين للشعب بآخرين مناصرين لفرنسا . كما أتمت المذكرة على ذكر المظاهرات العديدة التي قام بها الشعب التونسي بالاحتجاج على الحكم الفرنسي والمطالبة بالسيادة الداخلية والتي انتهت بالعدم مع الفرق الفرنسية وتقتيل عدد كبير من الأهالي وإلقاء آلاف في غياهب الاعتقال واقتراف العديد من الفظائع والموبقات وتخريب واسع النطاق للممتلكات .

وذكرت المذكرة كذلك أن لا أمل في نجاح المفاوضات طالما أن الرغبة الشعبية مكبوتة على هذا النحو .

#### موضوع المرفق الأمريكي :

فلما عقد المجلس في الرابع من أبريل للنظر في هذه الطلبات كما قد وضع موقف أمريكا . فقد تلقى الوفد الأمريكي تعليمات تقضى بالامتناع عن التصويت . وهكذا تبدد الأمل تماما في إدراج القضية في جدول أعمال مجلس الأمن .

فلما بلغ هذا السيد أحمد بخاري « مندوب الباكستان ورئيس دورة أبريل لمجلس الأمن » اعتلى المنبر قائلا إن الامتناع والرفع الصريح ميان في نتيجتهما .

وقد ألقى هذا الرجل الذى يغلب عليه عادة الحياء واللفظ الرقيق فى تلك الجلسة خطاباً من أعنف ما ارتجت به جنبات المجلس فأعلن فى صوت مدوى « إن رفض الطلب هو بمثابة قولكم يا أيها الآسيويون اذهبوا إلى الجحيم » :

ثم جال بعينين متقدتين فى أرجاء المجلس وقال متسائلاً « لمن يستطيع التونسيون أن يأتوا ليثبتوا شكواهم إن لم يكن للأمم المتحدة ؟ أين — إن لم يكن فى هذا المكان — يريد الفرنسيون أن يذهب هؤلاء النساء المضطهدون ؟ لماذا أقيمت الأمم المتحدة إذن ؟ إن آسيا بأجمعها تقف اليوم تدق على بابكم فهل من سمع ؟

« وماذا نقول . هل قلنا ( نرجوكم أن تضربوا على أيدي الفرنسيين ) ؟ حاشا لله . . هل قلنا ( اطلقوا حرية تونس غداً ) ؟ حاشا لله . . إن كل ما نقول هو ( نرجوكم بحق السماء أن تبحثوا المسألة ) .

وقد مثل فرنسا فى هذه الدورة هنرى هو بينوت الذى قال إنه لا يوجد ما يبعثه المجلس فى هذه المسألة إذ لا يوجد خلاف بين بلده وبين التونسيين فإن إقالة الباي للوزارة التونسية الوطنية قد أزلت كل « ظل أو جوهر » لأى خلاف داخلى .

وادعى المندوب الفرنسى أن الوطنيين التونسيين قد شجعهم ما لا قوه من حسن استقبال حينما طلبوا من المندوبين الآسيويين والأفريقيين رعاية قضيتهم . فكان نتيجة هذا أن تفاقمت روح الأزمة واشتد العدوان . وقد أنكر المندوب الفرنسى ما جاء بالمذكورة عن إكراه الباي على تغيير الحكومة التونسية وقال إن واقع الأمر أن الإنذار الموجه من القيم العام

الفرنسي لباي كان دافعه الرغبة في إيجاد « جو طلاق » للحداثات مع الحاكم التونسي .

### الأمم المتحدة تخذل مبادئها

فلما وافى العاشر من إبريل خذل مجلس الأمن قضية الحرية التونسية فصدق في ذلك اليوم المشؤوم قول السيد أحمد بنخاري « هو يوم سيدكره التاريخ دائماً ففيه أرسيت أسس كبت حرية المناقشة في الأمم المتحدة » .

كما قال إنه ليس من المستغرب أن تقف دولاً استعمارية مثل بريطانيا وفرنسا وهولاندا في وجه فتح باب المناقشة في مسألة تونس المناججة بالنيران ولكن قرار الولايات المتحدة بالوقوف في صف واحد مع الاستعمار « كان أقسى ما وجه من لطامات » .

ولقد كان عدد الأصوات التي أيدت إدراج المسألة التونسية في جدول أعمال مجلس الأمن خمسة أتت من باكستان والبرازيل والصين الوطنية وروسيا وشيلي . ولما كان الاقتراح يتطلب لإدراجه سبعة أصوات فقد رفض وسط إحساس بالغ بالمرارة ارتسم واضحاً على معالم أصحاب الشكوى من الآسيويين والأفريقيين .

وقد صوتت بريطانيا وفرنسا ضد إدراج الشكوى في الجدول وامتنعت الولايات المتحدة واليونان وهولندا وتركيا عن التصويت . وهو امتناع وصفه السيد بنخاري بأنه لا يقل إفصاحاً في مفزاة عن الجهر بالرفض .

وقد أعلن السيد بنخاري — باعتباره رئيساً لدورة إبريل — رفع الجلسة بعد أن وجه باسم حكومته نقداً مربراً لموقف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا . فقال إن هذه الدول الغربية الثلاثة المزعمة قد تخلت عن تقاليدھا في الأمم المتحدة التي حرصت معها دائماً على المطالبة في عنف

بأن أية قضية تعرضها دولة عضوة على المجلس يجب أن يفسح المجال لبحثها. ثم قال « أما اليوم فهذه الألفاظ النبيلة قد طواها النسيان ». ثم اختص أميركا باللوم قائلا « إني حزين لامتناع المندوبين الأميركيين عن التصويت . وإني لآمل لصالحهم أن تكون تقديراتهم صحيحة فتراجعهم اليوم يصعب تفسيره حتى لأصدقائهم . ويبدو لي أن الولايات المتحدة قد قررت القيام بنكسة سريعة في شارع لا يسمح فيه بالمرور إلا في اتجاه واحد » وقال إن في خطاب الامتناع الذي ألقاه المندوب الأميركي أرنست جروس نقطتين تبعثان على بعض الغم . أولاها استنكار أميركا لاستخدام العنف في تونس . وأميركا لا بد أن تعلم — إذ تعلن هذا الاستنكار — أن الفرنسيين وخدمهم هم الذين يستخدمون العنف العسكري في تونس . كما أنه من الدلائل ما يشير إلى أن الوفد الأميركي قد أحس بالفضاضة من التعليمات التي تلقاها من وزارة الخارجية بالامتناع عن التصويت .. فان المستر جروس — وهو عليم بأن موقفه قمين بأن يشير شائبة الدول الدول الآسيوية والأفريقية الإحدى عشرة والتي يبلغ تعداد سكانها أكثر من ٦٠٠ مليون — حرص في مطلع وختام خطابه على إعلان أنه قد صدرت إليه « التعليمات » بقول ما قاله .

وقد كتبت جريدة النيويورك تيمس أثر الجلسة الأولى تقول إن موقف أميركا كان محلا للأخذ والرد العنيفين في وزارة الخارجية الأمريكية ، وأنه من المأمول أن يعدل عن الامتناع عن التصويت في الجلسة الأخيرة . فلما لم يتحقق هذا علقت جريدة النيويورك هيرالد تريبون تتعلل الأسباب لهذا الموقف الذي لاشك أنه أثار استياء الرأي العام الأميركي — « إن الولايات المتحدة — بقدر ما وسعنا أن نعلم — قد رفضت تأييد مناقشة المجلس للسألة التونسية لسببين : أولهما ضغط فرنسا

الشديد لمل أمريكا على عدم الوقوف ضد حليفة لها في ميثاق الأطلنطى ،  
والثانى أمل أمريكا فى أن يحقق منغطها المقابل على فرنسا نتائج خير مما  
يقتظر أن تؤدى إليه المناقشة فى مجلس الأمن ، وذلك فى تحقيق إصلاحات  
جوهريّة بالنسبة للحكم الدائى فى تونس . وإن أمريكا فى أغاذاها هذا  
الموقف كان عليها أن تدخل فى حسابها مساوىء ظهورها للعالم ، يظهر  
للناوىء لبدأ تقرير الصير والإساءة إلى إحدى عشرة دولة هى الباكستان  
والأفغانستان وبورما واليمن والمهند والفلبين والعراق ومصر وأندونيسيا  
والملكة العربية السعودية وإيران .

#### الحيرانات السياسية فى جامعة الأمم البريطانيّة :

وقد حدث فى جلسة يوم ١٠ إبريل أن ثارت مناقشة فى علم الحيوان  
السياسى بين المندوب البريطانى السير جلادوين جيب وبين السيد احمد  
بخارى . فقال الأول إنه فى صدد المسألة التونسية يبدو له أنه هو السلحفاة  
وأن مندوب الباكستان الأرنب ، وأنه « على كل حال . كما نعلم جميعاً .  
فإن جامعة الأمم البريطانيّة تباع من السعة واللرونة حدّاً يجمعها شاملة  
لحيوانات سياحية من كل نوع » .

فأجابه السيد بخارى إجابة لاذعة قائلا : إنه ليس على يقين من عدد  
الحيوانات السياسية فى جامعة الأمم البريطانيّة ، وإن كان يعلم أنه إذا كان  
فيها نعام فهو قطعاً ليس بلده .

#### الاصطدامات الفرنسيّة تقابل بفنور :

وبينما كان يحدث هذا فى مجلس الأمن كانت فرنسا ساددة فى محاولاتها  
لإخماد الحركة الوطنية فى داخل تونس عن طريق العناصر الموالية لها

والتي يترعّمها رئيس الوزارة الجديد صلاح الدين باكوش . فتقدمت  
برنامج يتضمن إصلاحات في سبيل الحكم الداخلي ، ولكنها قوبلت  
بفتور من الوطنيين التونسيين وبعض زعماء العمرين الفرنسيين البالغ  
عددهم ١٥٠.٠٠٠ على السواء فوصف متحدث بلسان الوطنيين البرنامج  
بأنه قاصر وأنه يفرض حلولاً من شأنها أن تشدد من قبضة السيطرة  
الفرنسية . هذا بينما اعتبرها بعض العمرين الفرنسيين بمثابة تهديد لمركزهم  
على أن وزارة الخارجية الفرنسية أعلنت أن الأعضاء الفرنسيين في اللجنة  
المشتركة التي ستبدأ في دراسة الإصلاحات المقترحة في ٢٤ الجاري سيعينون  
من فرنسا لا من بين فرنسيي تونس فقد عهد في هؤلاء الأخيرين عدائهم  
الدائم لسكل ما من شأنه أن يمس الوضع الراهن .

#### القضية التونسية في إطار الصراع العالمي ضد الاستعمار :

وقد علقت جريدة الكريستيان سينش مونيتور على القضية التونسية  
فوصفتها بأنها أصبحت اليوم من حيث أهميتها في المقدمة ولا يسبقها غير  
التوتر بين الشرق والغرب ، وأنه لن يمضي وقت طويل إلا وتصبح  
في المعزى العالمي في مقدمة المسائل جميعها بما فيها هذا الصراع الدبلوماسي  
المتسميت .

فمسألة تونس هي مسألة الوطنية المتأججة بين الشعوب المستعمرة ،  
وقد أدركي نيرانها وأوضع معالمها صراع الشرق الأوسط المسلم في سبيل  
الحرية والاستقلال .

لحق أسابيع قليلة ملأت أخبار مصر الأنهر الرئيسية في الجرائد ومن  
قبلها كانت ليبيا ومن قبلها إيران ومراكش . أما اليوم فالأضواء قد  
توجهت إلى تونس .

وقالت الجريدة المذكورة عن فرنسا إنها لا تزال تتعلق بأذيال  
امبراطورية محاصرة حصاراً أليماً في آسيا وشمال أفريقيا ، وبينما ارتضت  
بريطانيا أن تحول إمبراطوريتها إلى جامعة أمم بريطانية ، وهولاندا أن  
تحرر أندونيسيا تكافح فرنسا في استماتة لبقاء موطنها لتقديمها في الهند  
الصينية وهي تسعى اليوم للقضاء على الانتفاضات الوطنية في مراکش  
وتونس .

جرالد :

نيويورك تيمس

نيويورك هيرالد تريبون

كريستيان سينس مونيتور

نيويورك — من ٢ / ٤ / إلى ١١ / ٤ / ٥٢

## الصحافة العالمية وقضية تونس

استغاثة تونس بتركيا ( حرآدم ) التركية ١١/٣/١٩٥٢

أرسلت حكومة تونس مذكرة إلى البلاد الإسلامية ومنها تركيا أوضحت فيها الصراع الواقع بين فرنسا وتونس منذ شهور جاء فيها « اعتدى الفرنسيون في مقاطعتي تازركه وبنى خيار على عفاف أربعائة آنسة ونفوا خمسة آلاف من التونسيين من هاتين المقاطعتين كما دمروا فيها مساجد ومدارس وأضرحة ومثبات من المنازل . ورجت في ختامها توسط الدول الإسلامية لدى هيئة الأمم المتحدة لوضع حد لتلك الوحشية . ومن البديهي اهتمام الدول الإسلامية بهذه المذكرة لحكومة تونس وعدم استمرار فرنسا التي تدعى بأنها أستاذ الحرية وخالقها في استعمار بلاد ملايين من المسلمين في تونس والجزائر ومراكش واستغلال مواردها واستخدام سكانها كالعبيد .

وإذا تأخرت فرنسا في إدراك هذه الحقيقة البديهية ستجلب عداوة جميع البلاد الإسلامية إلى نفسها » .

انتحار شعب — وطن — التركية ٣٠/٣/١٩٥٢

لا يمكن التعبير عن المظالم التي ترتكب في تونس باسم حكومة فرنسا إلا بانتحار شعبي . وكانت سياسة فرنسا التي لعبت دوراً هاماً في ميدان ثقافة البشر والتي مزايا كثيرة غيرها خاطئة دائماً وسياستها الراهنة معصية وبلاء لا لفرنسا فقط بل للعالم الحر بأجمعه . ولا مبرر لها إلا أن تقول بأن سياسة فرنسا الراهنة تديرها في الحفاء الأيدي التي تعمل في مصلحة موسكو .



وأظهرت السياسة التي يتبعها مستعمرو فرنسا في تونس ضد شعب يريد أن يعيش سيداً لا عبداً في وطنه للعالم بطلانة سياسة الاستعمار الفرنسي وكشفت عن غوامضها وأثبتت أن حوادث الهند الصينية أيضاً هي حركة وطنية وليست شيوعية . وليست سياسة فرنسا في تونس منذ بدء الشيوعيين في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشمال أفريقيا بهجوم عام وحملوا على نتائج هامة في ضرر العالم الحر إلا إهانة وخيانة له وخدمة لموسكو وتأيداً لها . ولا يمكن ادعاء سياسي فرنسا بأن الحركة في تونس ليست إلا حركة شرذمة قليلة متحركة بتعاليم موسكو وتأيدها . لأن الزعماء الذين عدتهم فرنسا مواليين لها وجعلت منهم رؤساء للوزارة ووزراء يعملون أيضاً مع الشعب التونسي . حيث اضطرت إدارة الاستعمار الفرنسي في تونس إلى اعتقالهم وإرهابهم . وهذا يثبت اتفاق الجميع على مقاومة الاستعمار الفرنسي . وحركة التحرر من الاستعمار قد عمت اليوم في جميع أنحاء العالم بحيث لا يمكن مقاومته وإخماده بالقوة .

وأدركت بريطانيا هذه الحقيقة فأعطت الهند وباكستان حريتهما واستقلالهما وإن لم تشمل بهذا العطف سائر مستعمراتها كاملاً . ولكنها الآن تسعى لتصفية البقية الباقية أيضاً وتعيش في هذا السبيل يبطء . ولكن يظهر أن فرنسا لا تدرك كونها في منتصف القرن العشرين وقيام جميع شعوب العالم بالمطالبة بحقوقهم الطبيعية . وإن تأخرها في إدراك هذه الحقيقة ليست إلا خدمة لموسكو وخيانة لانفسها لحسب بل للعالم الحر بأكمله والخطر ليس قاصراً على فرنسا وحدها بل يشمل الجميع لأننا نشترك معها في نفس السفينة .

ومحاولة فرنسا لاختاد ثورة تونس بالقوة والبطش بعد ما ارتكبت

مثل هذا الخطأ الجسيم في الهند الصينية ومدغشكر وفاس تهدد السفينة بالغرق ونعرضنا جميعاً لخطر عظيم .

تونس وفرنسا — وطن — التركية ٢٨/٣/١٩٥٢

اتخذت فرنسا في تونس تدابير شديدة واتبعت سياسة الإرهاب واعتقلت مئات من زعمائها فسيبت بذلك سحقاً العالم الحر بأجمعه واشتمزازاً . وطلب رئيس جمهورية الهند الاعتراف بحقوق الشعوب كما قال بورقيبة إن لدول الغرب مصالحها الحيوية في وضع حد لسياسة فرنسا الراهنة في تونس التي لا نخدم السوفييت .

وتحاول فرنسا بسياساتها أن تحل المشكلة التونسية بالشدة والبغاش وسنرى هل يستمر الوضع في تونس بهذه السياسة أو تزيد الاضطرابات فما أسباب تلك الحوادث في تونس ؟ أسبابها استبداد ١٤٠٠٠٠ فرنسي في تونس وعكسهم فيها واستبدادهم بسكانها واستغلالهم مواردها استغلالاً كاملاً في مصلحتهم فقط .

واعتراض التونسيين على هذا الظلم العرقي ومحاولتهم لتحرر منه . وقد استيقظ الآن الشعب التونسي وبدأ بمطالبة حقوقه فلا تستطيع أية قوة مقاومته .

واشتراكوا فرنسا فهموا هذه الحقيقة وطلبوا من حكومتهم تحرير التونسيين من الاستعمار ويظهر أن فرنسا تريد أن تحكم تونس بعقوبة القرن التاسع عشر . ولكن العالم تغير اليوم واستيقظت الشعوب في جميع أنحاء العالم وقاموا بمطالبة حقوقهم المشروعة .

تجربة القوات الفرنسية في تونس : نوى زورخر سايتونج

— السويسرية — ٢٧ / ٣ / ١٩٥٢ .

اشتدت تجربة القوة بين حكومة فرنسا وبين وطني تونس المنطريين  
والتحركين بتشجيع جامعة الدول العربية بعد مذكرة أرساها رئيس  
وزراء تونس شفيق . تلك المذكرة التي جعلت التفاهم السلمي بين  
فرنسا وتونس مستحيلا . ولن تتمكن حكومة فرنسا من حل تلك المشكلة  
الحوية إذا لم يؤيدها البرلمان والرأي العام الفرنسي . ولكن قلما انفتحت  
جهة اليمين وجهة اليسار في البرلمان الفرنسي على حل مشاكل ما وراء  
البحار . ويكرر الآن حزب الاشتراكي الفرنسي مطالبته الحكومة باتخاذ  
سياسة معتدلة تجاه تونس كما تحذر جريدة بويلار حكومة فرنسا من  
اتخاذ تدابير شديدة ضد تونس تجعل من المتعذر التفاهم على أسس  
سليمة عادلة .

الوضع الاضطرابي في تونس : دي فيلت هامبورج — الألمانية —

٢٥ / ٣ / ١٩٥٢ .

لم تتمكن وزارة بتاي الادارية التي تشكلت لحل مشكلة التضخم المالي  
في فرنسا وقضية ميزانيتها فقط من حل مشكلة تونس على الخلاف والفرق  
الكبير بين مشروع فرنسا لمحيتها هذه وبين مطالب سكانها الوطنية .  
وستكون تونس مصدر حريق ينتشر في العالم الإسلامي كله إذا لم يعطى  
بسرعة ممكنة .

ومن واجب العالم الحر أن يسعى بجميع الوسائل المشروعة لتأمين  
السلم والاستقرار في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة إذا أراد أن يجمعها  
مخزن للأسلحة والعتاد للدفاع عن كيانها .

تونس وكوريا : حرية — التركية — ٣٠ / ٣ / ١٩٥٢ .

أرسلت الأمم المتحدة جنودها إلى كوريا بعد أن وقع الاعتداء عليها .  
ولكنها لا تعمل الآن شيئاً لإنقاذ تونس من اعتداء فرنسا التي تحاول  
خنق الشعب الذي قام مطالباً بحريته واستقلاله .

ولا ريب في أن شعوب شمال أفريقيا سيصلون إلى أهدافهم ولو بعد  
إرافة دماء كبيرة . ولكننا نتمنى أن تعترف فرنسا بحقوق الشعوب  
الحقة وأن لا تربق دماء الأبرياء . .

والأمم المتحدة إما أن تكون لها وجود فتربق دماءنا في سبيل تحقيق  
أهدافها الإنسانية برضاء وسرور وإما أن لا يكون لها وجود فتتلو  
الفانحة ررحاً على روحها بالخشوع والخضوع .

بين الأمس واليوم : دي نات — السويسرية — ٢٧ / ٣ / ١٩٥٢ .

أحدثت التدابير الجديدة التي تحاول فرنسا أن تتخذها في تونس قلقاً  
عظيماً في العالم الإسلامي ويقضى سحق الشعوب الإسلامية في شمال أفريقيا  
وفي الشرق الأوسط وفي آسيا على الأمل استقرار السلم بين مسلمي حوض  
البحر الأبيض المتوسط ومسيحييه وتعاونهم الثمر في ميدان الثقافة  
والاقتصاد . وبخلق صعوبة كبيرة تحول بينهم وبين هذا التعاون المفيد جداً  
لكل الحالتين . وليست محاولة فرنسا للاحتفاظ بمركزها الراهن في تونس  
بالتدابير التي تتخذها الآن إلا انتحاراً . وإذا قام اليوم الشعب التونسي  
بالمطالبة بحريته واستقلاله فلا يعمل ذلك إلا مستنداً إلى مبادئ الحرية  
التي اقتبسها من فرنسا . وإذا حاولت فرنسا اليوم إطفاء هذه الجذوة  
بالتقوية والبطش فإنها تخون بذلك الأسس التي وضعتها والتي احترمتها .  
وما زالت تحترمها أوروبا بل العالم بأجمعه .

تونس وفرنسا : حر آدم — التركية — ٢٨ / ٣ / ١٩٥٢ .

يوصل المقيم العام الفرنسي في تونس اعتقال مشات من الأحرار  
الأبرياء بأسباب واهية واتهامات كاذبة منها تهمة حمل السلاح . ويحاول  
أن يحكم تونس بالعنف والشدة إلى الأبد ولا يعمل شيئاً لتوطيد العلاقات  
الودية الأبدية بين تونس وبلادها كما ادعاه في خطابه الذي ألقاه بين يدي  
جلالة باي تونس عندما قابله للمرة الأولى حيث قال إنني جئت إلى بلادكم  
لتوثيق العلاقات الودية بين بلدينا إلى الأبد . فرد عليه جلالة الباي بقوله  
إن الله فقط هو الأبدى والباقي وجميع ما سواه مؤقت وفان .

## كلمة المصري

عيا الله شعب تونس :

ضاق الشعب التونسي ذرعا بالاحتلال الفرنسي بعد أن تبين له أن فرنسا لا تريد أن تفهم أن الاستعمار قد أصبح أمراً عتيقاً بالياً ، وأن الشعوب لم تعد مستعدة لأن تعيش في هوان الاحتلال وذلة الخضوع لدولة أخرى ، وكان من نتيجة تعنت فرنسا ورفضها العدول عن سياستها الاستعمارية أن ضاق الشعب التونسي ذرعا كما قلنا ، وقام من أنعى بلاده إلى أقصاها ، ينادى بمحاربة الاستعمار بالسلاح الوحيد ، الذي لا يرهب الاستعمار غيره .

قام الشبان والشيوخ والنساء والأطفال في تونس يرفعون علم الكفاح ويستبقون إليه ويعملون في السر وفي العلن على إزلال الحصار بالمستعمر الفاسد ، ونسى أبناء تونس الأجداد كل مصالحهم الخاصة وصرفوا كل جهودهم إلى تحقيق غاية واحدة ، هي تحرير أرض الوطن من المحتل الفاسد . .

وما هي إلا بضعة أسابيع حتى صارت رسالة الشعب التونسي مضرب الأمثال . . فاحتلت أبناء كفاح الشعب الصفحات الأولى من جميع صحف العالم . .

وكان طبعياً أن تغضب فرنسا على شعب تونس الذي قام يناضل في سبيل حقه ، وراحت تصب جام غضبها على الآمنين من النساء العزل من كل سلاح ، فانتهك جنودها حرمة الدور ، وامتباحوا الأعراض . .

ولكن المرأة التونسية المحجبة لم تستكن لهذا الإجرام ، بل قامت تشترك في معركة التحرير ، وكان أن خرج النساء يلقين القنابل على العدو ويقاتلن جنبا إلى جنب مع أزواجهن وأبنائهن .

وأثار الاعتداء الوحشي الذي قام به الجنود الفرنسيون على أعراض الفتيات التونسيات نائرة الغضب والحقد في جميع النفوس ، وسمم الشعب على بكرة أبيه على الاقتصاد لوطنه ولكرامته ، مصراً على أن يعيش عيش الأحرار أو يموت موت الأبرار .

وليس من شك في أنها معركة مستطول ، وسيتسع مداها ، مادامت فرنسا مصرة على وسائلها الرجعية العتيقة ، ومادام الشعب الأبي صامداً في كفاحه وجهاده ، وليس من شك كذلك في أن النصر في النهاية سيكون للحق وللحرية ، وستبوء فرنسا بالهزيمة التي بادت بها من قبيل في سوريا ولبنان .

إن شعب تونس ليقف اليوم موقف المجد والخلود في معركة التحرير التي اتصلت حلقاتها في إيران ومصر وراكش وجميع بلاد الشرق التي استيقظ وعيها ونضجت شعوبها ، ولن ترجع أبداً عما تريده من حياة العزة والحرية مهما تلاقى من الشدائد والأهوال .

( المصري في ٢٠/٢/١٩٥٢ )

## قرار خطير لمجلس الأمن

رفض مجلس الأمن ، لأول مرة منذ أنشئ من سنة أعوام مضت ، إدراج شكوى يتقدم بها أحد أعضائه في جدول الأعمال ، توطئة لمناقشتها . وكان من حظ تونس التمس أن تكون هي الدولة التي حال هذا القرار الخطير دون مناقشة قضيتها العادلة .

\*\*\*

أغضب هذا القرار الكتلة العربية الآسيوية وأثار نائرة مقدم الشكوى وهو مندوب الباكستان ورئيس المجلس في دورة هذا الشهر ، لأن أعضاء هذه الكتلة يرون أن الحالة في تونس تعد خطراً جسيماً يهدد السلم ، ولأن الأحداث التي وقعت أخيراً في تلك البلاد ليست أحداثاً محلية لاشأن للمجلس بها ، ولأن المشكلة التي تهم العالم العربي بل العالم الإسلامي بأسره .

ولم تقف أمريكا من هذه المشكلة الموقف الذي يتفق مع تقاليدھا السياسية الدولية ، وعملية ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً . لقد قال وزير الخارجية الأمريكية إن حكومته امتنعت عن الاقتراع على إدراج قضية تونس في جدول الأعمال ، لأن إثارتها في المجلس لن تفيد في تسوية النزاع .

والحقيقة أن واشنطنون رأيت أن الجهود المشتركة التي تبذل الآن لتنسيق الدفاع عن أوروبا الغربية تقضى بعدم إغضاب فرنسا .

ولقد علقت أرملة الرئيس الأمريكي الراحل « فرنكلين روزفالت » على هذا الموقف فقالت : « يبدو لي أن تقاليدنا جرت على طريقة معينة



في تناول المشاكل الدولية ، ولكننا خرجنا على هذه التقاليد فيما يتعلق بمشكلة تونس .

ومن من أمر قرار المجلس أن سرعت الكتلة العربية الآسيوية بعد العدة لإثارة القضية التونسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة .  
وأملنا أن تنجح الكتلة في محاولتها الثانية بعد أن حلت المصالح المشتركة للدول العربية دون توفيقها في المحاولة الأولى .

على الجمعية العامة أن تحذر الفشل في الاضطلاع بالمهمة الكبرى الموكولة إليها ، وذلك بأن تعبر الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية أذناً صاغية ، إذ من المحقق أن إقرار السلام العالمي يرتهن — كما يقول نهرو — بإزالة كل أثر الاستعمار في آسيا وأفريقيا .

( الأهرام في ٢٠/٤/١٩٥٢ )

## لتحذر فرنسا

اللعب بالنار

عن البلاغ ١٧/٢/١٩٥٢

قد لا يكون « التونسيون » في حاجة إلى من يحذرهم من نوايا « فرنسا » فإن المفاوضات التي يحاول الفرنسيون فرضها عليهم لن تكون سوى مجرد وسيلة كثيراً ما لجأ إليها المستعمرون للقضاء على الروح الوطنية كلما آنسوا من جانب الوطنيين احتداداً في الشهور وتضافراً في القوى وإجهاً على الطالبة بالحقوق وانتزاعها انتزاعاً من أيدي غاصبها .

نقول إن « التونسيين » ليسوا في حاجة إلى مثل هذا التخدير فقد طالما خبروا « الفرنسيين » وعرفوا وسائلهم طوال السنين التي فرض عليهم فيها احتلالهم البغيض . . وما من مرة هب فيها الشعب المكافح المناضل ليطالب بحقوقه . وليس « الفرنسيون » صدق ما يمتدح في نفوس « التونسيين » من ثورة وإصرار على طردهم من بلادهم إلا وراحوا يلوحون لهم بالمفاوضات . . التي يسترطون قبل إجرائها أن يكف « التونسيون » عن النضال . . وأن يقتلوا الثورة الكامنة في أعماق قلوبهم . . ليلة وهم حول موائد المفاوضات التي تستطيل . . وتستغرق زمناً طويلاً يتوهم الفرنسيون أنه كاف للقضاء على بذور الثورة ثم يعود الموقف إلى ما كان عليه .

وتبدأ الدورة من جديد في شبه حلقة مفرغة : مفاوضات يطول أمدها . . لا تنتهي إلى شيء . . وثورة من جانب الشعب « التونسي » تنتهي إلى مفاوضات جديدة . . تنتهي بدورها إلى ثورة جديدة وهكذا دواليك .

مرة أخرى ... نقول إن « تونس » ليست في حاجة إلى تحذير ..  
ولتحذر « فرنسا » اللامب بالنار .. فقد تستطيع خداع الشعب « التونسي »  
فترة من الزمن .. لكنها ان تلهيه عن نيل حقوقه .. ومينالها ان شاءت  
« فرنسا » أم لم تشأ .

« ابراهيم نوار »

## خاتمة

بعد أن عرضنا القضية التونسية وأطوارها ومختلف الاتجاهات فيها وبيننا الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عدم استقرار سياسة البلاد وعلى خلوها من برامج متفق عليها وخطط بعيدة المدى تنفذ مرحلة فمرحلة . وأن رائدنا من ذلك المصلحة العامة دون نظر إلى مصالح حزبية أو شخصية إذ مصلحة الوطن عندنا فوق الجميع . وقد يستخلص القارئ مما عرضناه أن النكبات التي أصيبت بها السياسة التونسية هي نتيجة السياسة المرتجلة أولا ونتيجة الإسراف القبيح في التعصب للرأي والإغراق في الحزبية إلى حد أضر أيما إضرار بمصلحة الوطن العليا .

وفي مقدمة كل هذه الأسباب الأتانية الشخصية وحب الذات وعشق الرئاسة والزعامة مما جعل النزاع يشتد والخصومة تستفحل ووحدة الوطن تتصدع وتتحطم . فلا تقوى على معارضة خطط المستعمرين الخطرة ولا على مواجهتهم في الكفاح وحق في الدور الأخير لهذه الحوادث الدامية التي تقع على أرض الوطن لولا أن أرجع الله للامة رشدها وهداها سواء السبيل فخرجت سليمة من أغراض الخصومة الحزبية والنزاعات الشخصية وأعرضت عن كل ذلك وانجهدت للدفاع عن كرامتها وكرامة الوطن بقلب واحد تاركة وراءها الماضي بما فيه وكأنها بذلك قد وضعت لزعماء والقادة منهاج سياسة المستقبل التي يجب أن تصان على وحدة الرأي والتعاون التام بإخلاص لتسير قضية الوطن في طريق النجاح لولا ذلك لما قدر للامة التونسية أن تقف أمام هذه الحملة العسكرية التي ساقتها عليها فرنسا طيلة هذه المدة ولانهارت من أول يوم ولكن تمسكها بالوحدة ورجوعها تحت تأثير النكبة إلى الأخوة الصادقة وببذها ما لقنه لها المفسدون

الانتفاعيون من عداوة وبغضاء نحو بعضها ومحاربة شق منها للآخر واستنقاصها رجالا جاهدوا في سبيلها وبذلوا حياتهم لها وأخلصوا في العمل لولا إغراضها عن كل هذا لما أمكن لها أن تقف هذا الموقف المشرف الذي تقفه اليوم وهي منفردة في الميدان لا يعينها أخ ولا ينصرها جار ولا يذود عن كرامتها ذائد . فهي وحدها تحمل العبء وتدفع الثمن غاليا وكل من حولها من قريب أو بعيد ينظر إليها ولا يزيد في إعانتها على الكلام .

ولهذا نعيد القول إلى وجوب تكتل الأمة بكافة أحزابها ومنظماتها لوضع مشروع كفاح جديد يرسم ويقسم تنفيذه على مراحل تعباً جهود الأمة ومقدراتها كلها لتنفيذه دون اختلاف في الرأي أو انشكاس في الحطة يعيد البلاد إلى نزاعها القديم ويجب على القادة والزعماء أن يذوبوا في الأمة وأن تذوب الحزبية في مصلحة الوطن العليا حتى تقطع مرحلة الكفاح الأخيرة ونصل إلى هدفنا الأعلى الذي هو الحرية والاستقلال التام . ووضع أمتنا وبلادنا في المسكنة التي تليق بها بين الأمم والله ولي الهداية والتوفيق .

تم طبعه بحمد الله في ١٠/٣/١٩٥٣

شكرى وتقديرى إلى حضرة الحاج محمد حلى المنياوى وعلى  
التسهيلات التى قدمها لنا فى طبع كتاب تونس بين الاتجاهات  
جزاه الله عنا خير الجزاء وكذلك - سيد - وزملائه عمال  
مطابع دار الكتاب العربى بمصر .

يونس درموة

## فهرست

الصفحة	الموضوع
٣	الإهداء
٥	صورة
٧	مقدمة
١٢	الوضع السياسي في بلاد المغرب
٢٥	الإستعمار الفرنسي وأهدافه
٣٠	مراحل القضاء على السيادة التونسية
٣٤	لجنة تاريخية عن تونس
٤١	فرنسا تتخلى عن تعهداتها
٤٧	تعهد سياسة جديدة
٥٥	الأوضاع الصحيحة على حقيقتها
٦١	المعارضة في الداخل وفي الخارج
٧٠	آراء كبار السياسيين الفرنسيين «أسس المشكلة التونسية»
٧٠	الصراع القائم بين تونس وفرنسا
٩٥	الأزمة والإصلاح
١١٣	وثائق المعارضة (بيانات)
١٤٨	لائحة مؤتمر الحزب الحزب الحر الدستوري الجديد
١٥١	قانون عهد الأمان
١٥٣	معاهدة باردو
١٥٦	نص اتفاق المرسى
١٦٥	ميثاق المؤتمر الوطني العام
١٦٩	وثائق المفاوضات
١٩٠	تونس في منظمة الأمم
١٩٨	قضية تونس في الصحافة العالمية
٢٠٦	الصحافة المالية وقضية تونس
٢١٨	خاتمة

تاريخ المغرب  
Storiamaroc



للمزيد من الكتب:

[www.storiamaroc.com](http://www.storiamaroc.com)



Storia Maroc تاريخ المغرب

<https://www.facebook.com/pages/Storia-Maroc-460853327358124/> تاريخ - المغرب



@MarocStoria

<https://twitter.com/MarocStoria>

تاريخ المغرب  
Storiamaroc

